وكالة أستراليا للتّنمية الدّولية

# مبادىء تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس:

## بحث وممارسة معاصران

# How to Do a Gender-Sensitive Budget Analysis:

## Contemporary Research and Practice

ديبي بادلندر وروندا شارب
بالتّعاون مع كيري آلن

Debbie Budlender & Rhonda Sharp
with Kerri Allen

الوكالة الأسترالية للتنمية الدّوليّة

AusAID

# مبادىء تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس:
## بحث وممارسة معاصران

ديبي بادلندر وروندا شارب بالتّعاون مع كيري آلن

# How to Do a Gender-Sensitive Budget Analysis:
## Contemporary Research and Practice

**Debbie Budlender & Rhonda Sharp with Kerri Allen**

أمانة سرّ الكومنولث

**Commonwealth Secretariate**

**المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة**
National Democratic Institute for International Affairs

# مبادىء تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس:
## بحث وممارسة معاصران

# How to Do a Gender-Sensitive Budget Analysis:
## Contemporary Research and Practice

ترجم هذا الدليل المعهد الديمقراطي الوطني بإذن من أمانة سرّ الكومنولث

**المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة**

المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية هو منظمةٌ غير ربحيّةٍ، تعمل في سبيل تعزيز الديمقراطية، ونشرها على نطاقٍ واسع في العالم. يوفّر المعهد الديمقراطي الوطني المساعدة العملية للقادة السياسيين والمدنيين، من أجل تطوير القيم والممارسات والمؤسسات الديمقراطية، مستعيناً بشبكةٍ شاملة من الخبراء المتطوعين. كما يتعامل المعهد مع الديمقراطيين في كلّ أنحاء العالم، بهدف بناء المنظمات السياسية والمدنية، وصون نزاهة الانتخابات، بالإضافة إلى تشجيع مشاركة المواطنين وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحكومة.

لمزيد من المعلومات حول البرامج الحكوميّة للمعهد الديمقراطيّ الوطنيّ يرجى الاتّصال بـ:


**المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية**
٢٠٣٠ شارع م، شمال غرب، الطابق الخامس
واشنطن العاصمة،
الولايات المتحدة الأميركية
هاتف: +١ (٢٠٢) ٨٢٧ ٠٠٥٥
فاكس: +١ (٢٠٢) ٨٢٧ ٠٢٥٥
البريد اللإلكتروني **contactndi@ndi.org**
الموقع اللإلكتروني: **www.ndi.org**

**National Democratic Institute**
**for International Affairs**
2030 M Street, 5th Floor, NW
Washington, DC 20036-3306
tel: (202) 728-5500
fax: (202) 728-5520
e-mail: contactndi@ndi.org
website: www.ndi.org


الرّجاء إرسال أيّ تعليق أو سؤال حول ترجمة هذا الكتيّب إلى: arabictranslation@ndi.org


ترجمة نور الأسعد، مراجعة وتدقيق ميّ الأحمر- المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدوليّة، بيروت-لبنان.

# مبادىء تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس:
# بحث وممارسة معاصران

**حول المؤلّفين:**

## ديبي بادلندر:

هي باحثة رئيسة في منظّمةٍ غير حكومية، "الوكالة المجتمعية للتّحقيق الاجتماعي"، تُعنى بالبحث السياسيّ الاجتماعي في كايب تاون، جنوب أفريقيا. كما أنّها مساعدة في مكتب جنوب أفريقيا الإحصائي، حيث تعمل في المقام الأوّل على القضايا المرتبطة بنوع الجنس والعمالة. فضلاً عن ذلك، قامت بتحرير ثلاث *موازنات نسائيّة* في جنوب أفريقيا (١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨).

## روندا شارب:

هي مساعدة بروفسور الاقتصاد في مدرسة إدارة الأعمال الدّولية، ومديرة مركز الأبحاث للدّراسات حول نوع الجنس، في جامعة جنوب أستراليا، أديلايدي، أستراليا. وقد أصدرت منشورات عديدة على نطاقٍ واسع، في مضمار الاقتصاد المناصر للحركة النّسوية، لا سيّما حقل السياسات النّسائية والاقتصادية.

## كيري آلن:

هي باحثة مساعدة في مدرسة إدارة الأعمال الدّولية، في جامعة جنوب أستراليا، أديلايدي، أستراليا. وتغطّي أبحاثها وكتاباتها مجالاتٍ واسعة من القضايا المتعلّقة بالتّفاوت بين الجنسين، وأعمالهما.

---

© ١٩٩٨ ديبي بادلندر وروندا شارب وأمانة سرّ الكومنولث.

0 86803 615 3 ISBN

صدر عن: الوكالة الأسترالية للتّنمية الدّولية، كانبيرا وأمانة سرّ الكومنولث، لندن.

التّصميم وتنضيد الحروف والمساعدة التّحريريّة: باربارا ل. بروغهام مركز التّعليم المرن، جامعة جنوب أستراليا، أندردايل ٥٠٣٢

الطّباعة: Document Services, Underdale SA 5032

التّوزيع: أمانة سرّ الكومنولث
Marlborough House, Pall Mall,
London SW1Y 5HX
Telephone: (44) 01718393411
Fax: (44) 01719300827

# فهرس المحتويات Table of Contents


القسم الأوّل

**المقدّمة** ٢

القسم الثّاني

**ما هي الموازنة المراعية لنوع الجنس** ٤

نوع الجنس: حياديّة أم تجاهل؟ ٤

تعميم مراعاة المنظور الجنساني ٧

أمثلة من الدّول ٨

المبادرات في دولٍ أخرى ١١

القسم الثّالث

**نوع الجنس، والجنس، والرّجال والنّساء** ١٧

الجنس ونوع الجنس ١٧

قضايا نوع الجنس في الموازنات الحكوميّة ١٩

النّساء والرّجال في أدوارٍ مختلفة ٢٢

الأدوار المختلفة والتّحيزات حسب نوع الجنس في توزيع موارد الموازنة ٢٤

مؤشّرات نوع الجنس ٢٥

كيف نقيس نوع الجنس والعلاقات بين الجنسين؟ ٢٨

السياق المحلي ٣٠

القسم الرّابع

**ما هي الموازنة الحكومية؟** ٣٢

وظائف الموازنة الحكومية ٣٢

وظائف الموازنة والسياسة ٣٤

قيود الموازنة ٣٥

التّفاوتات بين الدّول ٣٥

عمليّة صياغة الموازنة ٣٥

القسم الخامس

**أدوات تحليل الموازنات مراعاةً لنوع الجنس** ٣٩

تقويم السياسة الواعي لنوع الجنس ٤٠

تقديرات المستفيدين القائمة على الفصل بين الجنسين ٤٣

تحليل معدّلات الإنفاق العامّ القائمة على الفصل بين الجنسين ٤٦

تحليل معدّل الضّرائب على أساس الفصل بين الجنسين ٥٠

تحليل وقع الموازنة على استخدام الوقت استناداً إلى الفصل بين الجنسين ٥١

إطار السياسة الاقتصادية الواعي لنوع الجنس على المدى المتوسّط ٥٢

بيان الموازنة الواعي لنوع الجنس ٥٣

القسم السّادس


**إدخال مفهوم الرّعاية في الاقتصاد** ٥٤

مهام الأسرة في نظام الحسابات الوطنيّة ٥٤

استخدام الوقت ٥٥

إنشاء النّماذج الاقتصاديّة ٥٨

اقتصاد الرّعاية ٥٨


القسم السّابع


**تحضير بيان للموازنة المراعية لنوع الجنس** ٦٠

موازنات نوع الجنس: هيكليّة الإنفاق العامّ ٦٠

موازنات نوع الجنس: هيكليّة الإيراد العامّ ٧١


القسم الثّامن


**عمل الحقيبة** ٧٥

تعريف بعمل الحقيبة ٧٥

المهمّات التّمهيديّة ٧٥

البيانات الضّروريّة ٧٥

وضع تحليل للحقيبة ٧٦

وضع خطّة عمل ٧٩


القسم التّاسع


**ثبت بالمراجع** ٨٢

# لائحة التّعليقات List of Comments


| | | |
|---|---|---|
| التّعليق ١ | ما هي الموازنة المراعية لنوع الجنس؟ | ٤ |
| التّعليق ٢ | تجاهل نوع الجنس | ٥ |
| التّعليق ٣ | الموازنات الحكوميّة ونوع الجنس | ٥ |
| التّعليق ٤ | تعميم مراعاة موازنات نوع الجنس في وزارات الماليّة | ٧ |
| التّعليق ٥ | أستراليا: مقدّمة إلى بيان الموازنة النّسائيّة لعام ١٩٩٥ و١٩٩٦ | ١٠ |
| التّعليق ٦ | الموزامبيق: الموازنة النّسائية | ١٢ |
| التّعليق ٧ | المبادرة التّنزانية نحو موزانة نوع الجنس | ١٣ |
| التّعليق ٨ | التّوصيات المرفوعة إلى الحكومة البريطانيّة | ١٤ |
| التّعليق ٩ | لمحة عن قروض البنك الدّولي المرتبطة بنوع الجنس | ١٤ |
| التّعليق ١٠ | الخصخصة مقابل إزالة المؤسسات | ١٥ |
| التّعليق ١١ | الجنس ونوع الجنس | ١٧ |
| التّعليق ١٢ | العلاقات الاجتماعية بين الجنسين | ١٨ |
| التّعليق ١٣ | النّساء والرّجال | ١٨ |
| التّعليق ١٤ | التزويد الأساسيّ بالمياه | ١٩ |
| التّعليق ١٥ | فوائد الفعّاليّة لتقليص التّفاوتات بين الجنسين | ٢١ |

التّعليق ١٦ أدوار النّساء ٢٢

التّعليق ١٧ إعادة تنظيم الخدمات الصّحية: زيادة في الفعالية أم نقل للتّكاليف؟ ٢٥

التّعليق ١٨ المؤشّرات ٢٦

التّعليق ١٩ تصنيف إحصائيّات نوع الجنس ٢٨

التّعليق ٢٠ الموازنة والسياسة ٣٤

التّعليق ٢١ جدول مواعيد موازنة الكومنولث في أستراليا لعام ١٩٩٤—١٩٩٥ ٣٦

التّعليق ٢٢ أدوات تحليل الموازنات المُراعي لنوع الجنس ٣٩

التّعليق ٢٣ إصلاح الأراضي في جنوب أفريقيا ٤١

التّعليق ٢٤ سياسة العنف المحلي في تسمانيا، أستراليا ٤٢

التّعليق ٢٥ تقدير المستفيدين للإنفاق العامّ في أستراليا ٤٤

التّعليق ٢٦ تقدير المستفيدين لتقديم الخدمات الصّحية في سريلنكا ٤٥

التّعليق ٢٧ معدّلات الفوائد الفاصلة بين الجنسين: الإنفاق الاجتماعي على شؤون نوع الجنس مقابل الإنفاق على الشّؤون الاجتماعيّة العامّة ٤٧

التّعليق ٢٨ برامج الحصص الغذائيّة وقسائم الغذاء في سريلنكا ٤٩

التّعليق ٢٩ الضّريبة على القيمة المضافة في جنوب أفريقيا ٥٠

التّعليق ٣٠ هل يُعدّ الوقت مصدر قوّة؟ ٥١

التّعليق ٣١ الاختلافات بين الجنسين في استخدام الوقت ٥٢

| | | |
|---|---|---|
| التّعليق ٣٢ | التّقديرات الأسترالية لقيمة العمل الأسري غير المأجور | ٥٦ |
| التّعليق ٣٣ | تأثير الزّواج على استخدام الوقت لدى الرّجال والنّساء الأستراليين | ٥٧ |
| التّعليق ٣٤ | اقتصاد الرّعاية | ٥٩ |
| التّعليق ٣٥ | جنوب أستراليا: الزّراعة (فئات الإنفاق ١، و٣، و٢) | ٦١ |
| التّعليق ٣٦ | قصّتان حول العمالة في القطاع العامّ | ٦٥ |
| التّعليق ٣٧ | اللّجان في بربادوس (إنفاق من الفئة الثانية) | ٦٦ |
| التّعليق ٣٨ | منصب مأمور المظالم (إنفاق من الفئة الثالثة) | ٦٧ |
| التّعليق ٣٩ | الموازنة النّسائية في أستراليا— مساعدة الشركات (إنفاق من الفئة الثّالثة) | ٦٨ |
| التّعليق ٤٠ | البرنامج الوطني للأشغال العامّة في جنوب أفريقيا (إنفاق من الفئة الثّالثة) | ٧٠ |
| التّعليق ٤١ | الضّريبة على الدّخل الشّخصيّ في أستراليا | ٧٢ |
| التّعليق ٤٢ | نظام الإعانات—الضّرائب البريطاني المطبّق على العائلات العاملة | ٧٤ |
| التّعليق ٤٣ | البيانات | ٧٦ |

# لائحة بالصّور والجداول List of Figures and Tables


| | | |
|---|---|---|
| الرّسم ١.٢ | نسبة مشاريع التّحركات المرتبطة بنوع الجنس، بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤. | ١٤ |
| الرّسم ١.٦ | زواجه وزواجها | ٥٧ |
| الرّسم ٢.٦ | التّكافل بين الاقتصادين المدفوع وغير المدفوع | ٥٨ |
| الجدول ١.٣ | مقارنة بين درجات مؤشر التنمية البشريةّ، ومؤشّر تنمية نوع الجنس، ومقياس تمكين نوع الجنس، في الدّول المختارة (١٩٩٤) | ٢٧ |
| الجدول ٢.٣ | نسبة البطالة (٪) في جنوب أفريقيا، عام ١٩٩٥ـ نوع الجنس والعرق | ٣٠ |
| الجدول ٣.٣ | نسبة البطالة (٪) في جنوب أفريقيا، عام ١٩٩٥ـ نوع الجنس والموقع | ٣٠ |
| الجدول ١.٥ | الاعتراف الإيجابيّ بفوائد الإنفاق العامّ (النسبة المئوية للمستجيبين) | ٤٤ |
| الجدول ٢.٥ | نسبة المستجيبين الرّاغبين في زيادة الإنفاق الحكوميّ على حقائب وزاريّة مختارة | ٤٥ |
| الجدول ٣.٥ | معدّل الإنفاق العامّ على التّربية حسب نوع الجنس | ٤٨ |
| الجدول ١.٦ | معدّل الوقت بالدّقائق الذي يخصّصه الرّجال والنّساء الأستراليون يوميّا | ٥٦ |

# شكر وتقدير Acknowledgements

إنّ هذا الكتاب هو ثمرة جهود العديد من النّاس. فهو تعبيرٌ ملموس عن مشاركتنا في تطوير تطبيق الموازنة النّسائيّة في أستراليا وجنوب أفريقيا، وعن عملنا مع صانعي السياسات، والفِرق ضمن الجماعات، والمشاركين في ورش العمل، في عدّة بلدان، مع مرور السّنوات. لذا نودّ أن نشكر هؤلاء الأشخاص على أفكارهم واهتمامهم بتطوير الموازنات المراعية لنوع الجنس، والتزامهم بذلك.

لقد استفاد هذا المؤلَّف من قدرته على تشجيع الأبحاث الدّولية المنبثقة حول نوع الجنس وعلم الاقتصاد. فلا بدّ من الإشارة في هذا المجال إلى أهميّة عمل ديان ألسون، من جامعة مانشيستر، لا سيّما وأنّ هذا الكتاب يعتمد بشكلٍ مكثّف على العديد من منشوراتها. كما أنّ العدد الخاصّ من مجلّة *التّنمية العالمية* (*World Development*)، الصّادر عام ١٩٩٥، بعنوان "نوع الجنس، والتّعديل، والاقتصاد الكليّ"، يشكّل مصدراً غنيّاً من احتمالات المفاهيم والنّظريات لعلم اقتصاد يسلّط الضّوء على القضايا المرتبطة بنوع الجنس. كما اعتمدنا على ارتباطنا الطّويل بالمنجزات العمليّة والنّظريّة لأشخاص كثر من الدّول النّامية وذات النّشاط الصّناعي، سعوا إلى إنشاء السياسة العامّة، ومؤسّسات القطاع العامّ، وعمليّات التّنمية الاقتصادية.

نودّ أن نعبّر عن تقديرنا لمن أذنوا لنا باستخدام عملهم. فقد ساهم كرمكم في تحسين هذا الكتاب.

كما أنّ العديد من المؤسّسات قد وفّرت مساعدةً ثمينة وموارد مهمّة. فلاقى المشروع التّمويل اللازم بفضل الوكالة الأسترالية للتّنمية الدّولية (AusAID)، وأمانة سرّ الكومنولث. أمّا قسم شؤون الشّباب ونوع الجنس التّابع لأمانة السرّ هذه، فقد أتاح لنا فرصة العمل في دولٍ مختلفة ضمن الكومنولث، والتعلّم من هذه التّجربة، من خلال توظيفنا كهيئةٍ استشارية لمشروعه المهمّ: "*دمج قضيّة نوع الجنس في سياسات الموازنة الوطنيّة وإجراءاتها في سياق الإصلاح الاقتصادي*."

بالإضافة إلى ذلك، نتقدّم بالشّكر من مؤسّساتنا لتشجيعها ودعمها العمليّ، وهي الوكالة المجتمعية للتّحقيق الاجتماعي في كايب تاون، جنوب أفريقيا، ومركز الأبحاث للدّراسات حول نوع الجنس، ومدرسة إدارة الأعمال الدّولية في جامعة جنوب أستراليا، أديلايدي، أستراليا.

أخيراً، نذكر أنّ الجمعية الدّولية للاقتصاد المناصر للحركة النّسوية قد أتاحت لنا الاتّصال ببعضنا البعض، من خلال منتداها الالكتروني (Femecon-L) ومؤتمراتها السّنوية، وبالتّالي ساهمت في نجاح هذا المشروع التّعاونيّ.

**روندا شارب وديبي بادلندر**

**تشرين الثّاني/ نوفمبر ١٩٩٨**

# مبادىء تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس:

## بحث وممارسة معاصران

# How to Do a Gender-Sensitive Budget Analysis:

## Contemporary Research and Practice

# Introduction المقدّمة

انبثق هذا الكتاب عن تجارب تطوير الموازنات المراعية لنوع الجنس، في العديد من البلدان. وقد كانت أستراليا الدّولة الأولى التي طوّرت مشروعاً مراعياً لنوع الجنس، مع إصدار الحكومة الفدرالية عام ١٩٨٤ التّدقيق الشّامل الأوّل في حسابات الموازنة الحكوميّة، استطلاعاً لوقعها على النّساء والفتيات. كما أقدمت الدّولة الأسترالية وحكومات الأقاليم، في فتراتٍ مختلفة بين الثمانينات والتّسعينات، على تنظيم تطبيق موازنة النّساء. أمّا في جنوب أفريقيا، فقد بدأ رجال البرلمان في العام ١٩٩٥، إلى جانب المنظّمات غير الحكوميّة، بالعمل على تحليل الموازنات مع مراعاة نوع الجنس. عام ١٩٩٧، باشرت حكومة جنوب أفريقيا، بدورها، بإعداد تحليل الموازنة المراعي لنوع الجنس. واليوم، انضمّت قافلةٌ من الدّول الأخرى إلى هاتين الدّولتين في أخذ تطبيق الموازنة على عاتقها. انطلاقاً من هذا، استخلصنا بياناتنا من هذه الدّول التي سبق أن اعتمدت موازنات مراعية لنوع الجنس، أو تخوض عمليّة اعتمادها حاليّاً.

ما من مقاربةٍ واحدة أو نموذجٍ واحد حول تطبيق موازنةٍ مراعية لنوع الجنس. ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، تهتمّ الحكومة بهذا التّطبيق، فيما يتولّى الأفراد والمجموعات خارج أوساط الحكومة في البعض الآخر مسؤوليّة تحليل الموازنة. تهدف هذه النّشرة التّحليليّة في المقام الأوّل إلى إعلام الحكومات التي تفكّر في تطبيق موازنةٍ مراعية لنوع الجنس؛ مع الإشارة إلى أنّها تغطّي القضايا والمنهجيّات والاستراتيجيّات بالنّسبة للسّنة الأولى من هذا التّطبيق.

صحيحٌ أنّ هذا الكتاب يتمتّع بحسّ توجيهيّ عالٍ نحو التّطبيق، إلا أنّنا نعترف أنّ الممارسة الصّالحة تحتاج إلى قاعدة أبحاث متينة. بموجب ذلك، سعينا إلى تطبيق سلسلة من الأفكار المنبثقة عن الأبحاث النّاشئة حول نوع الجنس والموازنات الحكوميّة، هادفين إلى الإشارة إلى مقاربات ونماذج جديدة بشأن تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس. رغم ذلك، نعترف أنّ هذا الميدان يتطوّر بسرعةٍ، وأنّ الأفكار والممارسات الجديدة تظهر حتّى إن توجّهنا إلى الصّحافة.

نُظّمت موادّ هذا الكتاب في سبعة أقسام تتبع المقدّمة. فيُعنى **القسم الثاني** بالمعاني والمصطلحات المستخدمة في الموازنات المراعية لنوع الجنس، كما يذكر أمثلةً عن دولٍ تتعهّد بتطبيق الموازنة أو المباشرة بها. ويناقش **القسم الثّالث** كيف تظهر القضايا المتعلّقة بنوع الجنس في سياق الموازنة. من جهته، يوفّر **القسم الرّابع** المعلومات الخلفية حول موازنات الحكومة، ويقدّم سبع أدوات أو سبعة أساليب يمكن استخدامها أثناء تحليل الموازنات المراعية لنوع الجنس. أمّا **القسم الخامس**، فيذكر سلسلةً متنوّعة من مجالات تطبيق هذه الأدوات، معتمداً على أمثلةٍ من دولٍ شاركت في تطبيق الموازنات المراعية لنوع الجنس. في المقابل، يقدّم **القسم السّادس** لمحةً وجيزة عن التّطوّرات النّظرية الجديدة في علم الاقتصاد الكليّ الذي يأخذ بعين الاعتبار مسؤوليّات الرّعاية غير المدفوعة، ويناقش تبعاتها المتعلّقة بالموازنة.

يبيّن **القسم السّابع** كيفية تحضير بيان للموازنة المراعية لنوع الجنس. وهو يشمل نظاماً لتقسيم الإنفاقات والإيرادات الحكوميّة. أمّا **القسم الثّامن**، فيقدّم مقاربةً أوّلية (في السّنة الأولى) من أجل الحكومات التي ترغب في المباشرة بتحليل موازنتها مع مراعاة نوع الجنس.

كما جرت العادة، قد يشكّل هذا الإصدار قاعدةً لسلسلةٍ من ورش العمل المنظّمة التي تجمع الموظّفين الحكوميّين من وزارة المالية، وعددٍ من الحقائب الوزاريّة المختارة. في الوضع المثاليّ، يتألّف المشاركون من المسؤولين عن الموازنة، وأولئك المسؤولين عن السياسة، وآخرين ملمّين بأنظمة المعلومات، وموظّفين من الوحدات الخاصّة بنوع الجنس. عند بداية ورشة العمل، على المشاركين أجمعين أن يعرّفوا عن أنفسهم، مبيّنين مدى إلمامهم بشؤون الموازنة ونوع الجنس، وتعرّضهم لها في حياتهم اليوميّة، فضلاً عن توقّعاتهم من ورشة العمل. وينبغي أن يستكمل المنشّطون هذه التّعريفات بشرحٍ لبرنامج ورشة العمل، وتوقّعاتهم من المشاركين بعد ورشة العمل، وإلى أيّ مدى ستبصر هذه التّوقعات النّور.

تتضمّن موادّ هذا الكتاب بعض النّظريّات والأمثال (وتدعى تعليقات) التي تتطرّق إلى كتابات الآخرين حول مواضيع معيّنة، بالإضافة إلى أسئلة للنّقاش. تتعلّق بعض تلك الأسئلة "بهذه الدّولة"، تشجيعاً للمشاركين على التّوغل في القضايا التي تمتّ بصلة إلى بلدانهم الخاصّة. ومن شأن هذه التّمارين أن تلقى صداها الأوسع إن طُبّقت ضمن مجموعات، إلاّ في حال كانت ورشة العمل تجري ضمن نطاقٍ ضيّق. وستسفر التّمارين في الأقسام الأخيرة من هذا الكتاب عن فعاليةٍ كبرى، في حال تمّ تقسيم المشاركين إلى فرق وفق الحقائب الوزارية المختلفة. من شأن هذا أن يتيح للمشاركين تشاطر المعارف، وتحديد المشاكل، والتّأسيس لمزيد من التّطوّر الذي يطال الموازنات المراعية لنوع الجنس في ميادينهم المختصّة.

تدعو الحاجة إلى الموارد التّالية عند التّحضير لورشة العمل:

- وثائق الموازنة الخاصّة بالدّولة؛
- تقرير الدّولة الأخير عن اتّفاقية إزالة كلّ أشكال التّمييز ضدّ النّساء، والتّقارير الإحصائية كمنشورات *النّساء والرّجال*؛
- أيّة سياسات أو تشريعات مناسبة أخرى حول نوع الجنس.

خلال ورشة العمل، سيحدّد المشاركون مصادر إضافية، مثل الإحصائيّات وغيرها من المعلومات المتعلّقة بحقيبة عملهم، والضّرورية لتحليل الموازنة مع مراعاة نوع الجنس.

# ما هي الموازنة المراعية لنوع الجنس؟ What Is a Gender-Sensitive Budget?

استخدمت مصطلحاتٌ مختلفة لوصف الموازنات المراعية لنوع الجنس؛ وهي مفصّلة في التّعليق الأوّل.

## التّعليق ١ ما هي الموازنة المراعية لنوع الجنس؟

تنتشر مصطلحاتٌ مثل "الموازنات المراعية لنوع الجنس"، أو "موازنات نوع الجنس"، أو "الموازنة النّسائيّة"، أو "بيانات الموازنة النّسائيّة"، للإشارة إلى مجموعةٍ متنوّعة من العمليّات والأدوات الهادفة إلى تسهيل تقدير وقع نوع الجنس على الموازنات الحكوميّة. وفي خضمّ تطوّر هذه الممارسات، يتمّ التّركيز على التّدقيق في حسابات الموازنات الحكوميّة، نظراً لوقعها على النّساء والفتيات. انطلاقاً من ذلك، اكتسب مصطلح "الموازنة النّسائيّة" شيوعاً أكبر. غير أنّ تطبيقات الموازنة بدأت تشهد مؤخّراً استخدام نوع الجنس كعنصر من عناصر التّحليل، ممّا زاد من اعتماد مصطلح "الموازنات المراعية لنوع الجنس".

لابدّ من الاعتراف أنّ "الموازنات النّسائية" أو "الموازنات المراعية لنوع الجنس" لا تُطبّق على النّساء، أو الرّجال، على حدة. فهي محاولاتٌ لتفكيك، أو فصل، نمط الموازنات الحكوميّة الشّائع وفق تأثيره على النّساء والرّجال، وعلى مجموعات متنوّعة من النّساء والرّجال، مع الاطّلاع على العلاقات الأساسية بين الجنسين في المجتمع.

Source: Rhonda Sharp (1999 forthcoming),'Women's budgets', in Meg Lewis and Janice Peterson (editors), *Dictionary of Feminist Economics*, New York: Edward Elgar.

## نوع الجنس: حياديّة أم تجاهل؟

لم يُصمَّم على أساس نوع الجنس إلا جزءٌ قليل من الإنفاق الحكوميّ، أو من النّشاطات الحكوميّة الهادفة إلى جمع الإيرادات. وقد أقدمت العديد من البلدان على استبدال التّدابير، المعروفة بتمييزها، بمقارباتٍ حياديّة تجاه نوع الجنس (Himmelweit 1998a:6). فعلى سبيل المثال، عوض أن تتلقّى الأمّ الإعانة مباشرةً، صار الشّخص المسؤول عن رعاية الطّفل أساساً يتلقّى بدل إعالة هذا الطّفل. أمّا تقليص الضّرائب المدفوعة إلى الزّوجات المتّكلات على أزواجهنّ (أو ما يعرف أحياناً "بإعانات الرّجال المتزوّجين")، فيتمّ إلغاؤه على مراحل، أو إتاحته لكلا الزّوجين، مهما كان جنسهما.

رغم ذلك، لا ينبغي الخلط بين هدف إزالة التّمييز، أو بلوغ "الحياديّة تجاه نوع الجنس"، والتأثيرات العظيمة والمتنوّعة التي تمارسها سياسات الموازنة على النّساء والرّجال، وعلى مجموعات مختلفة من النّساء والرّجال. ففي بعض الأحيان، يمكن تبرير هذه الاختلافات من أجل تحقيق بعض أهداف السياسة؛ وفي أحيانٍ أخرى، قد تقوم بإضعاف الأهداف الاجتماعيّة والاقتصاديّة تدريجاً. غير أنّ تجاهل تأثير السياسة المرتبط بنوع الجنس لا يشكّل الحياديّة تجاه هذا النّوع نفسه؛ بل يصف حالة "تجاهل نوع الجنس".

تتطلّب السياسة الجيّدة أن يفهم المرء وقعها، وكيفية صياغتها بشكلٍ أفضل تحقيقاً للنّتائج التي تلبّي حاجات النّساء والرّجال والفتيات والفتيان، فضلاً عن حاجات المجموعات المختلفة من النّساء والرّجال والأطفال. إليكم أدناه بعض الملاحظات عن الرّابط بين الموازنات الحكوميّة ونوع الجنس.

## التّعليق ٢ تجاهل نوع الجنس

للوهلة الأولى، يُخيّل أنّ الموازنة هي وثيقةٌ سياسيّة محايدة تجاه نوع الجنس. فقد صيغت وفق الأرقام الماليّة – من مجموع الإنفاقات والإيرادات، ومجموعاتها الجزئيّة، إلى الفائض النّاتج في الموازنة أو عجزها. وكما هو ظاهرٌ عادةً، ما من ذكر للنّساء بالتّحديد، لكن ما من ذكرٍ للرّجال تحديداً أيضاً. رغم ذلك، لعلّه من الأصحّ وصف هذه الحياديّة بتجاهل نوع الجنس. فعادةً ما تغفل طريقة صياغة الموازنة الوطنيّة عن أدوار الرّجال والنّساء المختلفة والمحدّدة اجتماعياً، ومسؤوليّاتهم وقدراتهم. وقد وُضِعت هيكلة هذه الاختلافات عموماً بحيث خلّفت النّساء في مكانةٍ غير مساوية للرّجال ضمن الجماعة، مع تمتّعهنّ بقوّة اقتصادية واجتماعية وسياسيّة أقل من الذّكور.

Source: Diane Elson (1997a), 'Gender-neutral, gender-blind, or gender-sensitive budgets? Changing the conceptual framework to include women's empowerment and the economy of care', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat, p.1.

## التّعليق ٣ الموازنات الحكوميّة ونوع الجنس

تعكس الميزانيّة قيم الدّولة – من تقدّر، وعمل من تقدّر، ومن تكافىء... وعلى غرار ذلك، من لا تقدّره ولا تقدّر عمله. تجسّد الموازنات السّابقة في جنوب أفريقيا أفكاراً واضحة عن أولويّات الفصل العنصريّ والرّأسمالية والمجتمع الأبويّ السّائدة هناك. ولمّا كانت الموازنة أهمّ وثيقةٍ سياسيّة اقتصادية تصدرها الحكومة، فهي أداةٌ قويّة توجّه دولتنا نحو تلبية حاجات الطّبقة الأكثر فقراً.

يسود اعترافٌ أنّ الموازنات والسياسات الحكومية تؤثّر في الجميع على قدم المساواة تقريباً: فهي تخدم "المصلحة العامّة"، وتلبّي حاجات "الشّخص العامّ". غير أنّ المواطن العاديّ المستهدف تَمَثَّل، حتّى الآن، بالذّكر، الأبيض البشرة الذي يتقن اللغة "الإفريقانيّة" (الطاليّة) وينتمي إلى الطّبقة المتوسّطة؛ مع العلم أنّ المواطن العادي في جنوب أفريقيا يتمثّل بالأنثى السوداء والفقيرة.

من هنا، تدعو الحاجة إلى تقسيم البيانات لإزالة الغموض عن الحياديّة الظّاهرة، وبالأخصّ عن حياديّة الموازنة تجاه نوع الجنس. فمن شأن ذلك أن يكشف عن تأثير الأسعار، والعلاقات الصّناعية، والضّرائب، والتّربية، والعمالة، والسياسة الصّناعية على النّساء، وفقاً لأمكنتهنّ المختلفة في الأسرة والاقتصاد.

من يحظى بالوظائف وما هي طبيعة الوظائف المعروضة؟ من ينال الإعانات الماليّة؟ من يحصل على المسكن وما هي طبيعة البيوت والجماعات التي تطوّرت؟ ما هي الافتراضات السياسية التّقليديّة في الموازنات، فهل تكسب النّساء عيشهنّ بالتّبعية مثلاً؟ في الواقع، يمكن للقوانين والإجراءات نفسها أن تعزّز التّفاوتات الموجودة، فلا تخدم مصالح النّساء.

Source: Pregs Govender (1996),'Foreword' in Debbie Budlender (editor), The Women's Budget, Cape Town: Institute for Democracy in South Africa, p.7.

كما أوضحت الاقتباسات السّابقة، لا تشكّل الموازنة النّسائيّة، أو الموازنة المراعية لنوع الجنس، موازنةً مستقلّة خاصّة بالنّساء. عوضاً عن ذلك، إنّها تحليل للموازنة الحكوميّة بهدف إرساء وقع الموازنة المتفاوت على النّساء والرّجال، وعلى مجموعات مختلفة من النّساء والرّجال. إذاً، تتعلّق الموازنة المراعية لنوع الجنس بتناول التزامات الحكومة بشأن نوع الجنس، وترجمتها إلى التزاماتٍ في الموازنة.

ترتبط الموزانات النّسائيّة أساساً بالتّرويج لقضايا نوع الجنس، بما في ذلك تأمين اندماج هذه القضايا في السياسات والخطط والبرامج الوطنيّة كافةً، عوضاً عن اعتبار النّساء مجرّد "مجموعة مصلحة" خاصّة. وتهدف الموازنة المراعية لنوع الجنس إلى زيادة الوعي بشأن النّقاش حول السياسة، والحصّة المناسبة للإنفاق العام والضّرائب.

سبق لدولٍ عدّة أن اعتمدت موازنةً مراعية لنوع الجنس، فيما دولٌ أخرى ما زالت في طور تطبيقها. غير أنّ تطبيق التمارين حول هذه الموازنة يختلف في كلّ دولة باختلاف الوضع المحلّي. ويمكن تصنيف بعض الاختلافات بين النّماذج وفق المعايير التّالية:

- ***الموقع***

من الذي شرّع إجراء التّمرين؟ من الذي يهتمّ بالتمرين؟ يمكن أن يتألّف المشاركون في هذه الحالة من الحكومة، ورجال البرلمان، والمنظّمات غير الحكوميّة، وغير ذلك من المشاركين في المجتمع المدنيّ. في حال تولّت الحكومة إدارة هذا التمرين، فستزداد الأسئلة لا سيّما تلك التي تتعلّق بالمسؤول عن الأعباء اليوميّة، وبكيفيّة عمل سلسلة المسؤوليّات. قد تتضمّن تلك الجهة على أرض الواقع الوزارة النّسائيّة أو غيرها من آليات العمل الحكوميّة حول نوع الجنس، أو الوزارة الماليّة، أو الموظّفين الآخرين الذين يتسلّمون حقائب عملٍ فرديّة، والمستشارين المتعاقدين.

- ***النطاق***

ما الذي يغطّيه تمرين الموازنة؟ أهي الأصعدة الحكومية كافّة (الوطني، والإقليمي، والمحلّي)؟ هل سيغطّي الإنفاقات والإيرادات معاً؟ في حالة الإنفاق، هل سيغطّي حقائب العمل المختارة فحسب أو جميعها؟ فإن غطّى الحقائب المختارة، هل سيُعنى بالقطاعات الاجتماعيّة فقط أم سيتضمّن ميزاناً بين الحقائب الاجتماعيّة والاقتصاديّة؟ وإن كان التّطبيق يشمل تحليلاً للإيرادات، فهل سيغطّي الضّرائب وحسب أم مصادر الإيرادات كلّها؟ ما هي الأرقام التي ينبغي التّدقيق فيها- الموازنة السّابقة، والإنفاق الفعليّ السّابق، ومعدّل حصص الموازنة الرّاهنة، والموازنات المقبلة كما هي مصوّرة في أطر الإنفاق على المدى المتوسّط؟

- ***تصميم تقرير الموازنة***

هل ستنشر الموازنة كوثيقة منفصلة أم مدمجة بالوثائق العامّة الموجودة؟ يعتمد هذا الخيار، إلى حدٍّ ما، على وثائق الموازنة الموجودة أصلاً في دولةٍ ما. فعلى سبيل المثال، تنتج أستراليا والمملكة المتّحدة سلسلةً من الأبحاث المتعلّقة بالموازنة والمدرجة على جدول أعمال الموازنة.

أمّا جنوب أفريقيا، فتملك ثلاث وثائق هي– الكتاب الأبيض الذي يحتوي على الإنفاقات المقدّرة كلّها، وخطاب الوزير حول الموازنة، و*مراجعة الموازنة* التي تضمّ نقاشاً حول الاقتصاد وحقائب العمل المختلفة. في المقابل، تملك الموزامبيق وثيقةً واحدة، وفيها التّقديرات وخطاب الوزير حول الموازنة.

- ***السياسة***

من سيشارك في هذه العمليّة في المراحل المختلفة؟ من سيستخدم المنتجات؟ من سيموّل التّطبيق؟ من يملك القدرة على تعزيز المسؤوليّة من أجل العدالة بين الجنسين؟ من سيمانع؟ كيف سيصبح نوع الجنس جزءاً من النّقاش العامّ حول سياسة الموازنة؟

## تعميم مراعاة المنظور الجنساني

لا تتمتّع المؤسّسات الحكومية دائماً بالقدرة على دمج مسألة نوع الجنس في سياسات الموازنة. فتلعب وزارة الماليّة/ وزارة الخزينة دوراً رئيساً في إجراء تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس، لكن قد تحتاج قدرتها المؤسّساتيّة إلى التّنظيم المنهجي. وقد تمّت مناقشة بعض هذه التّحديات في المقاطع المستخلصة أدناه.

**التّعليق** **تعميم مراعاة نوع الجنس في الوزارات الماليّة**

**٤**

**يمثّل تعميم مراعاة نوع الجنس في وزارات المالية تحدّياً كبيراً. فتعتبر أيّة وزارة ماليّة أنّ نوع الجنس خارجٌ عن إطار دورها وعملها الخاصّين. من هنا، يتطلّب تغيير هذا النّمط من التّفكير إرادةً سياسيّة لدعم الاتّجاه السّائد في الجهود المبذولة، فضلاً عن أساليب معدّة بحذر من أجل استنباط الحماسة لتعاون المسؤولين والموظّفين في وزارة المالية...**

**يصادف تعميم مراعاة نوع الجنس في الوزارات الماليّة عوائق خمسة:**

- **الافتقار إلى التّحليل الواضح في ما يتعلّق بعمل وزارة الماليّة، لا سيّما حيال دورها المتبدّل خلال ما شهدته الفترة الأخيرة من عولمة وتحرير الاقتصاد؛**
- **انعدام الفهم الواضح حول ارتباط نوع الجنس بذلك الدّور؛**
- **روح النّظام والبنى المؤسّساتية، غير المساعدة، حيث تدور عجلة أعمال وزارات الماليّة؛**
- **الفهم الضّعيف للمواقف السّائدة بين من يعمل داخل وزارات الماليّة، وكيفيّة تغيّر هذه الأخيرة مع مرور الوقت؛**
- **قلة إلمام المنظّمات النّسائية وقدراتها حين يتعلّق الأمر بالمشاركة الفعّالة في نقاش سياسة الاقتصاد الكليّ.**

**جرت العادة أن تعمل وزارات الماليّة في الماضي وفق آفاق زمنيّة ضيّقة نسبيّاً، وتؤدّي دوراً داعماً في الأساس لوزارات أو لجان التّخطيط. وقد أخذت هذه الأخيرة على عاتقها تنظيم التّوجيه الاستراتيجي للأسعار، وبنية النّموّ الاقتصادي ومخطّطه، وتوزيع المدخول والعمالة، وإنشاء البنى التّحتيّة المادّية، والتطوّر البشريّ، والتّخفيف من حدّة الفقر.**

**وقد شكّلت وزارة التّخطيط في الماضي الهيئة العليا التي نسّقت خطط بقية الوزارات الاستراتيجيّة، ووازنت بينها، وتسلّمت زمام الأمور.**

**غير أنّ هذه الأدوار، وعمليّة تقسيم العمل بين وزارتي المالية والتّخطيط، قد نحت نحواً مغايراً خلال الفترة الرّاهنة من الإصلاحات الاقتصاديّة الموجّهة نحو التّعديلات البنيويّة... فحين عانت البلاد ندرةً ماليةً متزايدة تزايداً حادّاً، انتقل دور الوزارات الماليّة من الدّعم إلى الضّبط. من هذا المنطلق، عكس تغيّر دور وزارة الماليّة، تجاه الوزارات الأخرى عامّةً ووزارة التّخطيط خاصّة، تبدّلاً عظيماً في معنى إدارة الاقتصاد الكليّ وحدودها عبر العالم.**

**فضلاً عن ذلك، أصبحت المحافظة على الانضباط المالي والنّقدي جزءاً من عمليّة إصلاحٍ بنيويّ أكبر، استطاعت وزارات الماليّة فيها أن تمتلك دوراً أساسيّاً. واليوم، عيّن الاستقرار الماليّ والإصلاحات البنيوية الموجّهة نحو تحرير الاقتصاد وتخصيصه حدود أيّة محاولة لإدراج قضايا نوع الجنس.**

Source: Gita Sen (1997), *Mainstreaming gender into Commonwealth government ministries and related agencies responsible for finance*, Bangalore: Indian Institute of Management Report prepared for the Gender and Youth Affairs Division, Commonwealth Secretariat, pp 3-5.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**عدّد نقاط توافقك وخلافك مع آراء المؤلّفة المذكورة أعلاه، وناقش ذلك.**

**إلى أيّ مدى تنطبق القضايا التي أثارتها المؤلّفة على هذه الدّولة؟**

## أمثلة عن دول: أستراليا وجنوب أفريقيا

### أستراليا

كانت أستراليا الدّولة الأولى التي قدّمت تحليلاً للموازنة مراعيًا لنوع الجنس. فقد أقدمت الحكومة الفدرالية، لاثنتي عشرة سنة متتالية ما بين ١٩٨٤ و١٩٩٦، على تقدير الموازنة انطلاقاً من تأثيرها على النّساء والفتيات. وهكذا عرفت الموازنة النّسائيّة طريقها إلى جنوب أستراليا (١٩٨٥)، وفيكتوريا (١٩٨٦)، والإقليم الأسترالي الرّئيسي (١٩٨٩)، وكوينزلاند (١٩٩١)، وتسمانيا (١٩٩٢)، والإقليم الشّمالي (١٩٩٣). أمّا إقليم ويلز الجنوبي الجديد، فطبّق الموازنة مركّزاً على مبادرات الإنفاق الجديدة وحسب، المتعلّقة بالنّساء والفتيات في بداية الثّمانينات. وما لبث أن قدّم موازنةً نسائيّة شاملة عام ١٩٩١.

شكّلت صيغة الموازنة النّسائيّة في أستراليا نموذجاً، فرض على كلّ وكالةٍ حكوميّة أن تقدّم تدقيقاً في حسابات الموازنة الحكوميّة السنويّة، بخصوص إنجازات الحكومة في مضمار شؤون النّساء والفتيات. وتجدر الإشارة إلى أنّ التّطبيق كان شاملاً من حيث الإنفاق الحكوميّ. وقد تمّ التّشديد على مسامع الإدارات الحكومية أنّه ينبغي أن تمتّ برامج الوكالات وإنفاقاتها كلّها بصلةٍ إلى الموضوع، لا مجرّد الإنفاقات التي تطال قضايا النّساء والفتيات وحسب.

كانت موازنة جنوب أستراليا التي أبصرت نواتها النّور عام ١٩٨٥ أوّل ما كشف عن هذا المعيار. (Sharp & Broomhill 1998) فقد طُلب من الوكالات أن تعدّ التّقارير حول موازنتها الشّاملة، آخذةً

١ بعين الاعتبار حالة النّفقات والبرامج:

٢ "إن كانت تستهدف نفقات النّساء والفتيات تحديداً" (مثلاً، المبادرات الصّحية والبرامج الخاصّة بالمرأة ساكنة البلاد الأصلية، والهادفة إلى زيادة حقّها في التّدرّب على الأعمال غير التّقليديّة)؛

"إن كانت نفقاتٍ توفّر فرص عمالةٍ متساوية "تتولاها الوكالة، مباشرةً، نيابةً عن عاملاتها (مثلاً، توفير الإرشاد في البرامج من أجل الموظّفات الحكوميّات، وإعادة كتابة مواصفات رتب الوظائف الإكليركيّة تحسّباً للتّحيّزات المستندة إلى نوع الجنس)؛

٣ "إن كانت نفقات عامّة أو سائدة" (مثلاً، تحديد المستفيدين من المساعدة القانونيّة، ومن يحقّ له المساعدة في صناعة سوق التّصدير).

يتيح إطار النّفقات العامّ القيام بتقديرٍ كميّ لنسبة النّفقات الحكوميّة التي تستهدف النّساء والفتيات، والمتّصلة بالنّفقات العامّة، أو غير المباشرة، أو غير المستهدفة. وقد أثبت تحليل إحدى الموازنات الأولى التي اعتمدتها الدّولة الأستراليّة أنّ معدّل النّفقات غير المباشرة، أو ذات النّوع "السّائد أو العامّ"، بلغ ٩٩٪ أو أكثر من مجموع الموازنات في الوكالات السّت والعشرين المشاركة (Sharp & Broomhill 1990: 3). صحيحٌ أنّ النّفقات التي استهدفت النّساء والفتيات تحديداً ضمن الجماعة، والنّفقات على الفرص المتساوية داخل القطاع العامّ، كانت مهمّةً استراتيجيّاً، إلا أنّها ضئيلة، وتقلّ عن ١٪ من مجموع موازنة الوكالات الحكوميّة المختارة.

ومن المواصفات المهمّة التي تميّز نموذج الموازنة النّسائيّة في أستراليا هو الدّور الأساسي الذي أدّته المناصب السياسية النّسائية، في تنسيق تمارين الموازنة النّسائيّة وقيادتها. وقد كشف ذلك عن أهميّته القصوى في تشكيل سياسة نموذج الموازنة النّسائيّة في أستراليا. فعملت النّساء صاحبات المناصب السياسيّة عن كثب مع خزينة الدّولة، نظراً إلى أنّ التّقرير قد صدر، في حالاتٍ عديدة، بصفته إحدى الوثائق الحكوميّة المتعلّقة بالموازنة. وقد ساهم الدّور الأساسي الذي أدّته آلية السياسة النّسائيّة ضمن الحكومة إلى وصف الموازنات النّسائيّة الأسترالية بأنّها "*مثال لا منازع له*" عن الاستراتيجية الخاضعة للبيروقراطيّة، عوضاً عن اعتمادها على الجماعة (Summers 1986:66). نتيجةً لذلك، تمّ نشر نتائج تمارين الموازنة النّسائيّة، وتقديمها إلى النّساء في المجتمع، كطريقةٍ لإيصال ما نجحت الحكومة في إنجازه.

خضعت تطبيقات الموازنة النّسائيّة الأستراليّة لتغييراتٍ مختلفة منذ الموازنة النّسائيّة الأولى التي اعتمدتها الحكومة الفدراليّة عام ١٩٨٤. صحيحٌ أنّ الولايات والأقاليم كافةً قد طبّقت الموازنات النّسائيّة في الثّمانينات والتّسعينات، إلا أنّ ثلاث ولاياتٍ وأقاليم فقط واظبت على اعتماد هذه الموازنة مع نهاية العام ١٩٩٨، للتّدقيق في حسابات الحكومة.

تجمع بين هذه الممارسات التّطبيقيّة صفةٌ مشتركة هي إعداد التّقارير حول تطبيق السياسات المختلفة، وهي ضروريّة من أجل إنجاز الأهداف الحكوميّة بالنّسبة للنّساء والفتيات. ويصوّر المقطع التّالي المقتبس عن *بيان الموازنة النّسائيّة* التّابعة للحكومة الفدراليّة الأستراليّة، والمتعلقة بعام ١٩٩٥– ١٩٩٦، سلسلةً متنوّعة من القضايا التي تغطّيها الموازنة المستندة إلى نوع الجنس.

التّعليق

## أستراليا: مقدّمة إلى بيان الموازنة النّسائيّة لعام ١٩٩٥—١٩٩٦

**٥**

تعزّز النّمو الاقتصادي بين عامَي ١٩٩٤ و١٩٩٥؛ ومن المتوقّع أن يواصل تعزّزه بوتيرةٍ قوّية ومستدامة بين ١٩٩٥ و١٩٩٦ مع انخفاض نسبة التّضخم المالي. ومنذ نيسان/أبريل ١٩٩٣، تمّ إنشاء ما يزيد عن ٥٤٤ ألف فرصة عمل، أي ما يفوق هدف الحكومة البالغ ٥٠٠ ألف فرصة عمل. وقد كان للنّساء نصيبٌ منها، يقلّ عن النّصف بقليل.

تتضمّن موازنة ١٩٩٥—١٩٩٦ تدابير لزيادة الادّخار الوطني، وتعزيز نموّ الاستثمار بوتيرةٍ ملحوظة، مع الحدّ من أيّة إضافات على الدّين الخارجي في الوقت عينه. وقد تمّ تصميم استراتيجية الموازنة بشكلٍ يحافظ على سير الاقتصاد وفق نموّ مستدام، مع تمكين الحكومة، في الوقت نفسه، من متابعة أهدافها في رفع معايير الحياة وتطوير مجتمعٍ أكثر عدلاً.

وفي سبيل الالتزام ببرنامج النّساء الوطني، واصلت الحكومة تسليط الضّوء على حاجات النّساء وهمومهنّ الخاصّة في المقام الأوّل. وتنعكس أهميّة ذلك بشكلٍ خاص خلال التّمهيد للمؤتمر العالمي الرّابع للأمم المتّحدة حول النّساء في بكين، في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. فتولّت أستراليا دوراً رئيساً في الحرص على أن يكون هذا المؤتمر "مؤتمر الالتزامات" التي تبديها الحكومات، بما في ذلك حكومة أستراليا، من أجل تحقيق النّتائج العمليّة والمركّزة لتطوير مكانة المرأة.

تتضمّن هذه الموازنة سلسلة متنوّعة من التّدابير العمليّة لتطوير مكانة المرأة. وهي تكشف عن إصلاحاتٍ لمساعدة العائلات، لا سيّما في مضمار التّمهيد لإعانات الأمومة الجديدة.

كما تشمل الموازنة مبادراتٍ لتحسين حقّ الحصول على إعاناتٍ لرعاية الطّفل، وتسجيل اعترافٍ فعليّ أكبر بمساهمات الرّاعين، خاصّةً النّساء منهم، الذين يهتمّون بشؤون المسنّين أو المرضى العاجزين.

ومن شأن التّدابير التي تسلّط الموازنة عليها الضّوء أن تستهدف أيضاً الإنفاق الحكومي على الصّحة، وخدمات الجماعة والبرامج السّكنيّة العامة بشكلٍ أفضل: أي كلّ القضايا التي تهمّ المرأة الأسترالية.

والأهمّ من ذلك أنّ هذه الموازنة ترسي قواعد مقاربةٍ استراتيجيّةٍ جديدة نحو معالجة التّفاوتات بين الأستراليّين من سكّان البلاد الأصليّين وغير الأصليّين. فهي توفّر تمويلاً متزايداً فعليّاً لاكتساب الأراضي، والرّعاية الصّحيّة، والبنى التّحتيّة للسكان الأصليين وسكّان الجزيرة "تورّيس سترايت"، فضلاً عن التّدابير اللازمة لتحسين فعالية تلك البرامج.

تحدّد الموازنة التّحركات المناسبة لمعالجة النّتائج الصّحيّة غير المقبولة الظّاهرة لدى السكّان الأصليّين، وتسهيل حصولهم على الخدمات الصّحيّة والجماعيّة السّائدة. ولن تشهد هذه الإصلاحات تطوّراً وتطبيقاً عمليّاً إلا عبر الاستشارة الجماعيّة والمشاركة النّسائيّة.

وتحتوي هذه الموازنة أيضاً على شروطٍ للقيام بتحسيناتٍ هامّة في ما يتعلّق بالوصول إلى القضاء، وهي قضيّة مهمّة جدّاً بالنّسبة للأستراليّات...

Source: Department of Treasury, Commonwealth of Australia (1995), *Women's Budget Statement 1995-96*, Budget Related Paper No 3, Canberra: Australian Government Publishing Service, p 1. Commonwealth of Australia copyright reproduced by permission.

## جنوب أفريقيا

تملك جنوب أفريقيا نوعين مختلفين من تحليلات الموازنة المراعية لنوع الجنس. وقد أبصرت مبادرة الموازنة النّسائيّة النّور في منتصف عام ١٩٩٥، كجهدٍ مشترك بين البرلمانيّين والمنظّمات غير الحكوميّة، مركّزةً على الموازنات على الصّعيدين الوطني والإقليمي. خلال السّنوات الثلاث الأولى من الموازنات، تمّ تحليل حقائب العمل كلّها، فضلاً عن النّظام الضّريبي والعمالة في القطاع العام، اعتماداً على جهود سلسلةٍ متنوّعة من الباحثين والمستشارين سواء في المنظّمات النّسائية أو العامّة، وفي الجامعات، والحكومة نفسها. تجدر الإشارة إلى أنّ جنوب أفريقيا تملك ثلاث دوائر حكوميّة: وطنيّة وإقليميّة ومحليّة. وخلال فترة ١٩٩٨-١٩٩٩، اضطرت المبادرة للتّركيز على الموازنات الحكوميّة المحليّة. وقد وفّرت المبادرة، الجامعة بين البرلمان والمنظّمات غير الحكوميّة، المعلومات التي كان البرلمانيّون ومجموعات المجتمع المدني قد استخدموها من أجل الضّغط والمدافعة.

في جنوب أفريقيا، ضمّت الموازنات النّسائيّة الثلاث الأولى تحليلاً أكاديمياً مفصّلاً بوضوح، لا يحقّ إلا لنسبةٍ محدّدة من السّكان الاطّلاع عليه. عام ١٩٩٨، أصدرت المجموعة المؤلّفة من البرلمانيّين والمنظّمات غير الحكوميّة *نشرة الشّؤون الماليّة: النّساء والموازنة الحكوميّة*، وهي نسخة مبسّطة تُعنى بثماني حقائب عمل، وتستهدف مَن درس اللّغة الانكليزيّة كلغةٍ ثانية، منذ عشر سنواتٍ على الأقل. بالإضافة إلى ذلك، تخطّط المجموعة لتطوير موادّ ورشة العمل كي تبلغ جمهوراً متزايداً إلى ما لا نهاية.

خلال العام ١٩٩٧، وافقت حكومة جنوب أفريقيا على المباشرة بتحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس من داخل وزارة المالية، كخطوةٍ رائدة تتيح لمبادرة الكومنولث أن تنشىء سياسة للاقتصاد الكليّ. وقد أدّت السّنة الأولى من هذه البادرة إلى تضمين مناقشات نوع الجنس في حقائب عملٍ معيّنة من مراجعة الموازنة، المدرجة على جدول الأعمال في آذار/مارس ١٩٩٨، مع تقديرات الإنفاقات. ومن شأن هذه الخطوة الرّائدة أن تبسط تأثيرها على حقائب عمل مختلفة خلال العام ١٩٩٨، وعلى الصّعيد الإقليمي أيضاً.

أقدم المانحون الدّوليّون على تمويل المبادرة الجامعة بين البرلمانيّين والمنظّمات غير الحكوميّة. كما تلقّت المبادرة الحكوميّة دعماً من أمانة سرّ الكومنولث.

## المبادرات في الدّول الأخرى

على مدى السّنوات القليلة الماضية، عبّرت العديد من البلدان عن اهتمامها بإنشاء موازناتها المراعية لنوع الجنس. في بعض الحالات كان الاهتمام يصدر عن الحكومة، وفي البعض الآخر عن المجتمع المدني. وفي أمثلةٍ عديدة، لعب المانحون دوراً أساسيّاً في عرض الفكرة على النّاس والتّرويج لها. وقد ورد ذكر بعض الدّول التي بدأت العمل على موازناتٍ مراعية لنوع الجنس أدناه وفي الصّفحات التّالية.

### بربادوس

تدرس بربادوس إمكانيّة كونها الدّولة الثّالثة التي تنضمّ إلى مشروع الكومنولث الرّائد.

## كندا

يطوّر أعضاء مركز الحلول السياسيّة البديلة، وهو فريق أبحاثٍ حول العدالة الاجتماعية، موازنةً مراعية لنوع الجنس، كجزءٍ من موازنة المركز الفدرالية السّنوية البديلة.

## الموزامبيق

كشفت الحكومة بوضوحٍ عن نيّتها اعتماد موازنةٍ نسائيّة (Orcamento Mulher)، في وثيقتها الموجّهة من أجل تطوير خطّة اقتصاديّة واجتماعيّة لعام ١٩٩٩، وموازنة الدّولة لعام ١٩٩٩، وخطّة السّنوات الثّلاث للاستثمار العام بين ١٩٩٩ و٢٠٠٠. خلال عام ١٩٩٨، بادرت وزارة التّخطيط والماليّة إلى تطبيق موازنةٍ مراعية لنوع الجنس، مستفيدةً من المساعدة الماليّة التي وفّرتها شركة التنمية السويسريّة. (Swiss Development Corporation)

خلال السّنة الأولى، سيفحص موظّفو الوزارة، بالإضافة إلى موظّفين من الحقائب الوزاريّة المعنيّة، الحصص الموزّعة على العمل، والصّحة، والتّربية، والزّراعة، فضلاً عن العمالة في القطاع العام.

**التّعليق** **الموزامبيق: الموازنة النسائيّة**

**٦**

**من النّقاط المهمّة التي ينبغي دراستها خلال تطوير موازنة الدّولة لعام ١٩٩٩ هي تضمين البعد الخاصّ بنوع الجنس الذي أنجزته "الموازنة النّسائيّة". من هنا، عبر تحديد تركيبة الموظّفين، ومصاريف الأجور بالنّسبة لنوع الجنس، ونسبة النّفقات العامّة على النّساء، سيصبح من الممكن التّحقّق من مدى احترام اتّفاقيات مؤتمر بكين عام ١٩٩٤.**

Source: Ministerio do Plano e Financas, Direccao Nacional do Plano e Orcamento (1998). 'Orientacoes para a elaboracao do: Plano Economico e Social 1999, Orcamento do Estado 1999, Plano Trienal de Investimento Publico 1999-2001', Maputo, May, p 2.

## ناميبيا

ضافر موظّفو وزارة الماليّة جهودهم مع المستشارين من وكالة التّنمية العالمية السويديّة (SIDA)، بهدف إصدار تحليلٍ للحقائب الوزاريّة المختارة من أجل الموازنة الوطنيّة لعام ١٩٩٨.

## سريلنكا

انضمّت هذه الدّولة إلى مشروع دول الكومنولث الرّائد حول نوع الجنس وسياسة الاقتصاد الكليّ لعام ١٩٩٧. وقد اهتمّت إدارة التّخطيط الوطني بتنسيق المرحلة الأوليّة من تطبيق الموازنة المراعية لنوع الجنس. فركّزت على الحقائب الوزاريّة الخاصّة بالصّحة، والتربية، والعمالة في القطاع العام، والزّراعة، والصّناعة، والخدمات الاجتماعيّة.

## تنزانيا

تقود المنظّمة غير الحكوميّة المدعوّة "برنامج شبكة نوع الجنس التنزانيّة" ائتلافاً من المنظّمات غير الحكوميّة الأخرى. خلال السّنة الأولى، ركّز التّحليل على الصّحة والتّربية، وهما قطاعان أساسيّان وحرجان بالنّسبة للرّجال والنّساء الفقراء الذين يشكّلون الدّائرة الانتخابية الأساسيّة التي تستهدفها المجموعات.

في تنزانيا، تقوم وزارة الماليّة ولجنة التّخطيط أيضاً بتطبيقٍ متوازٍ للموازنة المراعية لنوع الجنس، بمساعدةٍ من وكالة التّنمية العالمية السويديّة (SIDA).

التّعليق

## المبادرة التّنزانية نحو موزانة نوع الجنس

٧

**الأهداف الأساسيّة للمبادرة (التّنزانيّة) المتعلّقة بموازنة نوع الجنس هي:**

- **تعزيز مهارات الضّغط والمدافعة لدى النّساء ومجموعات الضّغط الموجّهة نحو نوع الجنس.**
- **إعداد الحملات الفعّالة من أجل حقوق النّساء والمساواة/العدالة بين الجنسين، في ما يتعلّق بتوزيع الموارد، ومشاركة النّساء في صنع السياسات، وبنى إدارة الموارد العامّة.**
- **تحليل عمليّة الموازنة وتوزيع حصصها في الوزارات الاستراتيجية المختارة، بدءاً بموازنة وزارتي الصّحة والتّربية لفترة ١٩٩٧—١٩٩٨، وتأثيرها على النّساء وبقية المجموعات المحرومة في المجتمع، قبل الانتقال إلى غيرها من القطاعات المقلقة.**
- **تنظيم حملة ضغط وتنفيذها من أجل التّأثير على التّكنوقراطيّين والهيئات التّشريعيّة، كي تزداد حصص الموازنة المخصّصة للقطاعات الحسّاسة بالنّسبة للنّساء وبقيّة المحرومين.**
- **تأمين المعلومات العامّة وحملة مدافعة للتّأثير على الشّعب كي يطّلع على عملية الموازنة، وتوزيع الحصص، ونتائج ذلك بالنّسبة لتطوّر الجماعة، مع تسليط الضّوء على توزيع الموارد الوطنيّة حسب نوع الجنس، والتّشجيع على الاستفادة (تطبيق) من وجهة النّظر المرتبطة بنوع الجنس.**

Source: Gemma Akilimali (1997), 'Gender Budget Initiative: Tanzania's Experience' Tanzania Gender Networking Project, Brief presented at a workshop on Mainstreaming a Gender Equality Perspective into National Budgets, Stockholm, p 5.

### أوغندا

بادرت اللجنة التنظيميّة الحزبيّة البرلمانيّة النّسائيّة القويّة، إلى جانب المنظّمة غير الحكوميّة التّابعة، واسمها منتدى النّساء في الدّيمقراطية، إلى التّمهيد لتطبيق موازنةٍ مراعية لنوع الجنس. ومن شأن التّحليل أن يركّز في السّنة الأولى على حقائب العمل المختارة.

### المملكة المتّحدة

تسعى مجموعة الموازنة النّسائيّة، وهي منظّمة غير حكوميّة مؤلّفة من الباحثين والنّاشطين، إلى إدراج تحليل موازنة مراعية لنوع الجنس في برنامج السياسة العامّة. وعندما صدرت موازنة العام ١٩٩٨، كانت خزينة المال البريطانيّة قد نشرت وثيقةً بالقضايا التي تُعنى بوقع الصّفقة الجديدة المتعلّقة بالأُسَر العاملة على النّساء.

## التّعليق ٨ التّوصيات المرفوعة إلى الحكومة البريطانيّة

**رفعت مجموعة الموازنة النّسائيّة توصياتٍ جوهريّة إلى الحكومة البريطانية، وهي:**

**ينبغي أن يتضمّن كلّ كتابٍ أبيض خاصّ بالموازنة والإنفاق العامّ "بياناً مقارناً حول وقع نوع الجنس"، بهدف:**

**نشر وقع السّياسات على النّساء والرّجال ونتائجها المختلفة،**

**الحرص على أن تُعامل النّساء كأفرادٍ لا كتابعاتٍ خاضعات للأسرة،**

**التّسبب بتوزيع الأعباء والإعانات المالية على الجنسين، سعياً لمزيدٍ من العدالة في المستقبل،**

**البدء بالكشف عن الأشكال المختلفة للأعمال غير المأجورة وغير المقدّرة التي تفرض تعديل نماذج خزينة الدّولة.**

Source: Sarah Robinson (editor), *The Purse or the Wallet?* Proceedings of a seminar of The Women's Budget Group held on February 12, 1998, inside front cover.

ليست الحكومات وحدها التي يمكنها أن توزّع إنفاقاتها. فقد حاول البنك الدّوليّ نفسه (التّعليق التّاسع) أن يقدّر نسبة قروضه التي تتضمّن شروطاً خاصّة بنوع الجنس.

## التّعليق ٩ لمحة عن قروض البنك الدّولي المرتبطة بنوع الجنس

**يصعب تقدير حصص المشاريع التي تستفيد منها النّساء. فيفترض بكلّ مشاريع البنك الدولي أن تعود بالفائدة على النّساء، ولو بطريقةٍ غير مباشرة على الأقل. إلا أنّ بعض المشاريع تملك، أكثر من غيرها، عناصر محدّدة متعلّقة بنوع الجنس، يمكن قياسها وتسجيلها. وهكذا، تضمنّت ٣٠٪ من المشاريع التي وافق عليها البنك الدّولي، ما بين ١٩٨٨ و١٩٩٤، خطواتٍ محدّدة متعلّقة بنوع الجنس، وذلك بعد نسبةٍ سجّلتها أقل من ١٠٪ من المشاريع في الفترة الممتدّة من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٥. وقد مالت مشاريع البنك الدّولي إلى بذل أقوى الجهود من أجل تحسين صحّة النّساء وتربيتهنّ، وزيادة خياراتهنّ في المجال الزّراعي. (كانت جهود المشاريع هي "**

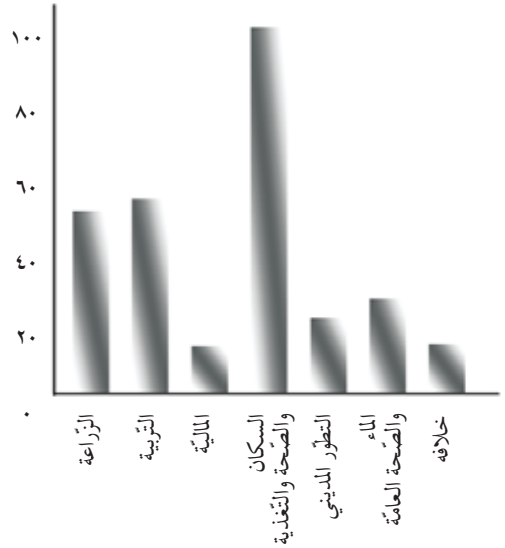


السكان والصّحة والتّغذية

**الصّورة ١.٢ نسبة مشاريع التّحركات المرتبطة بنوع الجنس، بين عامي ١٩٨٨ و١٩٩٤.**

source: The World Bank (1995), Advancing Gender Equality: *From Concept to Action,* Washington, p 3.

كما تبيّن، تعتبر الحكومة المسؤولة أساساً عن هذه الممارسات في بعض البلدان، فيما تقع هذه المهمّة على عاتق المجتمع المدني في البعض الآخر؛ رغم أنّ كلاهما يشارك في ذلك في دولٍ أخرى. ومع أنّ هذه التّطبيقات تهدف إلى إضفاء الوعي على المناقشة الدّائرة حول الحصّة المناسبة من الإنفاق العامّ والضّرائب، إلا أنّ التّطبيقات الحكوميّة وغير الحكوميّة عادةً ما تختلف. فغالباً ما تتّخذ المشاريع الحكومية شكل تدقيقاتٍ حسابية أكثر شمولاً، ترمي إلى توفير المعلومات، فيما تفرض نتاجات المجتمع المدني مناقشةً أكثر نقديّةً.

تبيّن المقاطع المستخرجة في التّعليق العاشر قصّتين مختلفتين، حول إتمام التمارين داخل الحكومة وخارجها.

## التّعليق ١٠ الخصخصة مقابل إزالة المؤسّسات

### *القصّة الأولى: خارج الحكومة*

**في ظلّ المناخ الدّولي المحافظ الجديد السّائد حالياً، تتعالى الدّعوات إلى الخصخصة، و"رعاية الجماعة"، أو إلى مشاركةٍ أكبر من "الجماعة" في رعاية المجموعات الضّعيفة. وفي الواقع، عادةً ما تُعرّف الخصخصة في ميدان الخدمات الاجتماعيّة كسياسةٍ معتمدة من أجل "رعاية الجماعة".**

**إلا أنّ الاختلاف يكمن في احتمال الخصخصة، وتكاليفها وتأثيراتها. فيمكن خصخصة نواحٍ من الرّعاية الصّحية بطريقةٍ لا تسمح بخصخصة خدمة الإنعاش الاجتماعية. بعبارةٍ أوضح، في حال انهارت امرأة في الشّارع بسبب التهابٍ حادّ في الزّائدة الدّوديّة، فسوف تحيطها الخدمات الصّحية العامّة أو الخاصّة بعنايتها، بغضّ النّظر عن معيار الرّعاية المفترض. أمّا المرأة التي تتعرّض للعنف الجسدي والنّفسي على يد شريكها، فلا تستطيع أن تؤمّن الرّعاية من الدّولة، كما أنّ السّوق لن يؤمّن لها الرّعاية هدفاً للرّبح.**

**ويمكن لتحليل سياسة رعاية الجماعة أن يشكّل إثباتاً مفيداً للتّفاعل المطلق بين السياسة الاقتصادية والسّياسة الاجتماعية. غير أنّ "الجماعة" ليست بوكالةٍ قادرةٍ على الرّعاية: في الواقع، يتمّ العمل حالياً على معادلةٍ مزدوجة تفترض أنّ رعاية الجماعة مساوية للرعاية التي توليها العائلات، والمساوية بدورها للرّعاية غير المأجورة التي تقدّمها النّساء غالباً.**

**يؤدّي هذا إلى الافتراض أنّ مخزون الأعمال النّسائيّة غير المأجورة لا ينضب، وأنّ هذا ليس بمتغيّرٍ اقتصاديّ. فهو ينقل تكاليف الرّعاية من القطاع الرّسمي إلى غير الرّسمي. ومن الأصعب فعلاً "إجراء الحسابات" حين يحدث ذلك.**

Source: Francie Lund (1996), 'Welfare' in Debbie Budlender (editor) *The Women's Budget*, Cape Town: Institute for Democracy in South Africa, pp 114-5.

### *القصّة الثّانية: داخل الحكومة*

باشرت إدارة الإنعاش الاجتماعي بعمليّة إزالة مؤسّسات خدماتها في مجال الإنعاش، حيثما رأت ذلك ضرورياً. أمّا الأساس المنطقيّ الكامن وراء هذا التّحوّل السياسيّ، فمردّه تمكّن الجماعات نفسها من تقديم خدماتٍ اجتماعية أفضل من المؤسّسات في الغالب. في هذه الحالات، تمثّل الرّعاية الجماعية بديلاً للمؤسّسات أكثر فعالية من حيث السّعر أيضاً.

Source: Department of Finance, Republic of South Africa (1998), *Budget Review 1998*, p 6.60.

### ⌘ *سؤال المناقشة*

**ما هي نقاط قوّة حكومة وضعفها النسبيّة، بالمقارنة مع مجتمع "مدني"، أو تحليل موزانة مراعية لنوع الجنس، ومستندة إلى عنصر الجماعة؟**

# نوع الجنس، والجنس، والرّجال والنّساء
# Gender, Sex, Men and Women

تؤثّر السياسات الحكوميّة وتوزيع الموارد علينا كأشخاص، سواء كنّا أفراداً أم أعضاء في مجموعاتٍ. لكنّ صفاتٍ عديدة تميّزنا كأفرادٍ، وتفرض علينا الانتساب إلى مجموعاتٍ كبيرة في المجتمع. يشكّل الجنس ونوع الجنس صفتين من هذه الصّفات. أمّا البقيّة، فتتمثّل بالعرق، والطّبقة، والجنسانيّة، والسّن، والموقع المديني والرّيفي.

## الجنس ونوع الجنس

غالباً ما تخلط الأذهان بين الجنس ونوع الجنس. إلا أنّ المصطلحين يملكان معنيين مختلفين، كما يبيّنه التّعليق الحادي عشر (أدناه)، مع الإشارة إلى أنّ هذا الاختلاف مهمّ جدّاً بالنّسبة للسياسة.

**التّعليق ١١** **الجنس ونوع الجنس**

| الاختلافات البيولوجيّة (الجنس) | الاختلافات الاجتماعيّة (نوع الجنس) |
|---|---|
| يصعب تغييرها لأنّنا نولد إمّا ذكوراً وإمّا إناثاً. | يمكن تغييرها لأنّ المجتمع هو الذي يحدّد هويّتنا المتعلّقة بنوع الجنس. |
| هذه الاختلافات الجنسيّة موجودة بمرور التّاريخ وعبر الحضارات. | لطالما كانت لنوع الجنس أدوارٌ متنوّعة في المجتمعات المختلفة وعبر العصور المختلفة من التّاريخ. |
| تستجيب السياسات للاختلافات الجنسيّة في أيّ مجالٍ يتعلّق بالجسد (مثل الحمل ومرض البروستات). | قد تقوم السياسات إمّا بالاستجابة للأحكام المسبقة والأدوار التّقليديّة المتعلّقة بنوع الجنس (مثلاً، دفع الإعانات مع الافتراض أنّ الرّجال وحدهم هم أرباب العائلات)، وإمّا بمحاولة تغييرها (مثلاً، الأخذ بعين الاعتبار العوائق في وجه مشاركة النّساء والفتيات في الدّروس التّدريبيّة غير التّقليديّة). |

رغم أنّ الموازنات المراعية لنوع الجنس غالباً ما تعرف "بالموازنات النّسائيّة"، إلا أنّها تتعلّق في الأساس بالعلاقات ما بين الجنسين، كما يبيّنه التّعليق الثّاني عشر التّالي.

## التّعليق ١٢ العلاقات الاجتماعية بين الجنسين

**نفهم أنّ الاضطهاد الذي تتعرّض له النّساء ينبثق من نظام العلاقات الاجتماعيّة بين الجنسين الذي ينحت مكانة النّساء (والرّجال) ضمن المجتمع. كما نعرف أنّ الرّجال أنفسهم يتعرّضون أحياناً لمعاملةٍ غير عادلة لا بل مضرّة بسبب هذه العلاقات الاجتماعية الذّاتية نفسها؛ ونعرف أيضاً أنّ الاضطهاد المتعلّق بنوع الجنس لن يعالَج بنجاح إلا إن اهتممنا بالنّساء والرّجال معاً. رغم ذلك، نريد أن نشدّد كذلك على أنّ النّساء هنّ اللواتي يعانين في الغالب، نتيجةً للعلاقات غير المتناسقة بين الجنسين.**

Source: Debbie Budlender (1996), 'Profile of South African Women', in Debbie Budlender (editor), *The Women's Budget*, Cape Town: Institute for Democracy in South Africa, p 25.

يتمّ التّركيز على العلاقات بين الجنسين في ميادين السياسة والتّنمية أيضاً. وقد ساد اعترافٌ متزايد بضرورة درس مكانة الرّجال والنّساء معاً، كما هو مبيّن في التّعليق الثالث عشر، من أجل الاهتمام بحاجات النّساء، وتحديد حاجات مجموعات معيّنة من الرّجال أيضاً.

## التّعليق ١٣ النّساء والرّجال

**بينما سعت الجهود السّابقة إلى التّطرق إلى حقوق النّساء وحاجاتهنّ في برامج تنميةٍ خاصّة ومستقلة، تسعى مقاربة نوع الجنس والتّطوّر إلى دمج حاجات النّساء في إطار أوسع، داعيةً إلى درس مسارات الحياة المختلفة بالنّسبة للرّجال والنّساء في مرحلةٍ مبكّرة، ومشدّدةً على ضرورة مراقبة وقع السياسات والبرامج المختلف على النّساء، والرّجال، والفتيات، والفتيان. ومن شأن هذا التّحوّل في التّركيز من النّساء إلى نوع الجنس أن يعترف باستحالة معالجة مكانة المرأة كقضيّةٍ مستقلّة: بل لا يمكن معالجتها إلا من خلال دراسة مكانة كلا الجنسين.**

Source: Commonwealth Secretariat (1995), *The 1995 Commonwealth Plan of Action on Gender and Development: A Commonwealth Vision,* Women's and Youth Affairs Division, London, p 6.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**في مراحل نشأتك، ما هي الحوادث التي جعلتك تدرك أنّك رجل/امرأة؟**

**أتعتقد أنّ مردّها الاختلافات في الجنس أو نوع الجنس؟**

**كيف تغيّرت العلاقات بين الجنسين منذ طفولتك، بين عصر جدودك، وعصر والديك، وعصرك أنت؟ من الذي ربح؟ ومن خسر؟ أهذه هي الحالة نفسها لمجموعاتٍ أخرى من النّاس في هذه الدّولة (مثلاً، استناداً إلى الطّبقة، والإثنية، والعرق، والجنسانيّة، والسّن، والموقع المديني/الرّيفي)؟**

## قضايا نوع الجنس في الموازنات الحكوميّة

تنتشر قضايا نوع الجنس في حياة النّساء والرّجال، وهي تحفل بتبعات اقتصاديّة واجتماعية أيضاً. فينحت نوع الجنس شكل "فرصنا، ووصولنا إلى الموارد والحاجات. كما يسود إدراكٌ متنامٍ حول العالم مفاده أنّ السياسات والتّدابير تؤثّر على النّساء والرّجال بأساليب مختلفة؛ من هنا، ينبغي صياغة السياسات والخطط وفقاً لذلك." (Hedman, Perucci and Sundstrom 1996: 13).

يقدّم التّعليق الرّابع عشر مثالاً حول كيفية درس قضايا نوع الجنس في إحدى الموازنات الحكوميّة.

**التّعليق ١٤** **التزويد الأساسيّ بالمياه**

**في أواخر العام ١٩٩٥، كان ثلث العائلات الأفريقيّة فقط، وأقلّ من ثلاثة أرباع الأسر الملوّنة يملكون صنبور مياه جارية في مساكنهم، مقارنةً بـ٩٧٪ من الأسر الهنديّة والبيضاء. أمّا خارج المدن، فكانت نسبة ١٢٪ وحسب من الأسر الأفريقيّة تملك صنبوراً داخليّاً، إلى جانب ٢١٪ تستفيد من صنبورٍ عموميّ، و٢٨٪ تتزوّد بالماء من نهرٍ، أو جدول، أو خزّانٍ، أو بئر، و١٦٪ من حفرةٍ في الأرض. وقد كانت أسرةٌ من أصل ستّ، ممّن اضطّر للبحث عن المياه، مرغمةً على التّنقل لكيلومترٍ على الأقلّ كي تجد مبتغاها. عام ١٩٩٣، قدّر معدّل الوقت الذي ينفقه أفراد الأسر الأفريقيّة الرّيفيّة المضطّرة إلى تعبئة الماء بساعةٍ وأربعين دقيقة. أمّا معدّل الوقت الذي تنفقه النّساء من أجل التّزوّد بالماء، فكان أكثر من ساعة (أربع وسبعين دقيقة). بعبارةٍ أخرى، كان ما يقارب نصف النّساء الأفريقيّات الرّيفيّات اللواتي تجاوزن الثّمانية عشر عاماً يقضي وقته بتأمين الماء.**

**أحد البرامج المعتمدة لتأمين مخزون الماء هو واحد من المشاريع الرّئاسية الرّائدة لبرنامج إعادة الإعمار والتّطوير. فبعد ألف يومٍ على انقضاء انتخابات عام ١٩٩٤، استفاد أكثر من مليون شخصٍ من المياه الصّحية والعذبة الجاهزة، للمرّة الأولى في حياتهم. وفي نهاية تشرين الأوّل/أكتوبر ١٩٩٧، كان البرنامج قد وفّر مخزوناً مائيّاً أساسياً، ومستوىً مهمّاً من الصّحة العامّة، لحوالى ١,٢ مليون نسمة، منفقاً ما يقارب ٨٠٠ مليون راند على أكثر من ألف مشروعٍ بدأ العمل بها منذ العام ١٩٩٤. ومن أصل الوظائف المئة والخمسة والتّسعين ألف والثمانمئة والثماني والسّبعين التي وفّرتها المشاريع الرّئاسية الرّائدة التي أبصرت النّور في ١٩٩٤/١٩٩٥، أفادت التّقارير أنّ النّساء شغلن ٢٥٧٥٠ منها (أي ١٣٪) والشّباب ١٢٥١٦ (أي ٦٪).**

***في أواخر العام ١٩٩٧، قُدّرت مساهمة النّساء في الأدوار المختلفة، استناداً إلى المعلومات المتوافرة، كالتّالي:***

| **الدّور** | **نسبة النّساء** |
|---|---|
| موظّفات في المشروع | ١٤ |
| الخاضعات للتّدريب في المشروع | ١٦ |
| المتعاقدات | ٠ |
| المستشارات | ٢٥ |
| أعضاء اللّجان التوجيهيّة | ٢٠ |

**كانت الوزارة المعنيّة قد باشرت ببرنامج العمل مقابل الماء، كجزءٍ من حملتها الوطنيّة من أجل الحفاظ على الماء. فيوفّر البرنامج فرص عملٍ للسكان المحليّين في إزالة النّباتات الطّفيليّة التي تجتاح المزروعات؛ وبالتّالي، يعزّز التزويد المتوفّر بالماء، ويؤمّن فرص عملٍ مطلوبة في آن.**

**بعد أن كان سبعة آلاف وأربعمئة شخص، ومعظمهم من النّساء، عاطلين عن العمل، فقد صاروا، في أيّار/مايو ١٩٩٧، يعملون في برنامج العمل مقابل الماء. في غضون ذلك الوقت، شجّعت شعبة الأحراج في الوزارة على زرع الأشجار في المساحات المخصّصة للأشجار الحرجيّة التّابعة للجماعة، وتشرف على إدارة العديد منها مجموعات نسائيّة محليّة.**

Source: Department of Finance, Republic of South Africa (1998), *Budget Review 1998*, p 6.58.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ما هي قضايا نوع الجنس في هذا المثال؟**

**كيف تتعلّق بموازنة الحكومة؟**

**هل تشبه القضايا في هذه الدّولة؟**

على نطاقٍ أوسع، لمَ يجدر بالحكومات أن تهتمّ بقضايا نوع الجنس؟ يرتبط أحد الأسباب بتحقيق العدالة. فتلتزم العديد من الحكومات بتعزيز المساواة بين المواطنين، وتقليص الأضرار التّصنيفيّة، وإعادة توزيع الموارد من الميسورين إلى المحرومين.

أمّا السّبب الثّاني، فيتعلّق بالفعالية. فالتّفاوتات على مستوى نوع الجنس تؤثّر سلباً على أداء الحكومة الإجمالي، وتفرض تكاليف على المجتمع ككلّ، كما اقترحت ديان إلسون. فقد أشارت إلى أنّ "إدراكاً متزايداً بدأ يسود في الكومنولث وضمن الجماعة الدّولية الأوسع، ومفاده أنّ التّفاوتات بين الجنسين، عدا عن كونها مجحفة، فهي مكلفةٌ أيضاً، لا بالنّسبة للنّساء وحسب، بل للرّجال والأطفال كذلك. ويمكن قياس التّكاليف من خلال فعاليّة اقتصادية أخف، ونتاجٍ أقل، وتطوّرٍ أبطأ لقدرات النّاس، ورفاهية أدنى" (Elson 1997b: 12). أمّا الأمثلة عن هذه التّكاليف، فيوفّرها التّعليق الخامس عشر.

التّعليق

## فوائد الفعاليّة لتقليص التّفاوتات بين الجنسين

**١٥**

تبيّن الأبحاث حول الإنتاج الزّراعي في أفريقيا أنّ تقليص التّفاوتات بين الجنسين قد يزيد من نسبة المحاصيل الزّراعية بشكلٍ ملحوظ.

- مثلاً، إنّ تقديم المستوى نفسه من المدخلات والتّربية الزّراعية إلى المزارعات كما المزارعين في كينيا، قد يزيد المحاصيل التي تزرعها النّساء بأكثر من ٢٠٪...

وقد أثبتت الأبحاث حول النّمو الاقتصادي والتّربية أنّ العجز عن الاستثمار في ميدان التّربية يقلّص من إجمالي النّاتج الوطني.

- لنفرض أنّ كلا الجنسين يتمتّعان بالمساواة في الشؤون كلّها داخل دولةٍ ما؛ فإن كانت نسبة النّساء على الرّجال المنخرطة في التّربية الابتدائيّة أو الثّانويّة تقلّ عن ٠,٧٥ داخل هذه الدّولة، فهذا يعني أنّ مستوى إجمالي النّاتج الوطني فيها يقلّ بـ٢٥٪ تقريباً عن مستواه في بقيّة الدّول، حيث تقلّ التّفاوتات بين الجنسين في التّربية...

وأظهرت الأبحاث حول التّفاوتات بين الجنسين في سوق العمل أنّ القضاء على التّمييز الجنسيّ في المناصب والأجور قد يزيد لا مدخول المرأة وحسب، بل المدخول الوطني أيضاً.

- مثلاً، إن أزيلت التّفاوتات بين الجنسين في سوق العمل في أميركا اللاتينيّة، لن ترتفع أجور النّساء وحدها بحوالى خمسين بالمائة، بل سيرتفع النّاتج الوطني بدوره بنسبة ٥٪...

ومن شأن التّفاوتات بين الجنسين أن تقلّص إنتاجية الجيل القادم أيضاً. فقد أورد البنك الدّولي في تقريره أدلةً قويّة تثبت أنّ زيادة إنتاجية المرأة تعود بفائدتها في المستقبل.

- تزداد إمكانيّة انخراط الأولاد في المدارس مع ازدياد مستوى الأمّهات التّربوي؛ ويتمتّع مدخولهنّ الإضافي بتأثيرٍ إيجابيّ على استثمارات الأسر في مجالات التّغذية والصّحة وتربية الأطفال، وذلك أكثر من تأثير مدخول الآباء الإضافيّ...

أثبتت الأبحاث كذلك أنّ التّفاوتات بين الجنسين تشكّل حاجزاً في وجه ردٍّ إيجابي على الحاجة إلى تدابير تعديل بنيوية من خلال:

- قلّة تحفيز النّساء لإنتاج سلعٍ يمكن الاتجار بها، وزيادة قضاء النساء للوقت في نشاطات مختلفة...

تشكّل الأعباء الزّمنيّة التي تتكبدّها النّساء عائقاً في وجه النّمو والتّطور، لا سيّما وأنّ المرأة موردٌ استُهلك إلى حدّ الاستنزاف، وليست مورداً خاماً لم يكتشف بعد. من هنا، فإنّ فوائد تقليص هذا الحاجز المستند إلى نوع الجنس قد تكون هائلة.

- مثلاً، أظهرت دراسة في تنزانيا أنّ تقليص هذه الحواجز، ضمن جماعةٍ صغيرة من مزارعي الموز والبنّ، سيزيد مدخول الأسرة النّقدي بـ١٠٪، وإنتاجية العمل بـ١٥٪، ورأس المال المنتج بـ٤٤٪...

Source: Diane Elson (1997),'Integrating gender issues into national budgetary policies and procedures within the context of economic reform: Some policy options', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat, pp 1-2.

## النّساء والرّجال في أدوارٍ مختلفة

تفترض الأمثلة السّابقة أنّ الرّجال والنّساء يميلون إلى اتّخاذ أدوارٍ مختلفة في الاقتصاد والمجتمع. بعبارة أخرى، تتميّز العديد من الثّقافات بتقسيم العمل حسب نوع الجنس. ويبرز تقسيم العمل هذا في مهمّات وأدوار متعدّدة يتولاها الرّجال والنّساء. من جهته، يصنّف التّعليق السّادس عشر أدوار العمل الأساسيّة التي يؤدّيها النّاس في المجتمعات كلّها على أنّها إنجابيّة، وإنتاجية، وجماعية. يشمل الدّور الإنجابي مهمّات كإنجاب الأطفال وتربيتهم، والأعمال المنزليّة. وتغطّي الأعمال الإنتاجية المهمّات التي يعرّفها المجتمع إجمالاً "بالعمل"، ويعتبرها غالباً كمجموع الأعمال كلّها. أمّا العمل الجماعي، فيضمّ المهمّات التي يؤدّيها الرّجال والنّساء عند المحافظة على حياة الجماعة خارج إطار أسرهم المباشرة (Budlender 1996:31).

يقدّم الرّجال والنّساء مساهماتٍ متنوّعة عبر هذه الفئات وضمنها. بالإضافة إلى ذلك، تعتبر بعض أدوار العمل قيّمةً أكثر من غيرها. من هنا، فإنّ المجالات التي لا تلقى قيمةً كبيرة تكاد تكون غير مرئيّة في نظر صانعي السياسات. على سبيل المثال، لا يؤخذ عمل المرأة الرّاعي غير المأجور في المجال الإنجابي بعين الاعتبار، لأنّ الجميع يسلّمون جدلاً بوجوده. لكن ينبغي أن يؤخذ هذا في الحسبان عند صياغة السّياسات العادلة والفعّالة، وتوزيع موارد الموازنة.

أعدّت مبادرة الموازنة النّسائيّة في جنوب أفريقيا لائحةً بالأمثلة التّالية عن الأدوار التي يعتبرها صانعو السياسات وأولئك الذين يصوغون الموازنات:

التّعليق ١٦ **أدوار النّساء**

| الدّور الإنجابي | الدّور الإنتاجي | الدّور الجماعي |
|---|---|---|
| المستفيدة من الخدمة | المواطنة المعيلة والاقتصادية | المواطنة السياسية |
| المستفيدة من الحوالة (إعانة الطّفل، أو ضمان البطالة) | الأجيرة | المستفيدة من الخدمة |
| المستفيدة من البنى التّحتية للأسرة | المتقدّمة بطلب رأس المال | عضو لجنة الأهل في المدارس |
| المستهلكة | الدافعة المباشرة للضرائب | ضحيّة/ناجية من العنف |
| الدافعة غير المباشرة للضرائب | موظّفة القطاع العام | شاغرة مساحات (غير متساوية) (قاطنات المزارع والأرياف) |
| المستفيدة من التّكنولوجيا | العاملة في برنامج الأشغال العامّة | مراقبة للموارد النّاتجة عن الإنفاق الحكوميّ |
| الكائنة الجنسانيّة | المستفيدة من التّكنولوجيا | |
| | المستفيدة من الحوافز والحسومات المباشرة وغير المباشرة | |
| | المستفيدة من حقّ الوصول الثّابت إلى الخدمات، والتّعويض | |
| | المزارعة | |

Source: Debbie Budlender (1996),'Introduction', in Debbie Budlender (editor) *The Women's Budget, Cape Town*: Institute for Democracy in South Africa, p 31.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ما هي الأدوار الإنجابية المشتركة بين نساء هذا البلد؟ ورجاله؟ أهي مأجورة أم لا؟ ما هو الدّعم الذي تقدّمه الحكومة لمن يؤدّي هذه الأدوار؟**

**ما هي الأدوار الإنتاجيّة المشتركة بين نساء هذا البلد؟ ورجاله؟ أهي تندرج في القطاع الرّسمي أم غير الرّسمي؟ أهي مأجورة أم لا؟ هل يُعتبر الفاعلون ذوي مهنةٍ حرّة، أم أرباب عمل، أم أجراء، أم قائمين بالأعباء المنزليّة؟ ما هو الدّعم الذي تقدّمه الحكومة لمن يؤدّي هذه الأدوار؟**

**ما هي الأدوار الجماعية المشتركة بين نساء هذا البلد؟ ورجاله؟ أهي مأجورة أم لا؟ ما هو الدّعم الذي تقدّمه الحكومة لمن يؤدّي هذه الأدوار؟**

**هل تتغيّر هذه المخطّطات/الأنماط؟ هل يتغيّر دعم السياسة الحكوميّة، وإن صحّ ذلك، لصالح من؟ هل الحدود بين الأدوار المختلفة واضحة؟**

### *سجّل إجابتك*

| | |
|---|---|
| **الأدوار الإنجابية** | **الأدوار الإنتاجية** |
| **الأدوار الجماعية** | **تغيير المخطّطات/الأنماط** |

## الأدوار المختلفة والتّحيزات حسب نوع الجنس في توزيع موارد الموازنة

يؤدّي الاختلاف في أدوار الرّجال والنّساء غالباً، وفق ما تفرضه بنى المجتمع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، إلى تحيّزاتٍ غير مقصودة تجاه نوع الجنس في السياسات، والبرامج، وفي تقسيم الموارد المرافقة لها. فيجرّ هذا ظلماً اجتماعياً وعدم كفاءة على صعيد استعمال الموارد.

جرت العادة أن تركّز تقديرات فعاليّة توزيع الموارد على تقليص تكلفة الموارد المستخدمة في قطاع الاقتصاد المأجور والإنتاجيّ، حتّى الحدّ الأدنى. لكن في حال رمت الموازنات الحكوميّة إلى أخذ الموارد كلّها بعين الاعتبار، أي في القطاعين المأجور وغير المأجور، فالأمر يتطلّب حينذاك احتساباً مختلفاً للتّكلفة المخفّضة حتّى الحدّ الأدنى. فالقطاع المأجور الإنتاجيّ أو الموجّه نحو السّوق يعتمد على الأسعار للإشارة إلى تكلفة استخدام موردٍ معيّن. أمّا القطاعان الإنجابيّ والجماعي اللذان يتطلّب عملهما استعمال موارد هائلة، فليسا جاهزين للخضوع للنّوع نفسه من الحسابات الماليّة بعد.

بالإضافة إلى ذلك، لا ينبغي إغفال الرّوابط بين القطاعين المأجور وغير المأجور خلال ضمان استعمال الموارد الفعّال إجمالاً، كما يشير إلى ذلك القسم السّادس "إدخال مفهوم الرّعاية على الاقتصاد". فنشاطات مجالَي الإنجاب والرّعاية، كإنتاج القوّة العاملة وحمايتها، وتطوير قدراتنا البشريّة، كالثّقة والمواطنيّة، لا تكشف عن أهميّتها على صعيد بناء المجتمع وحسب، بل هي ضروريّةٌ أيضاً لإدارة القطاع الإنتاجي أو الموجّه نحو السّوق. لذا تعتبر النّفاقات الحكوميّة على ميادين الصّحة والتربية والإنعاش أساسيّةً لدعم النّشاطات الإنجابية، لا سيّما وأنّ الأفراد والأسر يعجزون عن تكبّدها جميعها وحدهم.

لا يمكن ضمان فعاليّة الموازنات والسياسات الحكومية التي لا تعتبر مسؤولة عن تحويل الموارد المستعملة بين القطاع الإنتاجيّ المأجور الموجّه نحو السّوق، والقطاع الإنجابي غير المأجور. لا بل إنّ الأرجح أن تحوّل هذه الموازنات والسياسات التكلفة كما هي عوضاً عن تقليصها إلى حدّها الأدنى. من هنا، فهي تجازف بخطر تمثيلها لاقتصادٍ زائف، ممّا قد ينعكس بتأثيراتٍ ارتدادية على بقيّة القطاعات في الاقتصاد. فضلاً على ذلك، لمّا كانت النّساء يوفّرن مقداراً غير متكافىء من الموارد مقارنةً بالرّجال، من خلال عملهنّ غير المأجور في النّشاطات الإنجابيّة، فمن شأن نشاطات الموازنة تلك أن تكون متحيّزة نسبةً لنوع الجنس أيضاً. فيطرح كلّ هذا أسئلةً مهمّة في موضوع العدالة الاجتماعية حول من يتحمّل تكاليف التّغييرات في الموازنة.

يتضمّن التّعليق السّابع عشر مناقشةً حول إعادة تنظيم الخدمات الصّحية.

التّعليق ١٧

## إعادة تنظيم الخدمات الصّحية: زيادة في الفعالية أم نقل للتّكاليف؟

**تقوم العديد من الدّول بإعادة تنظيم خدماتها الصّحيّة محاولةً تحقيق فعاليّةٍ كبرى. ويتمّ تقييم فعاليّة الخدمات الصّحية من خلال مؤشراتٍ كالتّالية:**

- **تقليص التّكاليف لكلّ مريضٍ يخضع للعلاج،**
- **معدّل عائدات رأس المال المستثمر.**

**ويشعر مؤمّنو الخدمات الصّحية بحوافز من أجل:**

- **تقليص تأمين الخدمات الإضافية في المستشفيات (كخدمات المصبغة)؛**
- **الإذن للمرضى بالخروج من المستشفيات بسرعةٍ أكبر.**

**لكن من شأن تقليص تأمين الخدمات الإضافية أن يحوّل التّكاليف إلى الاقتصاد الإنجابي غير المأجور، مثلاً:**

- **تولّي النّساء غسل الملابس وكيّها من أجل أقربائهنّ وأصدقائهنّ الذين دخلوا المستشفى للمعالجة.**

**أمّا تقليص مدّة بقاء المرضى في المستشفيات، فينقل التّكاليف إلى الاقتصاد الإنتاجي غير المأجور حين:**

- **تعتني النّساء بأقربائهنّ وأصدقائهنّ المتماثلين للشّفاء.**

Source: Diane Elson (1998), 'Program Assistance and Gender: A Logframe Synthesis', Workshop on Integrating Gender Issues in Program Aid, Sector Investment Programs, Market Reform and Other Forms of Economic Policy Assistance, Workshop Document No 1, Paris, p 14.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ما هي القضايا التي يطرحها نوع الجنس في المثال السّابق حول إعادة تنظيم الخدمات الصّحية؟**

**هل تتعلّق النّتائج النّهائيّة بنقل التّكاليف أم بالفعالية؟**

## مؤشّرات نوع الجنس

من أجل المباشرة بتطبيق الموازنة المراعية لنوع الجنس، ينبغي جمع البيانات حول مكانة الرّجال والنّساء الاقتصاديّة والاجتماعية. على سبيل المثال، قد يشير تحليل السياسات والإنفاق في مجالَيْ العمالة والتّدريب إلى نسبة الرّجال والنّساء الذين خضعوا لأشكالٍ متنوّعة من التّدريب، فضلاً عن معدّل العمالة والبطالة بين الرّجال والنّساء، وبين مجموعاتٍ من الرّجال والنّساء أيضاً.

قام برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ (UNDP) بتطوير مؤشّرات معايير العيش، والمشاركة في الحياة الاقتصاديّة والسياسيّة. ومع أنّ هذه المؤشّرات واسعة وعامّة، إلا أنّها قد تشكّل بدايةً مفيدة. فهي تستعمل، في المقام الأوّل، لأهداف مقارنة عالميّة. أمّا تحقيقاً للأهداف السياسيّة، فيتطلّب الأمر إحصائيّات أكثر تفصيلاً حول الميادين المتعلّقة بحقيبة عملٍ معيّنة.

تتطلّب الموازنة المراعية لنوع الجنس مجموعةً متنوّعة وواسعة من البيانات التي تَنتُج عادةً عن عددٍ من المصادر، كالإحصائيّات الرّسميّة المنشورة، والأبحاث الصّادرة عن الأكاديميّين، والبيانات غير المنشورة التي تجمعها الوكالات الحكوميّة ومجموعات الجماعة.

يتضمّن التّعليق الثّامن عشر ثلاثة مؤشّرات أساسية صادرة عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي. وقد استعملت للمقارنة بين مستويات التّطوّر البشريّ بشكلٍ عام في دولٍ عديدة، في الجدول الأوّل.

| التّعليق | المؤشّرات |
|---|---|
| ١٨ | |

تمّ اختيار ثلاثة مؤشّرات لإعداد مؤشّر عن التنمية البشريّة، استناداً إلى هذه الأهداف الثلاثة، وهي:

- متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة، وقد استعمل كمقياسٍ للحياة الصّحية المديدة، والتّغذية، والتّخلص من الأمراض؛
- معرفة الرّاشدين للقراءة والكتابة، وقد استخدم كمؤشّر لتكوين القدرات والمهارات البشريّة؛
- إجمالي النّاتج المحلّي الفعليّ لكلّ فرد، المكيّف مع القدرة الشرائيّة التي اختيرت كإجراءٍ توكيليّ من أجل التّحكم بالموارد.

تتراوح قيم مؤشّر التنمية البشريّة بين صفر وواحد، مع إشارة هذه القيمة الأخيرة إلى أعلى درجة من الرّفاهية. أمّا القيم الأقرب إلى الصّفر، فتشير إلى مستويات أكثر قساوةً من الحرمان.

### *مؤشّر تنمية نوع الجنس*

يعتبر مؤشّر تنمية نوع الجنس تعديلاً لمؤشّر التنمية البشريّة، مع مراعاة نوع الجنس. فهو يستخدم المتغيّرات نفسها التي يعتمدها المؤشّر الأخير. لكنّ الاختلاف يكمن في أنّ مؤشّر تنمية نوع الجنس يكيّف معدّل إنجازات دولةٍ ما في مجال متوسّط العمر المتوقّع، والإنجازات التّربويّة والمدخول، بالتّوافق مع التّفاوتات في الإنجازات بين الرّجال والنّساء. وعلى غرار مؤشّر التنمية البشريّة، تتراوح قيم مؤشّر تنمية نوع الجنس بين صفر وواحد، مع إشارة هذه القيمة الأخيرة إلى أعلى درجات الرّفاهية المعدّلة وفق نوع الجنس.

### *مقياس تمكين نوع الجنس*

يحاول هذا المقياس قياس قوّة النّساء والرّجال النّسبيّة في الحياة السّياسيّة والاقتصاديّة. ويتألّف هذا المؤشّر من ثلاثة متغيّرات هي:

- حصّة النّساء والرّجال النّسبية في المناصب التّنفيذيّة والإداريّة؛
- حصّة النّساء والرّجال النّسبية في الوظائف الحِرَفيّة والتّقنيّة؛
- حصّة النّساء والرّجال النّسبية في المقاعد البرلمانيّة.

على غرار المقياسين الأسبقين، تتراوح قيمة مقياس تمكين نوع الجنس بين صفر وواحد. فتشير القيَم الأقرب من ١ إلى أعلى درجات تمكين النّساء، فيما تعكس القيم الاقرب إلى الصّفر أدنى الدّرجات.

يقدّم الجدول الأوّل مقارنةً بين "التنمية البشريّة" في دولٍ مختلفة، اعتماداً على مؤشّرات الأمم المتّحدة.

**الجدول ١.٣ مقارنة بين درجات مؤشر التنمية البشريّة، ومؤشر تنمية نوع الجنس، ومقياس تمكين نوع الجنس، في الدّول المختارة (١٩٩٤)**

| الدّولة | مؤشر التّنمية البشريّة | | مؤشر تنمية نوع الجنس | | مقياس تمكين نوع الجنس | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | القيمة | الدّرجة /١٧٥ | القيمة | الدّرجة /١٤٦ | القيمة | الدّرجة /٩٤ |
| كندا | ٠,٩٦٠ | ١ | ٠,٩٣٩ | ١ | ٠,٧٠٠ | ٦ |
| النّروج | ٠,٩٤٣ | ٣ | ٠,٩٣٤ | ٢ | ٠,٧٩٥ | ١ |
| الولايات المتّحدة | ٠,٩٤٢ | ٤ | ٠,٩٢٨ | ٥ | ٠,٦٧١ | ٧ |
| أستراليا | ٠,٩٣١ | ١٣ | ٠,٩١٧ | ٩ | ٠,٦٥٩ | ١١ |
| المملكة المتّحدة | ٠,٩٣١ | ١٤ | ٠,٨٩٦ | ١٣ | ٠,٥٤٣ | ٢٠ |
| بربادوس | ٠,٩٠٧ | ٢٥ | ٠,٨٨٥ | ١٧ | ٠,٦٠٢ | ١٤ |
| فيدجي | ٠,٨٦٣ | ٤٦ | ٠,٧٦٣ | ٥٣ | ٠,٣٢٩ | ٦٨ |
| جنوب أفريقيا | ٠,٧١٦ | ٩٠ | ٠,٦٨١ | ٧١ | ٠,٥٣١ | ٢٢ |
| سريلنكا | ٠,٧١١ | ٩١ | ٠,٦٩٤ | ٧٠ | ٠,٣٠٧ | ٧٠ |
| الموزامبيق | ٠,٢٨١ | ١٦٦ | ٠,٢٦٢ | ١٣٩ | ٠,٤٣٠ | ٤٣ |

Source: Compiled from United Nations Development Program(1997), *Human Development Report 1997*, New York: Oxford University Press, p 41. Copyright by the United Nations Development Program. Reprinted by permission of Oxford University Press, Inc.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**هل تتوفّر البيانات المطلوبة لإجراء الحسابات من أجل هذه الدّولة؟**

**هل يتحسّن أداء هذه الدّولة أم يسوء في ما يتعلّق بمؤشري نوع الجنس بالمقارنة مع مؤشّر التّنمية البشريّة؟**

**أيّ من عناصر مقاييس نوع الجنس يشهد أداءاً جيّداً نسبيّاً لهذه الدّولة، وأيّها يشهد تلكّؤاً؟**

**هل تشهد هذه الدّولة تمييزاً جنسيّاً أكثر بروزاً؟**

**مثلاً، كم من امرأةٍ ورجل:**

- **في مجلس الوزراء؟**
- **في المناصب العليا التي تفترض اتّخاذ القرارات في الدّوائر الحكوميّة المدنيّة؟**
- **في الهيئات واللّجان الخاصّة والعامّة؟**

يبلغ مؤشّر تنمية نوع الجنس، ومقياس تمكين نوع الجنس، درجاتٍ عالية للغاية من التّجريد والتّجميع. ففي بعض الدّول، قد تنشأ الاختلافات الواضحة ما بين الجنسين في أحد عناصر مؤشّر تنمية نوع الجنس وحسب (المدخول مثلاً). فيقيس عنصر المدخول هذا مداخيل النّساء، وقوّة مشاركتهنّ في سوق العمل، نسبةً للرّجال. إلا أنّ التّغييرات في مداخيل النّساء، وقوّة مشاركتهنّ في سوق العمل، تتجاهل ما قد يطرأ على أعباء العمل غير المأجورة الخاصّة بالنّساء. بالإضافة إلى ذلك، قد لا يكون متوسّط مدخول المرأة مؤشّراً موثوقاً به للموارد المتوفّرة فعلاً بالنّسبة للنّساء والفتيات في الأُسَر.

وقد لقي مؤشّر التّنمية البشريّة انتقاداً أيضاً، كونه متحيّزاً لدول العالم الأوّل. فقد يؤدّي استخدام إجمالي النّاتج المحلّي، ومستويات طول العمر وإجادة القراءة والكتابة، كقاعدة لمؤشّر التّنمية البشريّة، إلى درجاتٍ عالية في الدّول المتطوّرة، حتّى وإن كانت التّفاوتات بين الجنسين كبيرة (Mohiuddin 1996).

### ⌘ *سؤال للمناقشة*

**ما هي نقاط قوّة مؤشّر التنمية البشرية، ومقياس تمكين نوع الجنس، وحدودهما، كمؤشّرين لمناصب الرّجال والنّساء الاقتصاديّة والاجتماعية النّسبيّة في هذه الدّولة؟**

## كيف نقيس نوع الجنس والعلاقات بين الجنسين؟

يمكن استخدام مجموعة متنوّعة ومتزايدة من التّدابير للإشارة إلى العلاقات المبنية اجتماعياً بين الجنسين. نتيجةً لذلك، يسهل اختيار الإحصائيّات المناسبة لتحليل ميادين معيّنة من السياسة والإنفاق، من خلال تطوير سلسلةٍ من الفئات حول ما يتطلّب قياساً. على سبيل المثال، قد تدعو الحاجة إلى إحصائيّات نوع الجنس لقياس:

- أسباب المشكلة (المشاكل) الكامنة؛
- النّتائج والتّأثيرات.

اعتماداً على هذه المقاربة، قدّمت وكالة الإحصائيّات السويديّة الاقتراحات التّالية حول النّاحية السياسية من *الحياة الاقتصاديّة*.

التّعليق **تصنيف إحصائيّات نوع الجنس**

**١٩**

### الأسباب الكامنة

***التّمييز الجنسيّ في التعليم***

- **السّكان ما فوق الخامسة عشر من عمرهم حسب مرحلة التّعليم والسّن**
- **السّكان الذين بلغوا مرحلة التّعليم الثّالثة حسب التّخصّص والسّن**
- **ارتياد المدرسة في المرحلة الثّالثة حسب التّخصّص**
- **السّكان النّاشطون اقتصادياً حسب مرحلة التّعليم والسّن**

***تقاسم المسؤوليّات غير المتساوي ضمن العائلة***

- **الوقت المنفق في العمل المأجور وغير المأجور حسب الوضع العائليّ**
- **الوقت المنفق في النشاطات المختلفة للعمل غير المأجور حسب الوضع العائليّ، مع أولاد أو بدونهم**
- **السّكان الموظّفون حسب الوضع العائليّ والسّن**
- **السّكان الموظّفون حسب الوضع العائليّ، وعدد الأولاد وسنّهم.**

*دور النّساء الإنجابيّ*

- النّاشطات على الصّعيد الاقتصادي/غير الاقتصاديّ حسب الوضع العائليّ وعدد الأولاد
- الموظّفات اللّواتي يتركن سوق العمل بعد ولادة الطّفل الأول/الثّاني
- الموظّفات اللّواتي يحصلن على إجازة أمومة.

## النّتائج والتّأثيرات

*الأجور والرّواتب المختلفة*

- الأجور/الرّواتب حسب المنصب
- الأجور/الرّواتب حسب الصّناعة
- الأجور/ الرّواتب في القطاعين العامّ والخاصّ

*فرص العمل المختلفة*

- السّكان الموظّفون حسب منصبهم في ميدان عملهم
- المستخدِمون حسب الصّناعة وحجم الشّركة

*الأدوار المختلفة في صنع القرارات*

- السّكان الموظّفون حسب منصبهم في ميدان العمل
- السّكان الموظّفون حسب المنصب والقطاع العامّ/الخاصّ
- الأعضاء والمسؤولون المنتخبون في النّقابات العمّالية
- المسؤولون الرّفيعو الشّأن في الوزارات

Source: Brigitta Hedman, Francesca Perruci and Pehr Sundstorm (1996), *Engendering Statistics: A tool for change,* Stockholm: Statistics Sweden, pp 50-1.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**أيّ المؤشّرات المناقَشة في التّعليق التّاسع عشر تمتّ بصلةٍ إلى الموضوع، وتفيد أهداف صنع السياسات في هذه الدّولة؟**

**ما هي المؤشّرات المتوافرة؟**

**ما هي المؤشّرات الأخرى التي قد تضيفها؟**

**ما هي الفئات الأخرى المطلوبة في الإحصائيّات المتعلّقة بنوع الجنس؟**

ليس نوع الجنس بالصّفة المشتّتة الوحيدة المرتبطة بالحرمان. ففي أغلب البلدان، يتمّ التّمييز بين النّاس أيضاً على أساس الطّبقة، والعرق، والموقع، وهكذا دواليك. يظهر الجدولان الثّاني والثّالث أدناه التّفاعل بين العرق ونوع الجنس من جهة، وبين الموقع ونوع الجنس من جهةٍ أخرى، في جنوب أفريقيا، في ما يتعلّق بمعدّلات البطالة.

**الجدول ٢.٣ نسبة البطالة (٪) في جنوب أفريقيا، عام ١٩٩٥ — نوع الجنس والعرق**

| | الأفارقة | الملوّنون | الهنود | البيض |
|---|---|---|---|---|
| النّساء | ٤٧ | ٢٨ | ٢٠ | ٨ |
| الرّجال | ٢٩ | ١٨ | ١٠ | ٤ |
| **المجموع** | ٣٧ | ٢٢ | ١٣ | ٦ |

Source: Compiled from Central Statistics, Republic of South Africa (1997), *Statistics in Brief 1996*, Cape Town, p 10.4.

**الجدول ٣.٣ نسبة البطالة (٪) في جنوب أفريقيا، عام ١٩٩٥ – نوع الجنس والموقع**

| | المدينة | الرّيف |
|---|---|---|
| النّساء | ٣٣ | ٤٦ |
| الرّجال | ٢١ | ٢٥ |

Source: Calculations on data from 1995 October household survey of Central Statistical Service, Republic of South Africa.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ما هي مصادر التّمييز في هذه الدّولة؟**

**كيف يعقل أن ترتبط هذه الاختلافات في معدّلات البطالة بالوضع الصّحي والخدمات الصّحيّة؟**

**هل من برامج تأخذ تلك المسألة بعين الاعتبار؟**

**هل من برامج يمكن أن تتولّى هذه المسألة؟**

## السّياق المحلي

تتنوّع الخلافات والقضايا المتعلّقة بنوع الجنس بتنوّع الحضارات، والعصر، والاقتصادات. من هنا، يعتبر الإلمام بالسّياق المحلي ضرورياً جدّاً لتحليل موازنةٍ مراعية لنوع الجنس. وفي إطار ورشة العمل، من المفترض أن يتمّ تقديم تحليل عن السياق المحلّي في هذه المرحلة. وإن كان الأمر مناسباً، يمكن استدعاء وزيرة، أو أكاديميّة، أو مستشارة محليّة لتقديم كلّ الجلسة أو جزءٍ منها. ومن المحتمل أن تغطّي الجلسة النّقاط المدرجة أدناه.

- النّشاطات والالتزامات السّابقة في مجال نوع الجنس؛ كمشاركة الحكومة والمنظّمات غير الحكوميّة في مؤتمرات الأمم المتّحدة الدّوليّة، والتّصديق على اتّفاقية الأمم المتّحدة لإزالة كلّ أشكال التّمييز ضدّ النّساء (CEDAW)، وأيّة شروطٍ دستوريّة مرتبطة، وصيغة آلية نوع الجنس الوطنية (مثلاً، وحدات نوع الجنس، والوزارة النّسائيّة، والهيئات المستقلّة، ومنظّمات المجتمع المدني).
- لمحة اجتماعية واقتصادية واسعة عن الدّولة في ما يخصّ نوع الجنس. مثلاً، يمكن تكديس البيانات المتعلّقة بالدّولة في كتيّب "*النّساء والرّجال*" الإحصائيّ. ويمكن تكييف هذه

اللّمحة، إن كان من نيّة للتّركيز على حقائب عملٍ معيّنة، في تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس.

- المناقشة حول اعتماد الحكومة مقاربة لإدراج قضايا نوع الجنس، وكيفيّة إنجازها على أرض الواقع.
- توضيح هويّة المبادر إلى تطبيق الموازنة المراعية لنوع الجنس في الدّولة، بالإضافة إلى المموّل.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ما هي إيجابيّات إجراء تحليل موازنة مراعية لنوع الجنس، وسلبيّاته؟**

Section 4

# What is a government budget?

القسم الرّابع

# ما هي الموازنة الحكوميّة؟

**تعكس الموازنة الاختيارات التي ينبغي على الحكومة أن تتّخذها؛ كما أنّها الأداة التي تستعملها من أجل تحقيق أهدافها الاقتصاديّة والتّنمويّة. فعلى الحكومة أن توازن بين سلسلةٍ متنوّعة من المطالب القانونيّة، من دون أن يكون في تصرّفها إلاّ موارد محدودة. وتحدّد الحكومة في الموازنة المبالغ التي ستصرفها (الإنفاق)، والمدخول الذي ستجمعه من خلال الضّرائب (الإيرادات)، وهو المبلغ المطلوب لتمويل الإنفاقات.**

Department of Finance, Republic of South Africa (1997), *People's Guide to the Budget*, Pretoria, p 2.

## وظائف الموازنة الحكوميّة

تؤدّي الموازنات الحكوميّة دوراً أساسيّاً في التّخطيط للنّشاطات الاقتصاديّة لوطنٍ ما، وضبطها. فعبر تطبيق الموازنات المراعية لنوع الجنس، يسود اعترافٌ بأنّ الموازنات الحكوميّة "تتحكّم بموارد أساسيّة، وأنّ الدّولة تشكّل، من خلال موازناتها، قوّةً مؤثّرة على تحديد نتائج نوع الجنس بطريقةٍ مباشرة وغير مباشرة في آن" (Sharp 1999، سيصدر قريباً).

تملك الموازنات الحكوميّة وظائف عديدة. لكنّ الوظائف الاقتصاديّة الأساسيّة الثلاث هي:

- ***توزيع حصص الموارد***

ترتبط هذه الوظيفة بتأمين الحكومة للسّلع والخدمات العامّة. فالسّلع والخدمات كلّها في دولةٍ ما ينتجها إمّا الحكومة، وإمّا قطاعا السّوق الرّسمي وغير الرّسمي، وإمّا الجماعة التي لا تتوخّى الرّبح والقطاعات الأسرية غير المأجورة. عند توزيع حصص الموارد، على الحكومة أن تقرّر الحجم النّسبي للخدمات العامّة التي تؤمّنها، وكيفيّة تقسيم الموارد المتوفّرة بين الوظائف الحكوميّة المختلفة (مثلاً، الإدارة والصّحة والدّفاع)، والسياسات، والبرامج.

- ***توزيع المدخول والثّروة***

تدلّ هذه الوظيفة على تطبيق سياسة الموازنة في محاولةٍ لتقويم التّفاوتات في توزيع المداخيل والثّروات. فتتّخذ الحكومات قرارات حول ما يشكّل توزيعاً "عادلاً" *بين مجموعات النّاس المختلفة*.

- ***استقرار الاقتصاد***

يتمّ الاعتماد **على** الموازنات الحكوميّة لتعزيز مستوى معيّن من العمالة، والاستقرار في الأسعار، والنموّ الاقتصادي، والاستدامة البيئيّة، والتّوازن الخارجي. تتطلّب سياسة الاستقرار أحكاماً اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة لتحديد، على سبيل المثال، أيّ الأهداف يتمتّع بالأولويّة في أيّ وقتٍ معيّن، وما هي المستويات المقبولة للبطالة، والدّيون، ومعدّلات الفوائد، وهكذا دواليك. ويمكن أن تشجّع سياسة الموازنة النموَّ الاقتصادي المستدام، من خلال احتمالات الموازنة المخطّط لها.

فضلاً على ذلك، تعتبر الموازنات الحكوميّة:

- وسيلةً للتّأكّد من أنّ الحكومات مسؤولة أمام البرلمان في ما يتعلّق بإيراداتها وإنفاقاتها؛
- تدبيراً تحافظ الحكومات بواسطته على تحكّمها بالموارد الماليّة.

تجدر الإشارة إلى أربع نقاطٍ أساسيّة بشأن هذه الوظائف:

١ قد تجرّ كلٌّ من الوظائف ***تبعات مختلفة بالنّسبة للنّساء والرّجال***، لا سيّما في المجالات المناقَشة أدناه.

*توزيع حصص الموارد*

من شأن توزيع الحصص على بعض الوظائف والسياسات والبرامج أن يعود بالفائدة على النّساء أكثر من الرّجال، والعكس صحيح. فتسعى الموازنات المراعية لنوع الجنس إلى الكشف عن نتائج توزيع حصص الموازنات.

*توزيع المدخول والثّروة*

قد تقلق الحكومة بخصوص التّفاوتات بين النّساء والرّجال، وبين الأُسَر وفي داخلها، أو غيرها من المجموعات أيضاً. وقد نشأت الموازنات المراعية لنوع الجنس بناءً على افتراض أنّ التّوزيع "العادل" بين النّساء والرّجال هو هدفٌ أساسيّ.

*استقرار الاقتصاد*

يتطلّب تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس فهماً لقيود علم الاقتصاد الكليّ، وافتراضاته، والنّظريات التي تشكّل أساس الموازنة. ويعني تشكيك تحاليل الموازنة المراعية لنوع الجنس بتقديرات الفعالية التّقليديّة أنّه يمكن تحديد المشاكل التي تعرقل إنجاز أهداف الاقتصاد الكليّ.

٢ ***يمكن اشتراك المستويات الحكوميّة المختلفة*** في الوظائف الاقتصاديّة الأساسيّة الثلاث. ولعلّ فحص الموازنة/الموازنات المخصّصة لمستوى حكوميّ واحد وحسب سيعكس صورةً ناقصة عمّا تزوّده الحكومة وما لا تزوّده.

٣ ***ينبغي التّمييز بين الأهداف التي تمثّل "غاية" بحدّ ذاتها، وتلك التي تشكّل "وسائل" نحو غاية.*** مثلاً، لا يمثّل التّوازن الخارجي هدفاً بحدّ ذاته، لكن من المهمّ حتّى الآن أنّه يزيد من رفاهة المواطنين. كذلك الأمر بالنّسبة لاستقرار الأسعار، أو حتّى مع النّمو الاقتصادي.

٤ ***تعتبر الموازنات بحدّ ذاتها وسيلةً لتحقيق الأهداف***. من هنا، فإنّ المهمّة الأولى عند صياغة الموازنات هي تحديد الأهداف، والسياسات التي يرجّح أن تحقّق هذه الأهداف. وعلى الموازنات أن تتّبع السياسة، عوضاً عن العكس. وإن كانت السياسة رديئة، فلا يمكن للموازنة أن تكون سليمة.

## وظائف الموازنة وسياستها

تنشأ المشاكل حين تنقطع أواصر العلاقة بين السياسة والموازنات. ويتضمّن التّعليق العشرون نقاشاً حول بعض المشاكل التي يستلزمها تطبيق السياسات والبرامج المتماسكة والمراعية لنوع الجنس.

### التّعليق ٢٠ الموازنة والسياسة

**يعكس الانقسام بين مديريّتي السياسة والموازنة اعتماد الموازنة كوسيلةٍ لضمان المساءلة، في المقام الأول، عوضاً عن دعم صنع السياسات أو عمليّة المراقبة. غير أنّ هذا التّشديد يجرّ العديد من التّبعات السلبيّة الأخرى.**

**يفيد التّركيز على المساءلة أنّ عمليّة الموازنة قد هدفت، قبل كلّ شيء، إلى التخطيط للمسؤوليّة التّنظيميّة والفرديّة الواضحة تجاه النّفقات. فتهدف الموازنة المنشورة أوّلاً إلى تحديد أيّ مديرٍ يتولّى إدارة أيّة مبالغ. كما سعت هذه العمليّة إلى تحديد الإجراءات اللازمة لاستعمال الموارد، عوضاً عن النّتائج أو الحصائل المرجوّة.**

**من شأن إنشاء مفهوم المساءلة، عبر تحديد الإجراءات عوضاً عن الأهداف، أن يعمل ضدّ البرامج الجديدة. وتسعى قوانين الخزينة المالية إلى ضمان أنّه لا يتكبّد النّفقات إلا حين تعكس الموازنات، بشكلٍ قابلٍ للإثبات، المستلزمات وجداول المواعيد المحتملة. لكن بطبيعة الحال لن تكون موازنات البرامج الجديدة محدّدة ودقيقة فعليّاً، كما هي حال النّشاطات الموجودة منذ زمن. بالإضافة إلى ذلك، حين تعتمد الموازنات على أنظمة التّطبيق التي لم يتمّ اختبارها قبلاً، فإن التّنفيذ سيشهد تأخيراتٍ ملحوظة. وتعني هذه العوامل أنّ البرامج الجديدة تتعرّض لخطر أكبر في الإقصاء أو الإلغاء على يد سلطات الموازنة.**

**وقد أدّى التّركيز على المساءلة أيضاً إلى إعداد موازنة لسنةٍ واحدة في كلّ مرّة. غير أنّ تحوّل الحكومة يتطلّب التّخطيط لمظاهر التّغيير، وهذا ما لا تستطيع الموازنة السّنوية تحمّله...**

**في نهاية الأمر، يكاد يستحيل استعمال الموازنة لمراقبة النّشاطات الحكوميّة، بسبب تعريف المساءلة وفقاً للإجراءات عوضاً عن النّتائج. فتعرّف الموازنة المنشورة النّفقات، لا حسب الأهداف المحدّدة، بل حسب مسؤوليّة المدراء الأعلى مركزا تجاه موازنات البرامج.**

**بعد ذلك، على كلّ وكالةٍ أن تصدر مقداراً ضئيلاً من البرامج وحسب، أي لا يتجاوز الخمسة بشكلٍ عام... وإزاء التّفاوت البسيط نسبيّاً في عدد البرامج بين الإدارات، ينتهي الحال بأكثر المنفقين بإصدار أقل التّفاصيل... مثلاً، تكاد موازنة قطاع التّربية بأكملها أن تنصبّ على المرحلتين الابتدائيّة والثّانويّة، بدون أيّ تحديد دقيق. مع ذلك، لن يحدث أيّ تغييرٍ جذريّ في الموازنة المنشورة، حتّى إن وُزّعت النّفقات الرّاهنة على المدارس كلّها بالتّساوي، ودُعمت بنى المدارس التّحتيّة ضمن جماعات السّود، واستبدلت المناهج.**

Source: Julia de Bruyn and Neva Seidman Makgetla (1997), 'Engendering the budget process', in Debbie Budlender (editor), *The Second Women's Budget,* Cape Town: Institute for Democracy in South Africa, p 71.

## قيود الموازنة

لا تتمّ صياغة الموازنات الحكوميّة من العدم. فتواجه الحكومات جميعها بعض القيود المتعلّقة بحجم الموازنة الإجماليّ. وتتمثّل هذه القيود إلى حدّ ما بمدى قدرة دافع الضّريبة على المساهمة، أو رغبته في الاستجابة. ففي الدّول الفقيرة، حيث دافعو الضّرائب عاجزون عن المساهمة بما فيه الكفاية، يزداد الأمر سوءاً بسبب مدى استعداد المانحين والمقرضين لتوفير الأموال المحليّة، وتقبّل الظّروف التي يفرضها هؤلاء المانحون والمقرضون. تتضمّن القيود الأخرى القرارات السياسيّة لتقليص العجز في الموازنة سريعاً، أو زيادة النّفقات كالتّمويل العسكري. لذا من الضّروريّ فهم القيود المفروضة على الموازنة لتقدير إلى أيّ مدى سيتمّ إجراء تحليلٍ للموازنة المراعية لنوع الجنس، في إطار موازنةٍ لا تستطيع إلا إعادة توزيع مواردها، مقابل زيادة المستويات الإجمالية للإيرادات والنّفقات.

### ⌘ *سؤال المناقشة*

**ما هي القيود التّاريخيّة والحاليّة على الموازنة في هذه الدّولة؟**

## التّفاوتات بين الدّول

تتشارك سائر الموازنات الحكوميّة في بعض المميّزات العامّة. إلا أنّ الأمر لا يخلو من الاختلافات أيضاً، حتّى في الشّكل الذي يتمّ فيه تقديم هذه الموازنات. كما تنشأ بعض الاختلافات في درجة التّفاصيل المتوفّرة.

أمّا بعض الاختلافات المشتركة بين الدّول، فمردّها أحد الأسباب التّالية:

- اعتماد موازنة واحدة للدّولة كلّها، أو موازنات منفصلة على الأصعدة المختلفة (الوطني، والإقليمي، والمحلّي)، ومدى تعزيز هذه الموازنات في ما يتعلّق بإعداد التّقارير، ومدى اعتماد الواحدة منها على الأخرى (مثلاً، حين يتمّ تحويل الإيرادات الفائضة في صعيدٍ إلى صعيدٍ آخر)؛
- إدراج التّمويل الخارجي في الموازنة الحكوميّة؛
- وجود موازنة تنمية أو استثمار مستقلة (غالباً لسنواتٍ متعدّدة)؛
- صياغة الموازنات الفرديّة باعتبارها خطّة عمل لسنواتٍ متعدّدة؛
- تضمُّن وثائق الموازنة أرقاماً من الموازنة السّابقة و/أو الإنفاق الفعليّ السّابق.

## عمليّة صياغة الموازنة

ينبغي على كلّ من يرغب في تحليل الموازنات الحكوميّة أن يطّلع على العمليّة التي تمّت صياغتها فيها. وتجدر الإشارة من جديد إلى اختلاف هذه الحالة بين دولةٍ وأخرى. في هذا السياق، يوفّر

جدول أعمال هذه العمليّة تلميحات تدلّ على أكثر مسائل التّدخل فعاليّة. غير أنّ هذه المسائل لا تتشابه بالنّسبة لأصحاب المنفعة جميعهم.

على سبيل المثال، يظهر جدول أعمال موازنة الحكومة الفدرالية الأسترالية، في التّعليق الحادي والعشرين، أنّ المجموعات في الجماعة تملك فرصةً للتّأثير على القرارات، قبل اجتماعات شباط/فبراير، أي حين يحدّد وزير الماليّة إطار عمل الموازنة.

في جنوب أفريقيا، تعقد اللجنة الماليّة البرلمانيّة، إلى جانب لجان الحقائب الوزارية الفرديّة، جلسات استماعٍ عامة بعد جدولة الموازنة، حيث يستطيع أصحاب المنفعة في المجتمع المدني عرض وجهات نظرهم.

التّعليق ٢١

## جدول مواعيد موازنة الكومنولث في أستراليا لعام ١٩٩٤—١٩٩٥

| | |
|---|---|
| جدول مواعيد الموازنة وعمليّتها كما يدرسها مجلس الوزراء ولجنة مراجعة النّفاقات. | تشرين الثّاني/كانون الأوّل ١٩٩٣ (نوفمبر/ديسمبر) |
| يصوغ وزراء الحقائب الوزارية في الكومنولث، وإداراتهم، مقترحات ملخّصة عن السياسات والادّخارات الجديدة. | كانون الأوّل/شباط ١٩٩٤ (ديسمبر/فبراير) |
| يتمّ تلخيص مقترحات الجماعة ومجموعات المصلحة، ونشرها... | كانون الثّاني ١٩٩٤ (يناير) |
| ترسل الخزينة الماليّة إلى مجلس الوزراء ولجنة مراجعة النّفقات تقريراً حول التّوقعات الاقتصاديّة، وتضمينات سياسة الاقتصاد الكليّ.<br>يعرض وزير المالية على مجلس الوزراء ولجنة مراجعة النّفقات أحدث ما تلقّاه من تقديرات ومقترحات...<br>يلتقي كلّ وزير صاحب حقيبة وزارية مع أمين الخزينة ووزير المالية، من أجل "مناقشات ثلاثيّة الأضلاع"...<br>يوافق مجلس الوزراء على وثيقة ماليّة لإطار العمل، وتناقشها اللّجنة الحزبيّة... | شباط ١٩٩٤ (فبراير) |
| يعرض الوزراء ملخّصات عن مقترحات السياسة الجديدة وأيّة مدّخرات معادلة. وتقدّم لجنة مراجعة النّفقات معلوماتٍ ارتجاعية عن المجالات التي يرجّح أن تتمتّع بالأولويّة وتستقبل النّفقات الإضافيّة...<br>تدعو دول الكومنولث إلى عقد مؤتمر لرؤساء الوزراء لتمويل الدّول. | آذار ١٩٩٤ (مارس) |
| تهتمّ لجنة مراجعة النّفقات بمقترحات الوزراء وإداراتهم النّهائيّة... ويلتقي الوزراء في لجنة مراجعة النّفقات بكلّ من أحزاب مجلس الشّيوخ، لنقاش المقترحات للمرّة الأخيرة.<br>تراجع لجنة الإيرادات ما جمعته في هذا المضمار خلال السّنة الماليّة المنصرمة، وتقديرات الإيرادات للسّنة الماليّة القادمة، وتدابير الإيرادات الجديدة. | نيسان ١٩٩٤ (أبريل) |
| تطرح موازنة ١٩٩٤—١٩٩٥.<br>تبدأ المناقشة في مجلس النّواب.<br>تبدأ تقديرات مجلس الشّيوخ.<br>يصغي مجلس الشّيوخ إلى مشاريع القانون الأساسية الخاصّة بالإيرادات. | أيّار ١٩٩٤ (مايو) |
| يصغي مجلس الشّيوخ إلى مشاريع القانون الخاصّة بالتّملك.<br>تبدأ التّقديرات الإضافية. | حزيران ١٩٩٤ (يونيو) |
| تتمّ الموافقة على مشاريع القانون الخاصّة بالإيرادات والتملّك والمصادقة عليها. | ٣٠ حزيران ١٩٩٤ (يونيو) |

Source: Glenn Withers, David Throsby and Kaye Johnston (1994), *Public Expenditure in Australia*, Economic Planning and Advisory Commission Paper No. 3, Canberra: Australian Government Publishing Service, pp 43-4. Commonwealth of Australia copyright reproduced by permission.

## ⌘ *أسئلة المناقشة وحسابات أرقام الموازنة*

**الجدول أ الموازنة العامّة لدولة الموزامبيق لسنة ١٩٩٨**
**النفقات حسب التّصنيف الوظيفي**

| | ميتيكيه (بالمليون) | ٪ |
|---|---|---|
| الخدمات العامّة الشّاملة | ١٣٠٠٤٤٢,٢ | ١٣ |
| الدّفاع الوطني | ٣٨٥٣٠١,٤ | ٤ |
| الأمن والنّظام العام | ٥٧٩٦٦٤,٠ | ٦ |
| التّربية | ١٣٤٤٤٦٠,٤ | ١٤ |
| الصّحة | ١٣٥٦٨٣٠,٥ | ١٤ |
| المساعدة الأمنية والاجتماعية | ٥٨٠١٠٢,٤ | ٦ |
| الخدمات الأسرية والجماعية | ٢٨٣٢٢٦,٧ | ٣ |
| الخدمات الاستجمامية والثّقافية والدّينية | ١٠٨٨٧٤,٤ | ١ |
| الطّاقة | ٤٢٦٧٤٣,٢ | ٤ |
| الزّراعة والحراجة وصيد السّمك | ٢٦٧٤٧٦,٩ | ٣ |
| الصّناعات الاستخراجية | ٤٤٥٦٨,١ | ٠ |
| المواصلات والاتّصالات | ١٤٦٥٥٤٤,١ | ١٥ |
| خدمات اقتصادية أخرى | ٣٦١٨١٨,٧ | ٤ |
| إنفاقات أخرى | ٩٣٠١٠٦,٥ | ١٠ |
| القيود | ٢١٢٩٩٠,٣ | ٢ |
| المجموع | ٩٦٤٨١٤٩,٨ | ١٠٠ |

Source: Compiled from Republic of Mozambique, Ministry of Planning and Finance (1998), Orcamento do Estado para o ano economico de Maputo, p 51

**كيف يمكن مقارنة توزيع حصص موزانة تلك الدّولة بموازنة الموزامبيق، من ناحية النّسب؟ كيف تفسّر هذا الاختلاف؟ ما رأيك بتوزيع حصص الموازنة وفق القطاعات، وما يجرّه ذلك على المساواة بين الجنسين؟**

**هل تزداد موازنة هذه الدّولة الحكوميّة أم تنقص؟ أهذا يحدث بوتيرةٍ أسرع من التّضخم المالي أم أبطأ منه؟**

**أيّ نسبةٍ من الموازنة تُخصّص من أجل:**

- **تسديد دين الحكومة؟**
- **دفع أجور الموظّفين؟**
- **القطاعات الاجتماعيّة؟**
- **القطاعات الاقتصاديّة؟**
- **قطاعات الحماية؟**
- **القطاعات العسكريّة؟**

**أيّ نسبةٍ من الإيرادات تنتج عن:**

- **الضّرائب؟**
- **المانحين الدّوليّين؟**
- **مصادر أخرى؟**

**ما هي القضايا الأخرى المهمّة لفهم موازنة هذه الدّولة؟**

**ما هو جدول مواعيد موازنة هذه الدّولة؟**

القسم الخامس

Section 5

# أدوات تحليل الموازنات المُراعي لنوع الجنس

# Tools for a gender-sensitive analysis of budgets

يتطلّب تحليل الموازنة المراعي لنوع الجنس استخدام سلسلةٍ من الإجراءات. في هذا الإطار، يحدّد التّعليق الثّاني والعشرون سبع أدوات محتملة لمثل هذا التّحليل. إلا أنّ هذه اللائحة ليست بشاملة. وتتطوّر معرفتنا بالأدوات المحتملة، في طور تحليل موازنةٍ مراعٍ لنوع الجنس في دولٍ مختلفة. وتجدر الإشارة إلى أنّ بعض الأدوات تستخدم بشكلٍ مكثّف ومتكرّر أكثر من غيرها.

على سبيل المثال، تمّ الاعتماد، حتّى الآن، على "تقدير السياسة الواعية لنوع الجنس" أكثر من أيّة تقنيّةٍ أخرى. بالإضافة إلى ذلك، يعتمد اختيار الأدوات المستخدمة في التّحليل، في نهاية المطاف، على توفّر البيانات، وخبرة الموظّفين، والقيود الزّمنية، وغيرها من الموارد كالوصول إلى أجهزة الكومبيوتر.

## التّعليق ٢٢ أدوات تحليل الموازنات المراعي لنوع الجنس

اقترحت ديان إلسون استخدام "أدواتٍ" مختلفة لإجراء تحليل الموازنات مع مراعاة نوع الجنس. أمّا اقتراحاتها، المرفقة ببعض التّعديلات، فهي التّالية:

١ ***تقويم السياسة الواعية لنوع الجنس***

وهي مقاربةٌ تحليليّة تتضمّن التّدقيق في سياسات حقائب العمل والبرامج المختلفة، من خلال الانتباه لقضايا نوع الجنس المضمرة والظّاهرة المتعلّقة بالموضوع. كما تشكّك في الافتراض القائل إنّ مفعول السياسات "حياديّ تجاه نوع الجنس"، وتطرح عوضاً عن ذلك السّؤال التّالي: "كيف ستخفّف السياسات، وتوزيع حصص الموارد المرتبط بها، من التّفاوتات بين الجنسين، أو تزيدها؟"

٢ ***تقديرات المستفيدين القائمة على الفصل بين الجنسين***

تُستخدَم تقنيّة البحث هذه لسؤال المستفيدين الحاليّين أو المحتملين عن مدى تطابق السياسات والبرامج الحكوميّة مع أولويّات الشّعب.

٣ ***تحليل معدّل الإنفاق العام القائم على الفصل بين الجنسين***

تقارن تقنيّة البحث هذه الإنفاقات العامة الخاصّة ببرنامج معيّن، باستخدام البيانات النّاتجة عن المسح الأسري عادةً، من أجل الكشف عن توزيع الإنفاقات بين النّساء والرّجال، والفتيات والفتيان.

٤ ***تحليل معدّل الضّرائب القائم على الفصل بين الجنسين***

تفحص تقنيّة البحث هذه الضّرائب المباشرة وغير المباشرة، كي تحتسب كميّة الضّرائب التي دفعها مختلف الأفراد أو الأُسر.

٥ ***تحليل وقع الموازنة على استخدام الوقت مع مراعاة الفصل بين الجنسين***

يهتمّ هذا الجانب بالعلاقة بين الموازنة الوطنية وطريقة استخدام الوقت ضمن الأسر. فيؤكّد هذا على أنّ الوقت الذي تنفقه المرأة في العمل غير المأجور يدخل في اعتبار تحليل السياسات.

٦ ***إطار عمل السّياسة الاقتصادية المتوسّطة الأمد الواعية لنوع الجنس***

ترمي هذه التّقنية إلى دمج نوع الجنس في النّماذج الاقتصاديّة التي تستند إليها الأطر الاقتصاديّة المتوسّطة الأمد.

٧ ***بيان الموازنة الواعية لنوع الجنس***

يتضمّن هذا الجانب عمليّة حساب يمكن أن تستخدم أيّاً من الأدوات السّابقة. وهو يتطلّب درجةً عالية من الالتزام والتّنسيق على امتداد القطاع العام، مع مباشرة الوزارات والإدارات بتقدير تأثير نوع الجنس على بنود موازناتها.

Source: Adapted from Diane Elson(1997b), 'Tools for gender integration into macroeconomic policy' in *Link in to Gender and Development,* 2, Summer, p 13.

## ١ تقويم السياسة الواعية لنوع الجنس

يبدأ تحليل الموازنة المراعي لنوع الجنس بافتراض أنّ الموازنات يجب أن تتّبع السياسات. وفي هذه الحال، من شأن تقويم السياسة الواعي لنوع الجنس أن يشكّل وسيلةً لتحديد الثّغرات والحدود السياسيّة، بالإضافة إلى دقّة توزيع حصص الموارد المشتركة. وهكذا يكوّن تقويم السياسة الواعي لنوع الجنس رابطاً مباشراً وقويّاً بين السياسة وتوزيع الموارد.

تعمل هذه المقاربة التّحليليّة، بالتّعارض مع بعض الأدوات الأخرى (كتحليل معدّل الضّرائب والنفقات العامّة القائمة على الفصل بين الجنسين)، على مستوى كليّ، وغير تمييزي، نسبيّاً. فهي تعترف مثلاً أنّه من الصّعب تحديد أيّ الأفراد أو المجموعات هم الأشدّ تأثّراً بتوزيع الموارد الحكوميّة، أو الأكثر استفادةً منها. فيبدو أنّ سياسات الوقاية الصّحيّة الحكوميّة، على سبيل المثال، تملك تأثيراً منتشراً يطال الجميع تقريباً. إلا أنّه ما زال من الممكن والمناسب للسياسة الجيّدة أن تحلّل الوقع المحتمل والمرتبط بنوع الجنس للبرامج أو الاستراتيجيّات ضمن السياسة نفسها (مثلاً، الطّريقة التي تستهدف فيها حملةُ الصّحة العامة القضايا الصّحية المختلفة للرّجال والنّساء).

يتضمّن تقويم السياسة الواعي لنوع الجنس تطوير تحليلٍ يعكس فهماً لتبعات السياسة المرتبطة بنوع الجنس، من خلال:

- تحديد قضايا نوع الجنس المضمرة والظّاهرة؛
- تحديد تقسيمات حصص الموارد المشتركة؛
- تقدير استمراريّة السياسة، أو مدى تغييرها للتّفاوتات الرّاهنة بين الرّجال والنّساء (ومجموعات من الرّجال والنّساء) وأنماط العلاقات بين الجنسين.

أمّا التّقنيات التي قد تستخدم لتطوير هذا التّحليل، فتتضمّن:

- لائحة مرجعيّة للتّحقق من الأسئلة اللازمة لتقييم السياسة، بما في ذلك التّحقّق من الافتراضات السياسية المرتبطة بنوع الجنس مقارنةً بالدليل؛
- مناقشة الأحداث والنّشاطات وما ينشأ عن ذلك من توزيع حصص الموازنة التي تولّدها السياسة؛
- التّحقق من السياسة مقارنةً بأهدافها المحدّدة وغاياتها من ناحية الأداء.

أمّا نقطة الضعف التي تكتنف أداة تقييم السياسة الواعي لنوع الجنس، فتتعلّق بمستوى تكتّلها، وتنصّ على ''استحالة توقّع طبيعة الرّوابط وميزانها في سلسلة الأحداث السببيّة'' (Diane Elson, 1997d: 1). غير أنّه بإمكان المحلّلين، سواء داخل الحكومة أو خارجها، أن يستخدموا هذه الأداة جاهزةً.

يبيّن التّعليق الثّالث والعشرون، المستوحى من جنوب أفريقيا، تقييم سياسة إصلاح الأراضي، مع وعي قضايا نوع الجنس.

التّعليق **٢٣** **إصلاح الأراضي في جنوب أفريقيا**

**تعتبر إدارة شؤون الأراضي مسؤولةً عن وضع برنامجٍ خاصّ بإصلاح الأراضي، وتطبيقه... وقد بلغ مجموع الحصّة الموزّعة على شؤون الأراضي لمدّة ١٩٩٨/١٩٩٩ ٦٨٥ مليون وأربعمائة ألف راند، مع ازدياد المبلغ إلى ٩٦٧ مليون وأربعمائة ألف في ٢٠٠٠/٢٠٠١. من هنا، يعكس توزيع الحصص المتزايد بشكلٍ سريع الوتيرة المتزايدة لتطبيق سياسة إصلاح الأراضي...**

**تتميّز الأقاليم الأشدّ فقراً بكونها ريفيّة بشكلٍ غير متجانس، وهي تتألّف من العديد من النّساء والأطفال بنسبةٍ غير متجانسة أيضاً. ومع أنّ هذه الميزة منتشرة في الكثير من الدّول الأخرى، إلا أنّها تفاقمت في جنوب أفريقيا بسبب التّحكّم بالتّدفق الماليّ، والمصادقة على القوانين، والصّرف الإجباريّ من الخدمة، ونظام العمل المتعلّق بالهجرة.**

**وفضلاً عن التّمييز العرقي الذي يعانيه الرّجال السّود، تعاني النّساء التّمييز بسبب الممارسات الاجتماعيّة. كما أعاقت القيود القانونيّة حقّ النّساء في امتلاك الأراضي والموارد الماليّة اللازمة لتطويرها. وبالإضافة إلى التّشريعات التي صنّفت المرأة ككائنٍ أدنى، لا يحقّ له اكتساب الملكيّات، أو إبرام العقود بحكم الحقّ الشّخصيّ، فقد أقدم القانون العرفي، في حالاتٍ كثيرة، على حرمان المرأة من حقّ الملكيّة أيضاً.**

**تميل النّساء إلى الوصول لقطع الأرض الصّغيرة التي لا يتوفّر لها قدرٌ كبير من ماء الرّيّ، كما لا يملكن إلا فرصةً أقل في الحصول على عملٍ مأجور من أجل تحسين مستوى حياتهن. ولا تضمّ حوالى ٨٠٪ من الأسر التي تديرها النّساء، اللواتي يتمتّعن بحق الوصول إلى الأراضي، أيّة امرأةٍ تكسب راتباً أو أجراً.**

**لقد وعت إدارة شؤون الأراضي أنّها إن لم توجّه المزيد من الاهتمام لحاجات النّساء ومخاوفهنّ، فسيزيد برنامج إصلاح الأراضي التّفاوتات بين الجنسين سوءاً، لا سيّما من ناحية توزيع الأراضي واستخدامها بشكلٍ إنتاجيّ. لذا، قرّرت الإدارة أن تؤمّن تدريباً متعلّقاً بنوع الجنس، مجاهدةً لتضمين المخاوف المندرجة في هذا المجال في نظام المراقبة والتّقييم الخاصّ بها.**

Source: Department of Finance, Republic of South Africa (1998), *Budget Review 1998*, Pretoria, pp 6.36-7.

ومن الأمثلة الأخرى على تقييم السياسة الواعي لنوع الجنس هو ذلك الوارد في التّعليق الرّابع والعشرين، نقلاً عن موازنة نسائيّة صادرة عن الحكومة الأسترالية. يركّز هذا المثال على الرّوابط بين أهداف سياسة الوكالات المعنيّة وتطبيقها لها.

## التّعليق سياسة العنف المحلي في تسمانيا، أستراليا

## ٢٤

*السياسة*

**بيان السياسة الحكوميّة التّسمانيّة لمعالجة العنف المحلّي عام ١٩٩٤:**

الاستراتيجيّات المحدّدة ضمن السياسة هي:

- التّشديد على أنّ الاعتداء الذي يحدث في محيطٍ محلّي هو جريمة؛
- تأمين سلامة الضّحايا والنّاجين وحمايتهم ودعمهم فوراً وفي فتراتٍ لاحقة؛
- زيادة وعي الجماعة تجاه تكاليف العنف المحلّي وعواقبه؛
- الحرص على استجابة الخدمات الحكوميّة والقطاعات غير الحكوميّة للاعتداءات المحلّية وقضايا العنف، بشكلٍ مناسب وفعّال.

ومن بين وكالات أصحاب المنفعة الأساسيّة:

- وزارة العدل؛
- مكتب وضع المرأة؛
- الشّرطة التّسمانيّة؛
- دائرة الخدمات الصّحية وخدمات الجماعة.

*التّطبيق*

**دائرة الشّرطة والسّلامة العامّة، تسمانيا**

***مجموعة الناتج***

تنظيم الدّعم الموجّه للجماعة...

***وصف الناتج***

يتمّ توجيه هذا النّاتج نحو المحافظة على السّلامة الشّخصية وتحسينها ضمن الجماعة، وتقليص حوادث التّهجم على الممتلكات، وتعزيز مشاركة الجماعة في إدارة النّظام العامّ، ومبادرات السّلامة، والوقاية من الجرائم. وتتضمّن الأنشطة إجراء الدّوريّات، وتلبية طلبات الشّعب؛ والاستجابة للحوادث؛ ومنح الرّخص الرسميّة؛ والتّدخل أثناء النّزاعات؛ وعلاقات الشّراكة في الجماعة؛ والتّربية للوقاية من الجريمة.

***عناصر هذا النّاتج التي تعالج بالتّحديد بيان السياسة الحكوميّة التّسمانيّة لمعالجة العنف المحلّي لعام ١٩٩٤***

تعتنق الشّرطة التّسمانيّة، بكلّ فعاليّة، سياسةً تشجّع الاعتقالات ردّاً على العنف المحلّي، كما أنّها تدعم ملاحقة منتهكي القانون قضائيّاً حيثما كانت الأدلة على العنف المحلّي موجودة.

من مستخدمي هذه العناصر أعضاء الشّرطة التّسمانيّة، وضحايا العنف المحلّي، ومرتكبو العنف المحلّي. أمّا الدّعوى، فتمثّل الرّادع العام وتعود، بالتّالي، بالفائدة على الجماعة الأوسع.

من غايات هذه العناصر:

- ملاحقة مرتكبي العنف المحلّي قضائيّاً؛
- انتشال الضّحية بعيداً عن الأذى،
- ضمان سلامة الضّحايا حتّى الحدّ الأقصى.

أمّا التدابير العمليّة المرتبطة بهذه العناصر، فهي:

- نسبة الاعتقالات المتعلّقة بحوادث العنف المحلّي؛
- عدد الإحالات أو الشّكاوى التي تلقّتها خدمة أزمات العنف المحلّي حول عدم تحرّك الشرطة؛
- عدد الشّكاوى المسجّل؛
- عدد التّحقيقات المسجّلة.

أمّا القضايا الأساسيّة التي تؤثّر على إيصال هذه العناصر، فهي:

- توفّر الأدلة؛
- الحصول على دعم الضّحايا كي تتّخذ الملاحقات القضائيّة مجراها الطّبيعي بمعاونتهم؛
- التصنيف غير المناسب لبعض الحوادث على أنّها "عنفٌ محليّ"؛
- الرّضا الشّعبيّ.

***نسبة الموازنة المخصّصة لهذا النّاتج الموجّه نحو العناصر التي تعالج، بالتّحديد، بيان السياسة الحكوميّة التّسمانيّة لمعالجة العنف المحلّي لعام ١٩٩٤:***

أشارت نظرةٌ خاطفة إلى سياسة البرّة النّظامية في أنحاء تسمانيا، في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٦ ولمدّة أسبوعٍ واحد، إلاّ أنّ ٤,١٪ من وقت الضّباط الذين كانوا يرتدون برّاتهم انصبّ على الاستجابة لحوادث العنف المحلّي. ومع أنّ النّتيجة كانت بحاجة لمسحٍ إضافيّ كي تصبح ثابتة، إلا أنّ المبلغ الدّلاليّ افترض أنّ ٧٠٠ ألف دولار سنوياً تنفق ردّاً على حوادث العنف المحلّي.

وقد قدّمت الشّرطة التّسمانية مبلغ ١٧ ألف دولار من أجل تكاليف إدارة خدمة دعم ضحايا الإعتداءات الجنسيّة.

Source: Government of Tasmania(1998), *Achievements for Women from the Budget 1997-98*, Hobart: Government Printing Service, pp 5-6.

### ⌘ *سؤال للمناقشة*

**ما هي القضايا الأخرى التي قد يتمّ فحصها عند تقييم تطبيق سياسة معالجة العنف المحلّي، في السّنة القادمة؟**

## ٢ تقديرات المستفيدين القائمة على الفصل بين الجنسين

هذه أداة ترجّع صدى صوت المواطن. فمن خلال مجموعة متنوّعة من التّقنيّات، يُطلب رأي المستفيدين المحتملين والحاليّين من برنامج حكومي، حول مدى إيفاء أشكال الخدمات الحكوميّة الحاليّة بحاجاتهم، برأيهم. وما تلبث هذه الرّدود أن تُحلّل بهدف تقييم إلى أيّ مدى تفي الموازنة الحكوميّة الحاليّة بأولويّات الرّجال والنّساء. ففي الأساس، يُوجّه إلى الرّجال والنّساء المشاركين في دراسات المستفيدين السّؤال التالي: "في حال كنت وزير المالية، كيف كنت لتوزّع حصص الموازنة الوطنيّة؟" (Diane Elson, 1997b: 13)

يمكن جمع البيانات، من أجل تقديرات المستفيدين القائمة على الفصل، من خلال المسح الكميّ (كاستفتاءات الرّأي ومسوح المواقف) والعمليّات النّوعية (كمجموعات التّركيز، والمقابلات، وملاحظات المشاركين). تتمتّع كلّ تقنيّة بنقاط قوّتها وحدودها الخاصّة. ويمكن أن تبادر إلى هذه التّقديرات الوكالات الحكوميّة المتنوّعة أو مجموعات ضمن المجتمع المدني.(Diane Elson, 1997e)

يقدّم التّعليق الخامس والعشرون مثالاً على تقديرات المستفيدين لما يفضّله الشّعب من توفيرٍ عامّ وخاصّ، للسّلع والخدمات، عبر الاعتماد على مسحٍ كميّ لجمع البيانات. وقد تمّ تضمين كلتا ناحيتي الموازنة، أي النّفقات والإيرادات، من خلال السّؤال إن كان النّاس مستعدّين لدفع المزيد من الضّرائب مقابل تلقّي المزيد من السّلع والخدمات.

## التّعليق ٢٥ تقدير المستفيدين للإنفاق العام في أستراليا

**يرتكز الجدولان التّاليان على مسحٍ شمل ستّمائة أسترالي راشد في أواخر العام ١٩٩٢. لقد فحص المسح تفضيلات الشّعب المرتبطة بتوفير السّلع والخدمات المختلفة، إمّا عن طريق القطاع العامّ (الحكومة)، أو القطاع الخاص. يبيّن الجدول ١.٥ أدناه نسبة الأشخاص الذين يعترفون بفوائد الإنفاق العامّ في حقائب العمل المختارة.**

**الجدول ١.٥ الاعتراف الإيجابي بفوائد الإنفاق العام (نسبة المستجيبين)**

| | فوائد الجماعة | فوائد الفرد/ الأسرة |
|---|---|---|
| النّقل العام | ٦٨ | ٢٩ |
| الشّرطة، والقانون والنّظام | ٦٩ | ٥٣ |
| الطّرقات | ٦١ | ٦٤ |
| الدّفاع القومي | ٤٤ | ٢٧ |
| القطاع الطبيّ والاستشفائي | ٥٧ | ٥٧ |
| التّربية | ٦٤ | ٤٠ |
| تأمين المساكن | ٥١ | ١٣ |
| البطالة | ٧٤ | ١٢ |
| المعاش التّقاعدي | ٧١ | ١٧ |
| المساعدة الأسرية | ٥٦ | ١٣ |
| المساعدة الصّناعية | ٣١ | ٥ |

Source: Extracted from Glenn Withers, David Throsby and Kaye Johnston (1994), *Public Expenditure in Australia*, Economic Planning Advisory Commission Paper No. 3, Canberra: Australian Government Publishing Service, p 31. (Commonwealth of Australia copyright. Reproduced by permission.)

يبيّن الجدول ٢.٥ نسبة الأشخاص الذين أبدوا رغبةٍ في أن تزيد الحكومة إنفاقها على حقائب العمل هذه نفسها. يعكس عمود الأرقام الأول نسبة مؤيّدي الزّيادة، إذا كانت هذه الزيادة تقع على عاتقهم. أمّا العمود الثّاني، فيظهر نسبة مؤيّدي الزيّادة إذا لم تتوجّب عليهم أيّة دفوعات.

**الجدول ٢.٥ نسبة المُجيبين الرّاغبين في زيادة الإنفاق الحكومي في حقائب العمل المختارة**

| | عند وجوب الدّفع | عند عدم الدّفع |
|---|---|---|
| النّقل العام | ٥٠ | ٥٩ |
| الشّرطة، والقانون والنّظام | ٧١ | ٧٧ |
| الطّرقات | ٦٧ | ٦٨ |
| الدّفاع القومي | ٣٨ | ٣٤ |
| القطاع الطبيّ والاستشفائي | ٨٥ | ٨٣ |
| التّربية | ٧٤ | ٨٣ |
| تأمين المساكن | ٤٨ | ٥٠ |
| البطالة | ٢٣ | ٣٠ |
| المعاش التّقاعدي | ٥٥ | ٦٢ |
| المساعدة الأسرية | ٦٣ | ٧١ |
| المساعدة الصّناعية | ٥٢ | ٥١ |

Source: Extracted from Glenn Withers, David Throsby and Kaye Johnston (1994), *Public Expenditure in Australia*, Economic Planning Advisory Commission Paper No. 3, Canberra: Australian Government Publishing Service, p 38. (Commonwealth of Australia copyright. Reproduced by permission.)

### ⌘ *سؤال للمناقشة*

**ليست الإجابات في الجدولين السّابقين منفصلة على أساس نوع الجنس.**

**كيف كانت الإجابات لتختلف بين رجلٍ وامرأة برأيك؟ ولماذا؟**

يوفّر التّعليق السادس والعشرون، عبر الاعتماد على تقنيّة مجموعات التّركيز النّوعيّة، تقديراً للإفادة قائماً على الفصل بين الجنسين، يتناول النّساء الفقيرات في مدن سريلنكا وأريافها.

## التّعليق ٢٦ تقدير المستفيدين لتأمين الخدمات الصحيّة في سريلنكا

تمّ تنظيم جلسات جماعية صغيرة، ضمّت مجموعتين من النّساء الفقيرات، المدينيّات منهنّ والرّيفيّات، لمناقشة مشاكلهنّ وحاجاتهنّ، وملاحظة الوقع الذي خلّفته النّساء على برامج التّنمية طيلة عقدين.

**المجموعة المدينيّة**

شدّدت النّساء في هذه المجموعة على المشاكل الاجتماعية والأسريّة، لا سيّما تأثير استهلاك المخدّرات على الأسرة، في إطار الضّعف في تطبيق القوانين.

كما لقيت المصادر التي تشكّل خطراً على الصّحة اهتماماً كبيراً، كالمياه الرّاكدة في الأقنية، والنّفايات السّامة، وأفواج البعوض الكثيفة، وغياب المراحيض. وقد أدّت العوائق القانونية في وجه تأمين المنازل

إلى اكتظاظ السّكان. صحيحٌ أنّ المنشآت التّربوية متوفّرة، إلا أنّ فقر النّساء حال دون ارتيادهنّ "مدارس جيّدة"، ونيل تدريبٍ مهنيّ. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنّ الوظائف المستقرة كانت بعيدة عن متناولهنّ، مع العلم أنّ إمكانيّاتهنّ الماليّة لا تسمح لهؤلاء النّسوة بالعمل لحسابهنّ الخاصّ. وقد ضمّت لائحة المخاوف أيضاً الاغتصاب والتّحرّش الجنسي في الأماكن العامّة.

**المجموعات الرّيفيّة**

اعتبرت المجموعة أنّ الاغتصاب، واستغلال الأطفال، وإدمان الكحول، هي أفعال تتطلّب عقوبةً قاسية. وقد أعلنت النّساء عن ضرورة زيادة الوعي العامّ تجاه عواقب انحلال رابط الزّواج، ونظام الدّوطة، وصورة المرأة السّلبية في الإعلام. أمّا تعاطي المخدّرات، فلم يحتلّ بنداً متقدّماً على لائحة المخاوف، كما فعل لدى نساء المدينة.

وقد وعت الرّيفيات، على نحوٍ دقيق، بؤس وضعهنّ الغذائيّ، وارتفاع نسبة الأمراض، والتّقشف في تعزيز الصّحة العامّة، والافتقار إلى التّربية الصّحية. وقد حالت القيود الاقتصادية دون الاستفادة من المنشآت التّربوية المتوافرة، بشكلٍ كامل، رغم الاعتراف بأنّ التّعليم هو مهد التّنمية الاقتصاديّة. ويعوق التحرّك نحو الأمام عوامل كثيرة، كعمل النّساء الكادح في مجالات عمليّات التّصدير، والرّواتب الزّهيدة، والمدخلات التي لا تناسب العمل لحسابٍ خاصّ.

كانت كلتا المجموعتين مدركتين تماماً للقضايا النّاشئة عن العلاقات الاجتماعية التي لا تساوي بين الجنسين، ضمن الأسرة وخارج نطاقها؛ غير أنّ نساء المدينة الأكثر حرماناً كنّ مضطرات إلى مواجهة بيئة أشدّ قسوة، وقد أبدين اهتماماً أكبر بالمشاكل المباشرة. وشجّعت برامج التّجنيد الاجتماعي على تشكيل المجموعات، ممّا أدّى إلى تطوير حسٍّ بالتّضامن بين هؤلاء النّسوة، وعزّز قدرتهنّ على التّحليل، والاحتجاج، واقتراح المداخلات المناسبة للتّخفيف من مشاكلهنّ.

Source: Extracted from Centre for Women's Research, Sri Lanka(1996), 'Perception of Women in Economically Disadvantaged Families', in *Facets of Change: Women in Sri Lanka 1986-95*, pp 408-414.

### ⌘ تمرين المناقشة

**صمّم تقديراً للمستفيدين بالنّسبة للبرنامج (أو البرامج) الذي تختاره هذه الحكومة. ناقش منهجيّة مقاربتك، واللوجستيّة، والتّكاليف، ونقاط القوّة والضّعف.**

## ٣ تحليل معدّلات الإنفاق العامّ القائمة على الفصل بين الجنسين

يمكن الاعتماد على هذه الوسيلة لتقدير توزيع الإنفاق الحكومي المقرّر من أجل برنامجٍ معيّن، بين الرّجال والنّساء والفتيان والفتيات. على سبيل المثال، يمكن تطبيق هذه الوسيلة القائمة على الفصل بين الجنسين لمقارنة الإنفاق على المدارس الرّسمية، في المراكز المختلفة، بعدد الفتيان والفتيات الذين يرتادونها. بالإضافة إلى ذلك، تتمّ المقارنة بين النّفاقات في المناطق المختلفة، ومستويات حاجات الجنسين المحدّدة، كما تبيّنها المسوح.

تتطلّب هذه الوسيلة مقداراً هائلاً من البيانات الكميّة لتقدير تكلفة الوحدة، حين يتعلّق الأمر بتوفير خدمة حكوميّة معيّنة، فضلاً عن تقدير استخدام الأسر أو الأفراد، حسب نوعهم الجنسي، للإنفاق العام. أمّا في ما يتعلّق بتكلفة توفير الخدمة، فمن الضروريّ أن تقدّم الوكالات الحكوميّة البيانات

عادةً. وبالنّسبة للبيانات الهادفة إلى تقدير مدى استخدام البرنامج، فيمكن الحصول عليها من مصادر متنوّعة كمسوح الأسر التي تجريها الوكالة الإحصائيّة الوطنيّة. في هذا السيّاق، يقدّم التّعليق السّابع والعشرون خلاصةً عن مقاربة لتحليل معدّل الإنفاق العام، قائمة على الفصل بين الجنسين.

التّعليق

## معدّلات الفوائد الفاصلة بين الجنسين: النّفقات الاجتماعية على شؤون نوع الجنس والشّؤون العامّة

**٢٧**

يتضمّن تحليل معدّل الفوائد منهجيّةً تقوم على مرحلتين. أوّلاً، يتمّ تقدير تكلفة الوحدة المتعلّقة بتوفير خدمة حكوميّة معيّنة، استناداً إلى التّقارير الرّسميّة التي تحدّد النّفقات العامّة النّاتجة عن توفير الخدمة المذكورة. ثانياً، يتمّ "دفع" تكاليف الوحدة هذه إلى الأسر التي تُعرف كمستفيدة من الخدمة (عبر مسحٍ للأسر عادةً). ومن شأن الأسر التي تستفيد فعليّاً من خدمةٍ، يموّلها القطاع العام، أن تكسب تحويلاً عينيّاً، يرتبط بطبيعة الإعانة المتوفّرة (مثلاً، الإعانة المخصّصة لكلّ شخصٍ يرتاد المدرسة الابتدائيّة)، وبعدد الوحدات التي تستهلكها الأسرة (أي عدد الأولاد الذين يرتادون حاليّاً مدرسة ابتدائيّة ممّولة حكوميّاً).

من هنا، يحدّد عاملان عامّان كيفيّة توزيع هذه الإعانات المنوطة، أوّلاً، بالنّفقات الحكوميّة عينها، وكيفيّة تخصيصها ضمن كلّ قطاع. فكلّما تدنّت النّفقات، ازداد حجم استرداد التّكاليف الفعليّة، وقلّت الإعانة المتمثّلة بالخدمة التي يتمّ توفيرها. كما يرتبط التّوزيع، ثانياً، بسلوك الأسرة— أي بمن يستفيد من الخدمات التي توفّرها الحكومة.

ولا يحقّ للأفراد والأسر أن يطالبوا بالتّحويل العينيّ المتضمَّن في الإعانة إلا إذا استفادوا من الخدمة (كأن يرسلوا ولدهم إلى مدرسةٍ ابتدائيّة، أو يخضعوا لمعاينةٍ في قسم العيادات التّابع لمستشفى ما). وبالتّالي، يجمع تحليل معدّل الإنفاق مصدرين من مصادر المعلومات: أوّلاً، بيانات حول الإعانات الحكوميّة (المقدّرة على شكل تكلفة الوحدة للخدمة التي يتمّ توفيرها، مطروحاً منها مقدار التّكاليف التي تستردّها الحكومة) الموزّعة على فئاتٍ مختلفة من الخدمات... أمّا المصدر الثّاني، فيتألّف من المعلومات حول كيفيّة استخدام الأفراد والأسر لهذه الخدمات؛ وهي معلومات تتأتّى عن مسوح الأسر عادةً.

أمّا مدى أهميّة الفصل بين الجنسين في تحليل الفوائد، فيرتبط بنوع الفصل الممكن بين الفئات. فمن جهة، يمكن تحديد الخدمات الخاصة بنوع جنس واحد— كتوفير العناية بالمرأة الحامل في قطاع الصّحة مثلاً. وكلّما زادت حصّة النّفقات الصحيّة الإجمالية المخصّصة لهذه الخدمات، ازداد، بدوره، معدّل الفوائد التي تتمتّع بها المرأة. لكن في معظم الحالات، يتعذّر الفصل بين هذه الفئات؛ وبالتّالي، يستفيد كلا الجنسين عادةً من أغلب الخدمات المحدّدة ضمن فئةٍ معيّنة. وقد جرت العادة أن تُقسم الخدمات التّربويّة إلى مراحل ابتدائيّة، وثانويّة، وجامعيّة، فيما يُفصل بين الخدمات الصحيّة على أساس المراكز الصحيّة/العيادات الخاصّة، وخدمة العيادات التّابعة للمستشفيات، والعناية بالمرضى المقيمين في المستشفيات. إلا أنّ ذلك لم يحُل دون بعض الفروقات التي برزت حتّى عند هذا المستوى المشترك بين الجنسين. فحين يتعلّق الأمر بالدّراسة الجامعية، لا تتمتّع الإناث، في العديد من الدّول النّامية، بالفرص نفسها التي تسنح للذّكور. من هذا المنطلق، كلّما ازدادت حصّة النّفقات الحكوميّة المخصّصة للتّعليم الجامعي، تدنّت حصّة نفقات التّعليم التي تحقّ للإناث...

**يشكّل تحليل معدّل الفوائد تمريناً حسابيّاً. فهو يعتبر سلوك الأسر والحكومات مسَلّمة... صحيحٌ أنّ معدّل الفوائد يسلّط الضّوء على المشاكل، إلا أنّه يكتفي بالتّلميح إلى موطن الحلول. من هنا، ينبغي استكمال التّحليل بدراسةٍ معمّقة للعلاقات التي ترسي قواعد السّلوك.**

Souce: Lionel Demery (1996), *Gender and Public Social Spending*: *Disaggregating Benefit Incidence,* Poverty and Social Policy Department, World Bank, Washington, pp 2-4.

حتّى الآن، ما زال الفصل بين تحليلات معدّل الفوائد يتمّ على أساس خمسيات المدخول، عوضاً عن نوع الجنس. فحين يتمّ طرح نوع الجنس، تنبغي إضافته إلى تحليل خمسيات المدخول، لا سيّما وأنّ الدّراسات الحاليّة قد أثبتت أنّ تأثير نوع الجنس يختلف وفقاً للمدخول أو للطّبقة. ففي غانا، على سبيل المثال، كشف تحليل معدّل الفوائد عن أنّ النّساء الفقيرات يستفدن من النّفقات على الصّحة، بقدر ما يستفيد الرّجال الفقراء تماماً؛ غير أنّ نسبة استفادة النّساء، في خمسيات المدخول بالإجمال، تقلّ عندما يتعلّق الأمر بالنّفقات على الأصعدة التّربويّة كافةً. ويبيّن الجدول ٣.٥ أدناه أنّ هذه هي الحال السّائدة في الباكستان وكينيا أيضاً.

**الجدول ٣.٥ معدّل الإنفاق العام على التّربية وفقاً لنوع الجنس**

| الدّولة | النّفقات لكلّ أنثى | النّفقات لكلّ ذكر |
|---|---|---|
| الباكستان | ٢٦ روبية | ٥٦ روبيّة |
| كينيا | ٥٤٣ شلن | ٦٧٠ شلن |

Source: World Bank, quoted in Diane Elson (1997a), 'Gender-neutral, gender-blind, or gender-sensitive budgets? Changing the conceptual framework to include women's empowerment and the economy of care', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat, p 1.

صحيحٌ أنّ تحليل معدّل الفوائد يُعدّ وسيلةً تحليليّة قويّة، غير أنّ بعض الشّوائب تتخلّله، مثل:

- المشاكل المتأصّلة النّاتجة عن توزيع فوائد السّلع والخدمات التي تستهلكها الجماعة، وتقدّمها الحكومة إلى أسرٍ محدّدة، وإلى أفرادٍ ضمن هذه الأسر؛
- عدم تقدير الاختلاف بين قياس الكلفة الماليّة لتأمين خدمةٍ ما، وقياس وقعها الاجتماعي (مثلاً، عدم الاعتراف بالفوائد الاجتماعيّة (المظاهر الخارجيّة) لتعليم النّساء)؛
- عدم تقديم أيّة إشارة إلى الاختلافات بين حاجات النّساء والرّجال، ومتطلّبات كلٍّ فريقٍ في ما يتعلّق بخدماتٍ محدّدة (Elson, 1997f) .

يقدّم التّعليق الثّامن والعشرون مثالاً عن تحليل معدّل الإنفاق العام القائم على الفصل بين الجنسين.

التّعليق

## برامج الحصص الغذائيّة وقسائم الغذاء في سريلنكا

**٢٨**

بموجب برنامج الحصص، قدّمت إدارة مفوَّض الغذاء حصةً نسبيّة من الأرزّ، ودقيق الحنطة، والسّكر، وفقاً لمستوياتٍ مختلفة من الإعانات الماليّة. وقد تسلّم هذه الحصص الشّعبُ بأكمله، على امتداد سنةٍ واحدة (باستثناء من يدفع الضّريبة على الدّخل)؛ كما توفّرت الإعانات المكوّنة من الأرزّ والدّقيق وأعشاب الدهال وحليب الأطفال في السّوق المفتوحة، لمعظم هذه الفترة أيضاً.

تكوّنت الإعانة الغذائيّة النّاتجة عن هذه العمليّات من إعانة المستهلك الغذائيّة الموزّعة خلال برنامج الحصص، وفي السّوق المفتوحة، بالإضافة إلى إعانة المنتج المتعلّقة بالأرزّ. وقد حاولت الحكومة إدارة الإعانات الغذائيّة من خلال تقديم الإعانات المتداخلة، مع تنويع كميّة المواد الممنوحة وأسعارها.

في كانون الثّاني/يناير ١٩٧٨، تمّ حصر برنامج الحصص في ٦٨٥٧ مليون نسمة، ضمن الأسر التي تتلقّى مدخولاً سنويّاً يقلّ عن ٣٦٠٠ روبية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٧٩، انتهى البرنامج، واستبدل بقسائم الغذاء والكيروسين التي تستهدف المجموعة نفسها، إنّما مع تغطيته ٧٢٥٩ مليون نسمة.

لكنّ لائحة المستفيدين من الإعانات لم تشهد إضافاتٍ بعد العام ١٩٨٠؛ وبالتّالي تمّ إقصاء كلّ المواليد الجدد والأسر التي عانت تدنّياً لاحقاً في مدخولها. في العام ١٩٨٥، تمّت مراجعة لائحة المستفيدين من القسائم الغذائيّة، ممّا أدّى إلى إدراج "قانون التّخفيف من الفقر" في البرنامج، البعيد كلّ البعد عن أيّ هدف تغذية.

تحدّدت قيمة القسائم، في المقام الأوّل، سعياً لتقديم سلّة السلع نفسها التي كان يتسلّمها المستفيدون من الحصص في ذلك الوقت. غير أنّ أسعار السلع الغذائيّة الأساسية التي تؤمّنها الإعانة شهدت، في كانون الثّاني/يناير ١٩٨٠، تحليقاً حاداً في قيمتها، مواظبةً على الارتفاع تدريجاً، بشكلٍ يقضي شيئاً فشيئاً على القيمة الفعليّة للتّحويل الماليّ. وتجدر الإشارة إلى أنّ الحكومة قد حافظت على الإعانة المتبقية والخاصّة بحليب الأطفال، مع توقيف إمداد السلع الغذائية الأخرى عمليّاً.

رغم النّمو الاقتصادي السّريع بين ٨١/١٩٨٠ و٨٦/٨٥، ومعدّله ٥,٢٪ سنويّاً، فقد أدّى التدهور المتواصل لقيمة القسائم الفعليّة، وانخفاض مداخيل الفقراء إلى نقصٍ حادّ في السعرات الحراريّة يعانيه الشّعب الفقير.

مع أنّ بيانات مسح وضع المستهلك الماليّ تظهر أنّ الاستهلاك اليوميّ لكلّ فردٍ يتمّ وفق مستوياتٍ مناسبة عامّةً (٢٢٨٣ سعرة حراريّة في ٧٩/١٩٧٨، و٢٢٧١ في ٨٢/١٩٨١ مثلاً)، إلا أنّ استهلاك كلّ فرد للسعرات الحرارية تدهور حتّى ١٨٣٤ سعرة في ١٩٧٩/١٩٧٨، و١٨٦٥ في ١٩٨٢/١٩٨١، عند تناول الأربعين بالمائة الأشدّ فقراً من السكان... وقد بلغ أدنى عُشر من السّعرات الحراريّة مستوىً لم يسبق له مثيلٌ هو ١١٨١ من السعرات لكلّ فردٍ، يوميّاً...

في المقابل، زادت النّسبة المتبقيّة من السكان، والبالغة ٦٠٪، استهلاكها اليوميّ من ٢٥٧٤ إلى ٢٧٠٠ سلعة حراريّة لكلّ فردٍ، خلال تلك السّنتين... ففي ٧٠/١٩٦٩، حين كان نظام الحصص مطبّقاً، بلغ استهلاك كلّ فرد، ضمن الأربعين بالمائة الأشدّ فقراً، ٢٠٦٤ سعرة حراريّة يوميّاً، فيما بقيّة السّكان يستهلكون ٢٣٥٢ سعرة حراريّة...

لعلّ النّساء والفتيات في هذه الأسر قد تحمّلن الوطأة العظمى من النّقص الغذائي المتزايد، في

ثمانينات القرن العشرين، وفقاً لدرجات سوء التّغذية العالية السّائدة بين أوساط التّلميذات، والفتيات الأصغر سنّاً، والنّقص الملحوظ في أوزان الرضّع الذين تملك أمّهاتهم مدخولاً ضئيلاً.

Source: P. Alailima (1997), *Poverty and Unemployment in Sri Lanka,* Colombo: Department of National Planning, Ministry of Finance and Planning, pp 6-7.

### ⌘ *سؤال للمناقشة*

**ما هي مراحل تحليل معدّل الفوائد بالنّسبة لسياسة المساعدة الغذائيّة التي تتبدّل بمرور السّنوات في سريلنكا؟**

## ٤ تحليل معدّل الضّرائب على أساس الفصل بين الجنسين

تفحص هذه التّقنيّة جزء الإيراد المتعلّق بفرض الضّرائب. وهي تتناول الضّرائب المباشرة وغير المباشرة على حدّ سواء، وتحسب مقدار الضّرائب التي يدفعها مختلف الأفراد أو الأسر. كما أنّها تتطلّب بياناتٍ حول مخطّطات المدخول والإنفاق، يتمّ الحصول عليها عادةً من مسوح الأسر، ووكالات جمع الإيرادات. أمّا الحدّ الذي يصطدم به التّحليل، فهو افتراضه أحياناً أنّ أفراد الأسرة يقتسمون المدخول بالتّساوي في ما بينهم، بينما تبيّن العديد من الدّراسات أنّ هذا لا يحدث غالباً.

يقدّم التّعليق التّاسع والعشرون مثالاً عن تحليل معدّل الضّرائب بالنّسبة لموازنة مراعية لنوع الجنس.

التّعليق **الضّريبة على القيمة المضافة في جنوب أفريقيا**

**٢٩**

**رغم أنّ النّساء لا يدفعن نسبة كبيرة من إجمالي الضّرائب، إلا أنّ القاعدة الضّريبيّة الضيّقة، ومميّزات توزيع المدخول والوظائف، أثبتت أنهنّ يتحمّلن عبء الضّرائب غير المباشرة بشكلٍ غير متجانس...**

**تعتبر الضّريبة العامة على المبيعات، والضّريبة على القيمة المضافة، ضريبتين ارتداديتين تؤثّران على أصحاب المدخول الأدنى أشدّ تأثير، لا سيّما وأنّ نسبة مدخولهم التي تتّخذ شكل ضريبةٍ مدفوعة تفوق النّسبة التي يدفعها أصحاب المداخيل الأعلى، نسبيّاً. في الوقت الحاليّ، يبلغ معدّل مجموعة من المواد الغذائية الأساسيّة صفراً، وهي: الخبز الأسمر، ووجبة الذّرة، والحبوب المجفّفة، وبودرة الحليب، والأرزّ، والخضروات، والفواكه...**

**تقدّر وزارة الماليّة تصوّراتها بالنّسبة للإيراد الذي ستجمعه، ولوقعه على الأسر، ممّا يكشف عن الطبيعة الارتدادية القويّة لضريبة القيمة المضافة، بشكلٍ لا لبس فيه. ويبيّن الجدول أدناه أنّ أصحاب المداخيل الزّهيدة جدّاً يخصّصون ٩٪ من المدخول الأسري لضريبة القيمة المضافة (مع الأخذ بعين الاعتبار أنّ مدخول الأسرة يصل إلى ١٠٢٥٠ روبيّة سنويّاً). أمّا أصحاب الدّخل العالي جدّاً (أي ما يزيد عن ٣٢٨ ألف روبيّة سنويّاً)، فيدفعون ٥,٤٪ كضريبة على القيمة المضافة، بمعدّلها الرّاهن يضاف إليه المعدّل المساوي للصّفر.**

***النّسبة المقدّرة للمدخول الأسري المنفقة على ضريبة القيمة المضافة***

| مدخول زهيد جدّاً | مدخول زهيد | مدخول متوسّط | مدخول عالٍ | مدخول عالٍ جدّاً |
|---|---|---|---|---|
| ٪ ٩,٠ | ٪ ٧,٣ | ٪ ٧,٤ | ٪ ٧,١ | ٪ ٥,٤ |

Source: Trudi Hartzenberg (1996), 'Taxation' in Debbie Budlender (editor), *The Women's Budget*, Cape Town: Institute for Democracy in South Africa, pp 218-233.

# ٥ تحليل وقع الموازنة على استخدام الوقت استناداً إلى الفصل بين الجنسين

هذه هي طريقة لتحليل العلاقات بين الموازنة الوطنية وطريقة استخدام الوقت ضمن الأسر. وهي تفحص إلى أيّ مدى تعتمد الموازنات على العمل غير المأجور، كالاعتناء بالأولاد والمسنّين والمرضى، وتأمين الوقود والماء، وإعداد الطّعام، وتنظيف المنزل وهكذا دواليك. كما يرتبط التّحليل بتوفّر الدّراسات حول استخدام الوقت. غير أنّ هذه الدّراسات نادراً ما تُجرى على الصّعيد الوطني في الدّول النّامية، بل تتوفّر أحياناً بشكل حالةٍ للدّراسة. ومع أنّه من الضّروريّ أن تجري الوكالة الإحصائيّة الوطنيّة الدراسة الوطنيّة حول استخدام الوقت، إلا أنّ التّحليل اللاحق يمكن أن يتمّ من داخل الحكومة وخارجها.

يقدّم التّعليق الثلاثون مناقشة حول تقسيم استخدام الوقت على أساس نوع الجنس، فضلاً عن تبعاته بالنّسبة لسياسات التّخفيف من الفقر.

**التّعليق ٣٠ هل يُعدّ الوقت مصدر قوّة؟**

**كشفت دراسات استخدام الوقت أنّ النّساء، في كلّ دولةٍ تقريباً، ينفقن ساعاتٍ في العمل المأجور وغير المأجور، يفوق الوقت الذي ينفقه الرّجال. وقد بيّن *تقرير التّنمية البشريّة* الصّادر عام ١٩٩٥، عن برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي، أنّه، من إجمالي الوقت المنفق على العمل، تشغل النّساء ما معدّله ٥٣٪ منه والرّجال ٤٧٪. ومع زيادة الطّلب على أوقات عمل النّساء، يتشاركن في العمل مع بناتهنّ وغيرهنّ من الأولاد، لكنّ أعباء المهام المنزليّة نادراً ما تقع على عاتق الرّجال.**

**من شأن بعض الظّروف، من جهةٍ، أن تزيد من مقدار الوقت المتوفّر— كأن يكون مورد المياه قريباً من المنزل، أو تتأمّن وسائل النّقل إلى العمل. أمّا من جهةٍ أخرى، فينقص الوقت المتوفّر ويزداد ضعف النّساء بسبب ظروفٍ أخرى، كالتصحّر والتلوّث.**

**تنمّ أهميّة الوقت بالنّسبة للشّعب الفقير عن تبعات مرتبطة بهذه السياسة. على سبيل المثال، ينبغي على صانعي السياسات أن يعرفوا، حين يعيّنون خطّ الفقر المرتكز على الحدّ الأدنى للمدخول، أنّ هذا الأخير يختلف باختلاف مقدار الوقت المنفق للاعتناء بالأولاد والمرضى، بالإضافة إلى مقدار الوقت المتوفّر لإنجاز الأعمال المأجورة.**

**إنّ السياسات التي تفرض عبئاً ماليّاً على العائلات، كتقليص إعانات العناية الصحيّة، قد تفرض عبئاً زمنيّاً أيضاً – كعواقب إضافية حول القدرة على تفادي الفقر. أمّا السياسات التي تقلّص العبء الزمنيّ المفروض على الفقراء، كتحسين مورد المياه، فيمكن أن تخفّف قيداً شديداً كان يحول دون قدرتهم على تفادي الفقر.**

Source: United Nations Development Programme (1997), *Human Development Report*, New York, p 62. Copyright 1997 by the United Nations Development Programme. Reprinted by permission of Oxford University Press, Inc.

يقدّم التّعليق الحادي والثلاثون مثالاً عن الاختلافات بين الجنسين في استخدام الوقت في ما يتعلّق بالنّشاطات الزّراعية.

| الجدول ب: نسبة الوقت الذي ينفقه رجال سريلنكا ونساؤها على النّشاطات المختلفة | | |
|---|---|---|
| **النّشاط** | **النّساء** | **الرّجال** |
| إعداد الطّعام | ٩٢ | ٨ |
| غربلة الأرز وسلقه | ١٠٠ | ٠ |
| حفظ الطّعام تحسّباً للمجاعة | ٨٠ | ٢٠ |
| تخزين الحبوب عند الحصاد | ٣٠ | ٧٠ |
| إنتاج الفواكه والخضروات للاستهلاك المنزلي | ٨٠ | ٢٠ |
| جلب الماء | ٩٨ | ٢ |
| جمع الحطب | ٦٥ | ٣٥ |
| تدبير شؤون المنزل وفنائه | ٩٥ | ٥ |
| تربية الأطفال | ٩٠ | ١٠ |
| تحميم الأطفال | ٨٠ | ٢٠ |
| رعاية المرضى في العائلة | ٨٥ | ١٥ |

Source: Janet Henshall Momsen (1991), *Women and Development in the Third World*, London and New York: Routledge, p 38.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**إلامَ تشير الدّراسة حول الزّراعة السريلنكية بخصوص العلاقة بين نوع الجنس واستخدام الوقت؟**

**كيف يمكن أن تفيد المعلومات حول استخدام الوقت السياسة الحكوميّة؟**

**كيف تتعلّق الدّراسات حول استخدام الوقت بتحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس في هذه الدّولة؟**

## ٦ إطار السياسة الاقتصاديّة الواعي لنوع الجنس على المدى المتوسّط

من شأن هذا أن يدمج نوع الجنس في النّماذج الاقتصاديّة التي تستند إليها الأطر الاقتصاديّة على المدى المتوسّط، هادفةً إلى التّأثير على الموازنات المقبلة. ومن سبل دمج نوع الجنس في النّماذج:

- الفصل بين المتغيّرات حيث يكون نوع الجنس قابلاً للاستعمال؛
- دمج حسابات المدخول الوطني والمدخول الأسري التي تعكس العمل غير المأجور؛
- تغيير الافتراضات المتضمنة حول البنية الاجتماعية والمؤسّساتية في المجتمع، وحول كيفية سير الاقتصاد.

تمّ تشكيل النّماذج الاقتصاديّة على المدى المتوسّط وفق مستويين. فعلى المستوى الأكثر عموميّة، يتمّ تشكيل الاقتصاد بأسره، ممّا يتضمّن متغيّرات كمعدّلات النموّ، وعجز الموازنات، والتضخّم الماليّ، والفوائد، والعمالة. ما زال هذا العمل في مراحله المبكرة (Cagatay, Elson and Grown 1995).

أمّا على مستوى أكثر تفصيلاً– وهو المستوى الأكثر تعلّقاً بأهداف الموازنة المراعية لنوع الجنس على الأرجح– فتتوفّر النّماذج التي تتناول حصص الموازنة على امتداد سنوات عدّة، ضمن الإنفاق الإجمالي الذي يتوقّعه النّموذج العام. على سبيل المثال، يرتكز تشكيل النّماذج، في ميدان التّربية، على عدد التّلاميذ المتوقّع ونسبة التّلاميذ على المعلّمين. أمّا في ميدان الصّحة، فيرتكز على عدد المرضى الذي يُتوقّع أن يعالجه نظام الصحة العامّة، ومعدّل عدد زيارات كلّ مريض. تجدر الإشارة إلى أنّ هذه المتغيّرات قد تخضع لتحليل نوع الجنس. إلا أنّ التّحليل يتطلّب مهارات على مستوى عالٍ نسبيّاً في تشكيل النّماذج، والوصول إلى البيانات الاقتصاديّة المفصّلة.

## ٧ بيان الموازنة الواعي لنوع الجنس

إنّه بيانٌ، أو تقرير، تعدّه كلّ حقيبة وزاريّة حكوميّة للتدقيق في حسابات سياساتها، وبرامجها، والموازنات المتعلّقة بها. إبّان عمليّة تطوير هذا البيان، يتمّ استخدام المواد أو الوسائل المناقشة أعلاه. فيُعتبر بيان الموازنة المراعي لنوع الجنس تقريراً حسابياً تعدّه الحكومة في ما يتعلّق بأهداف إرساء المساواة بين الجنسين. أمّا بقيّة هذه الوثائق، فستركّز بمعظمها على كيفية تطوير بيان موازنة مراعٍ لنوع الجنس.

# إدخال مفهوم الرّعاية في الاقتصاد
# Putting care into the economy

يجب أن يتعمّق تحليل الموازنة المراعي لنوع الجنس في تأثير السياسات الحكومية، وتوزيع حصص الموارد، على النّشاطات غير المأجورة التي تمارسها الأسرة والقطاع الجماعي.

يميل الرّجال والنّساء إلى أداء أدوارٍ مختلفة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ولا تظهر حدّة هذه الاختلافات ملياً إلا عند أداء المهام الأسريّة. شيئاً فشيئاً، أخذ الطّابع الإنتاجي للكثير من الواجبات المنزليّة يكتسب المزيد من التّقدير. ولا يخفى على أحدٍ أنّ الأسر هي أساس الكثير من نشاطات الرّعاية المتعلّقة بالأولاد، والمسنّين، والمرضى، والعاجزين.

يلقى الجهد النّسائي اهتماماً واسعاً في ميدان الرّعاية، والميادين الأساسية التي تؤدّي إلى تكاثر اليد العاملة العتيدة، إلى جانب عدّة أمورٍ أخرى. فمن الممكن أن تدعم العديد من السياسات الحكوميّة، وحصص الموارد، نشاطات الأسر الرعائيّة والإنتاجيّة، بشكلٍ مباشر وغير مباشر، أو تعجز عن دعمها. في هذا السياق، تقدّم هذه الفقرة مقدّمة وجيزة حول التطوّرات الدوليّة في ميدان قياس نشاطات الأسر من أجل الاقتصاد، وتحويلها إلى مفاهيم ونظريّات.

## مهام الأسرة في نظام الحسابات الوطنية

بهدف أداء الموازنات الحكوميّة لوظائفها، فقد صيغت بناءً على افتراضاتٍ حول المواد القيّمة، وعناصر المخرجات والعمل. باختصار، ترتكز الموازنات الحكوميّة والسياسات التي تموّلها على مفاهيم خاصّة بماهيّة الاقتصاد، وكيفيّة قياسه.

جرت العادة أن يتمّ قياس القيمة والمخرجات والعمل بواسطة إجمالي النّاتج القومي، وغيره من إجماليّات الاقتصاد الكليّ، كالاستثمار والتّوفير، والصّادرات والواردات، فضلاً عن الإنفاق والإيرادات الحكومية. تجدر الإشارة إلى أنّه يتمّ إنتاج هذه السّلع والخدمات ومقايضتها في محيط السّوق، أي أنّها نشاطاتٌ تتطلّب الدفع إمّا نقداً وإمّا سلفاً. في هذا المنظور، تعتبر نشاطات الأسر والجماعات وأعمالها غير المأجورة ذات نتائج بسيطة، أو لا تذكر، على السياسة الاقتصاديّة والاجتماعية. غير أنّ هذا الرّأي جوبِهَ بتشكيكٍ متزايد، وسرعان ما كشف عن خطئه. مثلاً، في معرض تحليلٍ شامل أجرته "مارلين وارنغ" عن نظام الأمم المتّحدة للحسابات الوطنيّة، فقد درست العمل الذي يؤمّن مورد الرزق، والبيئة، وتدبير شؤون المنزل. وقد استخدمت مثالاً مثيراً للاهتمام عن فتاةٍ من زمبابوي تدعى "تنداي"، يبدأ كدحها اليوميّ عند الرّابعة صباحاً، وينتهي في التّاسعة مساء. رغم ذلك، فهي تعتبر "غير منتجة، وعاطلة عن العمل، وغير ناشطة اقتصادياً. ووفقاً للنّظام الاقتصادي الدّولي، فإنّ تنداي لا تعمل، وهي لا تشكّل جزءاً من القوّة العاملة" (Waring 1988: 13) غير أنّ "وارنغ" تقارن عمل هذه الفتاة بالعمل المأجور لرجلٍ يتلقى راتباً خيالياً، ويجلس اليوم بأكمله في منشأة عسكريّة قابعة تحت الأرض.

منذ منتصف الثّمانينات وحركة النّساء الدّولية تجذب الاهتمام إلى المشاكل النّاتجة جرّاء إنقاص العمل غير المأجور من القاعدة الإحصائيّة لكلّ دولة. فأوصى مؤتمر الأمم المتّحدة الدّولي الثّاني حول

المرأة بإدراج مساهمات النّساء غير المأجورة في كلّ مجالات التّنمية ضمن الإحصائيّات الاقتصاديّة لدولة ما، بما فيها إجمالي النّاتج المحلّي. فيعني ذلك تحديد مقدار المساهمات غير المأجورة التي تؤدّيها النّساء، بشكلٍ غالب، في مجالات الزّراعة، وإنتاج الأغذية، والتّناسل، والنّشاطات المنزليّة، إلى جانب أمورٍ أخرى.

نحتْ بعض هذه الأفكار نحواً دوليّاً، مع اتّساع نطاق نظام الأمم المتّحدة للحسابات الوطنيّة عام ١٩٩٣. أمّا التّغيير الأعظم، فكان إدراج تقديرات عن القطاع غير الرّسمي كجزءٍ من مخرجات الدّولة وإنتاجها اللذين تمّ قياسهما. وقد اقترح البعض أن يتمّ قياس الأعمال الأسريّة غير المأجورة التي تتّخذ شكل الخدمات المنزليّة والخاصّة، والممارَسة على يد أعضاء الأسرة من أجل استهلاكهم الخاصّ، ضمن حساباتٍ تابعة لكن منفصلة. بالتّالي، بقي جزءٌ كبير من أعمال الأسر غير المأجورة خارج حدود الإنتاج والمخرجات الرّسمية، كما يحدّدها نظام الحسابات الوطنية. وقد أدّى هذا إلى تضاربات في كيفيّة النّظر إلى النّشاطات لأهدافٍ سياسية.

لكن غالباً ما يتمّ تقدير العمل الأسري غير المأجور بفضل دراسات استخدام الوقت في العديد من البلدان. ويجادل العديد من علماء الاقتصاد وصانعي السياسة بأنّ العمل الأسري غير المأجور يتميّز بقيمةٍ عالية، وأنّ السياسات التي لا تأخذه بعين الاعتبار متحيّزة. تجدر الإشارة إلى أنّ التّقديرات في الدّول المتطوّرة تفترض أنّه، في حال دمج العمل غير المأجور، فسيزيد إجمالي النّاتج المحلي بمقدار ضعف قياسه الحاليّ ونصف الضّعف على الأقل. ومن المعتقد أن تشمل مقاييس المخرجات التّقليديّة تقديراً أقل بكثير للنّشاطات الإنتاجية في الدّول النّامية.

## استخدام الوقت

لعلّ الطريقة الأساسية لتأمين بيانات المدخلات من أجل الحسابات المنفصلة تتمّ من خلال دراسة حسن استخدام الوقت. ففي الدّول النّامية، عادةً ما تكون الدّراسات الموجودة محدودة، ومقتصرة على نشاطاتٍ أو مجالاتٍ معيّنة (كالزّراعة)، ومعتمدة على أنظمة التّصنيف غير المعياريّة. غير أنّ الدّول المشاركة في منظّمة التّعاون والتّنمية في الميدان الاقتصادي قد أجرت عدّة دراساتٍ مهمّة. في هذا السياق، يبيّن التّعليق الثّاني والثلاثون بعض نتائج دراسات استخدام الوقت في أستراليا.

## التّعليق ٣٢ التّقديرات الأسترالية لقيمة العمل الأسري غير المأجور

**تعتبر صناعات الاقتصاد الأسري مستهلكةً للوظائف، إجمالاً، بشكلٍ يفوق قطاعات اقتصاد السّوق مجتمعةً. على سبيل المثال، في أستراليا عام ١٩٨٧، أنفقت صناعات السّوق ٢٥٢ مليون ساعة مقابل ٢٨٢ مليون ساعة للصّناعات الأسريّة، وفق قياس السّاعات الأسبوعية لمدخلات العمل. وقد تعدّى العمل غير المأجور العملَ المأجور بـ١٢٪... فتُنفَق ٧٦ مليون ساعة أسبوعيّاً لتحضير الطّعام، و٦٣ مليون ساعة في التّنظيف، و٥٣ مليون ساعة في التّبضع... من هنا، يمكن مقارنة هذه الصّناعات الأسرية الثلاث بأكبر ثلاث صناعات تشهدها قطاعات السّوق: فقد أُنفقت ٤٩ مليون ساعة أسبوعيّاً على البيع بالجملة والمفرّق و٤٣ مليون ساعة على صناعة السلع، و٤١ مليون على الخدمات الاجتماعية.**

Source: Duncan Ironmonger (1996), 'Why Measure and Value Unpaid Work?, *International Conference on the Measurement and Valuation of Unpaid Work: Proceedings*, Statistics Canada, Cat No 89-532E, Ottawa, p 38.

يبيّن الجدول ١.٦ تقديرات عن الاختلافات في استخدام الوقت عند ممارسة الرجال والنّساء الأستراليّين للنّشاطات المتنوّعة.

**الجدول ١.٦ معدّل الوقت بالدقائق الذي يخصّصه الرّجال والنّساء الأستراليّون يوميّاً.**

| النّشاط | النّساء | الرّجال | المعدّل |
|---|---|---|---|
| القوّة العاملة | ٤٢٥ | ٥١٦ | ٤٨٢ |
| الأعمال المنزليّة، ورعاية الأطفال، والتّبضّع | ٣٠١ | ١٧٥ | ٢٤٢ |
| نشاطات خاصّة | ٦٢٨ | ٦٢١ | ٦٢٤ |
| التّربية | ٤٢٥ | ٣٨٤ | ٣٥٤ |
| المشاركة في الخدمات الاجتماعية | ٩٩ | ١٢٥ | ١١٠ |
| النّشاطات الاجتماعية والتّرفيهيّة | ٣٤٥ | ٣٥١ | ٣٤٨ |

Source: Compiled from Australian Bureau of Statistics (1994), *How Australians Use Their Time*, Revised Publication, Canberra: Australian Bureau of Statistics, p 20.

### ⌘ *سؤال للمناقشة*

**ما هو معدّل نسبة الوقت الذي ينفقه الرجال والنّساء الأستراليّون على النّشاطات المتنوّعة؟**

**ما هي التّبعات السياسية لتقسيم العمل هذا؟**

تبيّن الدراسات حول استخدام الوقت أنّ الزّواج يملك تأثيراً ملحوظاً على الوقت الذي ينفقه الرّجال والنّساء من أجل ممارسة النّشاطات المنزليّة غير المأجورة. في هذا السياق، يمكن العودة إلى التّعليق الثالث والثّلاثين.

التّعليق

## تأثير الزّواج على استخدام الوقت لدى الرّجال والنّساء الأستراليين

**٣٣**

رغم أنّ كلّ شريكين ارتبطا حديثاً ينسجان آمالاً كبيرة حول المشاركة والرّعاية المتبادلة في كنف الزّواج، إلا أنّ مسحاً حول استخدام الوقت أثبت أنّ هذه الآمال سرعان ما تخبو، حين يتعلّق الأمر بالواجبات المنزليّة. فلا يخفى على أحد أنّ تأثير الزّواج متعارض تماماً بالنّسبة للرّجال والنّساء. فبعد الزواج، تخف ممارسة الرّجال المتزوّجين لمهامٍ كالطّهي والتّنظيف وغسل الملابس، فيما يزداد الوقت الذي تكرّسه المتزوّجات لهذه المهام عينها ازدياداً هائلاً. وبالمقارنة مع عازبةٍ تعيش بمفردها، فإنّ المتزوّجة التي تماثلها سنّاً تنفق وقتها، أكثر بـ ٤٠٪ من الأولى لتعدّ الطعام، و١٧٪ لتنظيف المنزل، و٣٧٪ لغسل الملابس. ونسجاً على المنوال نفسه، تواجه النّساء اللواتي يعشن في أسرٍ مشتركة، إثر زواجهنّ، ازدياداً في المهام المنزليّة؛ فيتضاعف الوقت الذي ينفقنه على غسل الملابس، ويزيد وقت التّنظيف بـ٧٣٪، فيما يزداد وقت إعداد الطّعام بـ٤٩٪. أمّا الزيادة القصوى التي ستواجهها العروس، في ما يتعلّق بالأعباء المنزليّة، فهي من نصيب المرأة الوافدة من كنف أسرتها الأصليّة مباشرةً. بالفعل، سرعان ما ستختبر زيادةً في غسل الملابس تبلغ أربعة أضعاف، وفي أوقات التّنظيف والطّهو، المذكورة سابقاً، تبلغ ضعفين.

Source: Michael Bittman and Jocelyn Pixley (1997), *The Double Life of the Family: Myth, Hope and Experience*, Sydney: Allen and Unwin, pp 105-6

**الرّسم ١.٦ زواجه وزواجها**

Source: Office for the Status of Women(1991), 'Marriage: a bigger step for some', *Selected Findings from Juggling Time*, Canberra: OSW, p 14.

## إنشاء النّماذج الاقتصاديّة

بفضل الطّرق الجديدة لقياس الاقتصاد، كالدّراسات التي تتناول استخدام الوقت، برزت قضايا نوع الجنس للعيان، ممّا ألقى بتبعاتٍ مهمّة على السياسات وطرق توزيع الموارد المخصّصة لها. ويقتضي تغيير كيفية قياس الاقتصاد تغيير نماذج الاقتصاد الكليّ أيضاً، ممّا يؤدّي بدوره إلى تعديل مفهوم النموّ الاقتصادي.

جرت العادة أن تتعامل مقاييس الاقتصاد ونماذجه مع الأسرة على أنّها سوق استهلاك في المقام الأوّل. غير أنّ الاتّجاهات الجديدة في علم الاقتصاد الكليّ تعترف بأنّها تساهم في الإنتاج أيضاً. فمن أهمّ نشاطات الأسر هي إنتاج السلع والخدمات التي يشكّل جزءٌ كبير منها مكوّنات اقتصاد الرعاية.

## اقتصاد الرّعاية

يمكن تجسيد اقتصاد الرعاية ضمن التّفكير الذي يعتمده الاقتصاد الكليّ، من خلال استعمال نموذج مبسّط لمخرجات اقتصادٍ معيّن. في نموذج التدفّق الدّائريّ هذا، المبيّن في الرسم ٢.٦، تظهر المخرجات الوطنيّة كناتجٍ عن تفاعل القطاعات الثلاثة: ***اقتصاد سلع القطاع الخاصّ، واقتصاد الخدمة العامّة، واقتصاد الأسرة والرعاية الاجتماعية***. من هنا، يعتمد تشكيل الثروة في دولةٍ ما على مخرجات القطاعات الثلاثة.

**الرّسم ٢.٦ التّكافل بين الاقتصادين المدفوع وغير المدفوع**

Source: Diane Elson (1997), 'Gender-Neutral, Gender-Blind, or Gender-Sensitive Budgets?: Changing the Conceptual Framework to Include Women's Empowerment and the Economy of Care', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures in the Context of Economic reform*, London: Commonwealth secretariat, p 9 and Susan Himmelweit (1998b), ' The need for gender impact analysis', in Sarah Robinson(editor) *The Purse or the Wallet?*, Proceedings of a seminar of The Women's Budget Group held on 12th February, London, p 7.

تنتج قطاعات الاقتصاد الثلاثة أنواعاً مختلفة من السّلع والخدمات، وهي تتميّز بقيمٍ ومحفّزات مختلفة. ويقدّم التّعليق الرّابع والثلاثون وصفاً عن هذه القطاعات المتنوّعة.

التّعليق **اقتصاد الرّعاية**

**٣٤**

ينتج **اقتصاد سلع القطاع الخاص** سلعاً وخدمات موجّهة نحو السّوق، ردّاً على حافز الرّبح في المقام الأوّل... أمّا **اقتصاد الخدمة العامّة**، فينتج بنى تحتيّة اجتماعية ومادّيّة، تستخدم للاستهلاك والاستثمار في اقتصاد السّلع واقتصاد الرّعاية... ويعتبر اقتصاد الخدمة العامّة موجّهاً نحو السّوق، إلى درجة أنّ موظّفيه يتلقّون رواتب؛ وهو يؤمّن تمويله من خلال الضّرائب، والرّسوم المفروضة على المستفيدين من هذا القطاع، والاقتراض (وأحياناً من خلال زيادة في الاعتماد الماليّ). وتجدر الإشارة إلى أنّه أقل توجّهاً نحو السّوق من اقتصاد السلع، نظراً إلى أنّه يقدّم العديد من الخدمات مجّاناً، عند مرحلة الاستهلاك...

ينتج **اقتصاد الرعاية** السّلعَ والخدمات الموجّهة نحو الأسرة والجماعة، كجزءٍ من عمليّة رعاية الشّعب. صحيحٌ أنّ العمل في اقتصاد الرّعاية ليس مأجوراً، إلا أنّه قد يتلقى دعماً من خلال حوالاتٍ ماليّة حكوميّة (كمعاشات التّقاعد وإعانات الأطفال)... من هنا، تجدر الإشارة إلى أنّ الأمم المتّحدة قد اعتمدت مبدأ إقصاء هذا الاقتصاد من نظام الحسابات الوطنيّة التّابع لها. ومع أنّ الرّجال والنّساء يعملون جميعاً في اقتصاد الرّعاية، غير أنّ هذا الأخير يكثّف اعتماده نسبيّاً على العمل النّسائي إجمالاً. ولا يساهم اقتصاد الرعاية في رفاهة الأفراد الذين يتلقون الرعاية وحسب، بل في نشاطات اقتصاد السّلع واقتصاد الخدمة العامّة أيضاً، عبر توفير الموارد البشريّة، والمحافظة على الهيكليّة الاجتماعية (أي تزويد اقتصاد السلع واقتصاد الخدمة العامّة بما يسمّيه بعض علماء الاقتصاد برأس المال البشري والاجتماعي). ويختلف حجم القطاعات الثلاثة النسبيّ وفقاً لمستوى استراتيجية التّنمية والاقتصاد المتّبعة.

Source: Diane Elson(1997), 'Gender-Neutral, Gender-Blind, or Gender-Sensitive Budgets?: Changing the Conceptual Framework to Include Women's Empowerment and the Economy of Care' , *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat, pp 8-9.

مع أنّ قطاعات الاقتصاد الثلاثة يعتمد الواحد منها على الآخر، لكن هذا الاعتماد المتبادل لا يُعترف به على نطاقٍ واسع. ففيما يسجّل البعض غالباً اعتماد القطاع العامّ على الثّروة التي ينتجها القطاع الخاص، إلا أنّه كثيراً ما يغضّ النّظر عن اعتماد القطاعين الآخرين على القرارات التي يتّخذها قطاع الرعاية غير المأجور. (لمناقشةٍ أكثر تفصيلاً، الرّجاء العودة إلى: Elson 1998, 1997a و Himmelweit 1998b ).

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**أعطِ أمثلة عن كيفيّة تأثير انخفاض الإنفاق الحكومي المخصّص لحقائب عمل معيّنة على اقتصاد "الرّعاية".**

**ما هي العوامل التي يمكن أن تأخذها النّساء بعين الاعتبار عند اتّخاذهنّ قراراتٍ بالمشاركة في النّشاطات المدرّة للمداخيل؟**

Section 7

القسم السّابع

# Preparing a gender-sensitive budget statement

# تحضير بيان للموازنة المراعية لنوع الجنس

يتواصل تحليل الموازنة المراعي لنوع الجنس على أساس التمكّن من تصنيف النّفقات والإيرادات الحكوميّة، فتطبيق الأدوات والتّحاليل المفصّلة في القسمين الخامس والسّادس. ويوفّر تصنيف النّفقات والإيرادات هيكليّة مفاهيميّة لتطوير بيانٍ للموازنة المراعية لنوع الجنس.

## موازنات نوع الجنس: هيكليّة الإنفاق العام

تؤثّر النّفقات الحكوميّة على الرّجال والنّساء إمّا بطريقةٍ مباشرة، عن طريق التّخطيط، وإما بطريقةٍ غير مباشرة كجزءٍ من السياسات العامة. وبهدف تحديد وقع النّفقات الحكوميّة على النّساء والفتيات، ينبغي أخذ ثلاث فئات من النّفقات بعين الاعتبار. فتكوّن هذه الفئات كلّها نسبة ١٠٠٪ من نفقات الموازنة.

### فئات الإنفاق العامّ

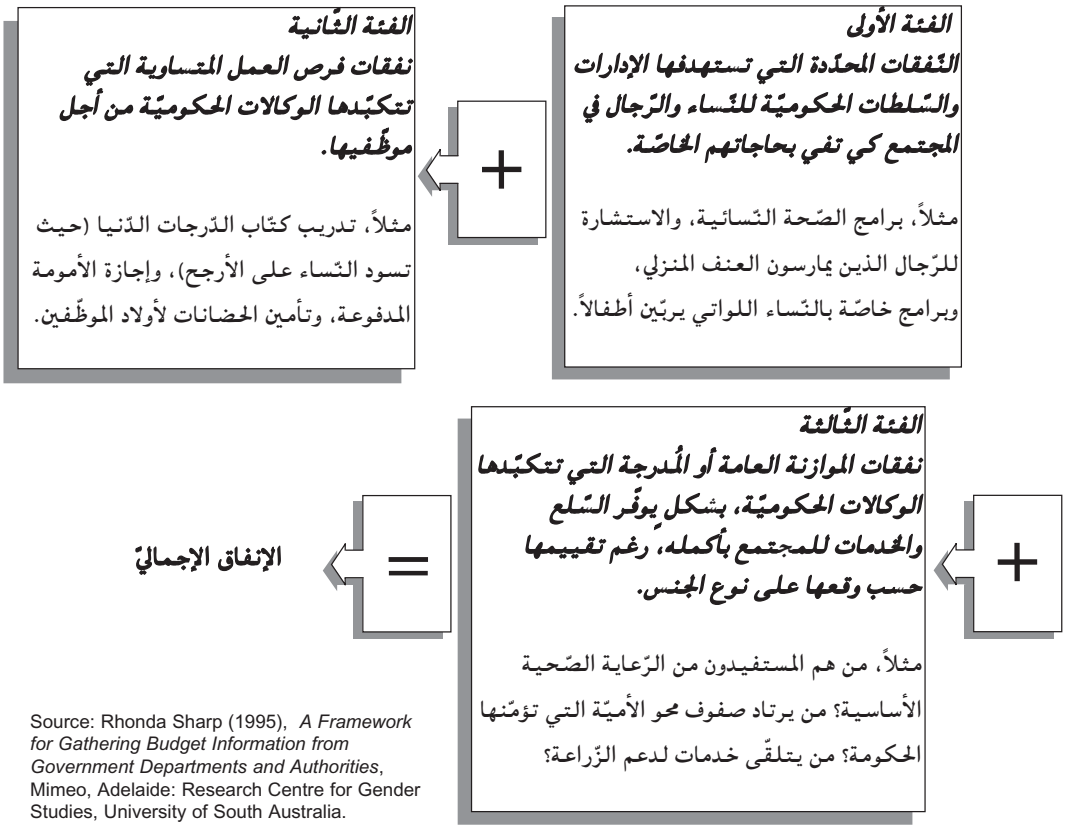


Source: Rhonda Sharp (1995), *A Framework for Gathering Budget Information from Government Departments and Authorities*, Mimeo, Adelaide: Research Centre for Gender Studies, University of South Australia.

تفترض الأدلّة أنّ الأكثريّة السّاحقة من النّفقات الحكوميّة (أكثر من ٩٩٪) تصبّ في الفئة الثّالثة. صحيحٌ أنّ العديد من الحكومات تملك برامج لاستهداف النّساء والرّجال (الفئة الأولى والثّانية)، إلا أنّ الموازنة الحكوميّة الإجماليّة تخصّص لها حيّزاً بسيطاً، وغالباً ما يتمّ وضعها للإيفاء بحاجةٍ على المدى القصير.

تبيّن الأمثلة التّالية كيف تعكس الموازنات المراعية لنوع الجنس فئات النّفقات الثلاث. فلا تشكّل هذه الأمثلة "أفضل الممارسات"، ولكنّها مجرّد محاولات لإثارة النّقاش حول كيفية المباشرة بموازنة مراعية لنوع الجنس في دولةٍ محدّدة.

يصوّر التّعليق الخامس والثّلاثون كيف تمّ استخدام فئات النّفقات الثلاث في بيانٍ أوليّ عن الموازنة النّسائيّة، في جنوب أستراليا.

التّعليق ٣٥

## جنوب أستراليا: الزّراعة (فئات الإنفاق ١، و٣، و٢)

تقع أكثريّة الممتلكات الزّراعية تحت إدارة شراكاتٍ تتضمّن نساء لعبن، كذلك، دوراً فعّالاً في إدارة ممتلكاتٍ كثيرة وتدبيرها. واعترافاً من وزارة الزّراعة بمساهمة المرأة في المجتمع الرّيفي والاقتصاد، فقد التزمت بتحسين حقّ وصول الرّيفيّات إلى المعلومات، ومشاركتهنّ في صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، تروّج الوزارة للمبادىء والممارسات الخاصّة بفرص العمل المتساوية؛ كما أنّها تعمل بفعاليّة لتحسين فرص العمل للنّساء العاملات في الوزارة. أمّا البرامج الوزاريّة وحصص الموازنة، فموزّعة كالتّالي:

| البرنامج | ١٩٨٨—١٩٨٩ (ثلاثة أصفار)$ | ١٩٨٩—١٩٩٠ (ثلاثة أصفار) |
|---|---|---|
| سياسة الصّناعات الزّراعية | ٦٦,١٨٦ | ٦٢,٧٠١ |
| صناعات المحاصيل الزّراعية | ٩,٨٥٣ | ١١,٠٥٦ |
| صناعات المحاصيل الجنائنيّة | ٤,٠٦٨ | ٤,٥٧٨ |
| الصّناعات الحيوانيّة | ١٥,٣٧٢ | ١٦,٥٤٩ |
| إدارة المزارع ودعم الجماعة الرّيفية | ١,٩٦١ | ٢,٤٥٠ |
| إدارة الموارد الزّراعية | ١٦,٥٥٠ | ١٨,٣٥٠ |
| تخطيط الدّولة للكوارث، وإجراءات المراقبة والإعانات | ٣,٢٠٠ | ٣,٠٧٢ |
| توفير الخدمات الاستشارية وخدمات الكيمياء التّحليليّة | — | ٢,٥١٩ |
| الخدمات والمؤن | ١٢,٨١٧ | ١٢,٩٤٣ |
| المجموع | ١٣٠,٠٠٧ | ١٣٤,٢١٨ |

| **الحصص التي تستهدف النّساء والفتيات تحديداً (نفقات الفئة الأولى)** | |
|---|---|
| **المشروع** | *المكتب النّسائي الزّراعي* |
| **الهدف** | تشجيع الاهتمام والمشاركة في تطوير الحياة الرّيفيّة، لا سيّما الزّراعية منها.<br>تشجيع الفرص التّربويّة والثّقافية على الأصعدة كافة.<br>التّأثير على صنع السياسات على الأصعدة كافة. |
| **القضايا** | تعتبر معظم النّساء في المزارع العائليّة أعضاء في الشّراكات المهنيّة، ويملكن مسؤوليّة تجاه حفظ السّجلات الماليّة؛ مع الإشارة إلى أنّ العديد منهنّ لم يتمتّعن بتدريبٍ رسميّ في إدارة الأعمال. |
| **النّشاط ١** | ندوات للنّساء حول التّخطيط الماليّ ينسّقها المكتب الزّراعي النّسائيّ. |
| **المؤشّر** | خمسة وعشرون مشارك في كلّ ندوة. فقد شارك ما معدّله ٢٢ مشارك لكلّ ندوة في ١٩٨٩—١٩٩٠. |
| **الفعل** | ١٤ ندوة في ١٩٨٩—١٩٩٠. |
| **النّاتج المتوقّع** | المزيد من المهارات والثّقة في قضايا الإدارة الماليّة. |
| **النّشاط ٢** | ورش عمل لتدريب الرّيفيات على استعمال الكومبيوتر، ينسّقها المكتب الزّراعي النّسائي. |
| **الفعل** | ثمانية صفوف أجريت في ١٩٨٩—١٩٩٠. |
| **النّاتج المتوقّع** | استفادة النّساء في الملكيّات الزّراعية من المعلومات حول التّقنيّات الجديدة المتعلّقة بالمهام الزّراعية. |
| **الإنفاق** | ١٩٨٨—١٩٨٩: ٤٢٢٠٠$ ١٩٨٩—١٩٩٠: ٥٠٠٠٠$ |
| **عدد موظّفات الدّوام الكامل المعادل** | ١,٠ |

| **توزيعات الحصص العامّة— وقع النّشاطات الأساسية على الفتيات/النّساء** | |
|---|---|
| **البرنامج** | *الصّناعات الحيوانيّة* |
| **القضايا** | تمثّل الدّرجة الحاليّة للأمراض التي تنقلها الكلاب إلى الأولاد خطراً على صحّة الأولاد، فضلاً على صحّة النّساء اللواتي يُعتبرن المصدر الأساسي للرّعاية. |
| **النّشاط** | دراسة جلد الكلاب الحافل بالدّيدان النّاقلة للأمراض المعدية في الجماعات البدائيّة، ومعدّل انتقال المرض إلى البشر، والأطفال خاصّةً. |
| **المؤشّر** | درجة الأمراض المعدية. |
| **الفعل** | مسح أنواع الأمراض المعدية التي تعانيها الكلاب حالياً في إيرنابيلا، ووضع برنامج لمعالجتها. |
| **النّاتج المتوقّع** | انخفاض الأمراض المعدية بين الكلاب والبشر. |
| **الإنفاق** | ١٩٨٨—١٩٩٨$ - ١٩٨٩—١٩٩٠: ١٥٠٠٠$ |

***تابع***

| | |
|---|---|
| **البرنامج** | *إدارة المزارع ودعم المجتمع الرّيفي* |
| **القضايا** | تعتبر النّساء اللواتي يعملن في المزارع ويعشن فيها هدفاً أساسيّاً لحملات حماية المزارع، سواء لحمايتهنّ الخاصّة أو للمشاكل الصحيّة والأمنية المرتبطة بالمهنة التي يتعرّض لها أعضاء الأسرة الآخرون. |
| **النّشاط** | ندوات حول حماية المزارع في أنحاء الدّولة كافة، ينسّقها المكتب الزّراعي النّسائي، بالتّعاون مع الشّباب الرّيفي ومكتب الزّراعة. |
| **المؤشر** | نسبة المشاركات في النّدوات. |
| **الفعل** | أجريت سبع ندوات في ١٩٨٨—١٩٨٩. لكن لم ينجز بعد عدد من النّدوات في ١٩٨٩—١٩٩٠. |
| **النّاتج المتوقّع** | زيادة الوعي تجاه الحوادث المحتملة في المزارع. |
| **الإنفاق** | ١٩٨٨—١٩٨٩: ٦٠٠٠$ ١٩٨٩—١٩٩٠: ٨٥٠٠$ |
| **عدد موظّفات الدّوام الكامل المعادل** | ٠,١ |
| **البرنامج** | *إدارة المزارع ودعم المجتمع الرّيفي* |
| **القضايا** | الحاجة إلى وصولٍ متساوٍ إلى البرنامج من خلال التّطوير الشّخصي والجماعي، والفرص لتطوير المهارات القياديّة، وتمكين النّساء من لعب دورٍ متساوٍ في النّشاطات الاجتماعية. |
| **النّشاط** | حركة الشّباب الرّيفي في جنوب أستراليا. |
| **المؤشر** | بلوغ نسبة عضوية النّساء ٥٠٪. |
| **الفعل** | تأمين حقّ الوصول المتساوي إلى البرامج. |
| **النّاتج المتوقّع** | تلعب النّساء الآن دوراً متساوياً في القيادة التّنظيميّة على مستوى الدّولة. والهدف هو زيادة ذلك على مستوى القاعدة الشّعبية. |
| **الإنفاق** | ١٩٨٨—١٩٨٩: ٣٣٥٠٠$ ١٩٨٩—١٩٩٠: ٣٨٥٠٠$ |
| **عدد موظّفات الدّوام الكامل المعادل** | ١,٠ |
| **البرنامج** | *البرامج كلّها* |
| **القضايا** | الحصول على المعلومات والنّصائح ضروريّ من أجل تأمين نتاج الملكيّات الزّراعية وإدارتها. |
| **النّشاط** | تقديم الخدمات الاستشاريّة للمزارعين ومديري المزارع. |
| **المؤشر** | تشكّل النّساء أقليّةً ملحوظة بين كلّ من تعرّفهم الإحصاءات الأستراليّة على أنّهم مزارعون أو مديرو مزارع. غير أنّ هذه النّسبة ارتفعت من ٢٩٪ عام ١٩٨١، إلى ٣٤٪ عام ١٩٨٦، عبر تردّي عدد الذّكور الأساسيّ في هذه الفئات، كسببٍ رئيس. |
| **الفعل** | هدفت برامج عدّة، تموّلها منح الكومنولث، بمساعدة المكتب الزّراعي النّسائي وحركة الشّباب الريفي، إلى زيادة ثقة المرأة بنفسها. |
| **النّاتج المتوقّع** | نموّ متزايد في نسبة النّساء اللواتي يحترمن أنفسهن، ويحترمهنّ الآخرون، في سياق مساهمةٍ إيجابيّة للإنتاج الزّراعي في جنوب أستراليا. |

*تابع*

| تقييم فرص العمل المتساوية بالنّسبة للموظّفات | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| | ٪ النّساء عام ١٩٨٣ | | ٪ النّساء عام ١٩٨٨ | | |
| **مميّزات التّصنيف** | | | | | |
| ج٠١ تحت المعدّل | ٧٨ | | ٧٩ | | |
| ج٠١ فوق المعدّل | ٧٧ | | ٩٢ | | |
| من أ٠١ إلى أ٠٥ | ١٠ | | ٤٢ | | |
| من هـ٠١ وما فوق | ٧ | | ١٣ | | |
| **المنصب** | | | | | |
| الوظائف المكتبيّة والإداريّة | ٥١ | | ٦٢ | | |
| الوظائف التّقنية | ٢٢ | | ٢٠ | | |
| الوظائف المهنيّة | ٥ | | ٧ | | |
| الوظائف ذات الأجر الأسبوعيّ | ٢٨ | | ٣١ | | |
| المجموع | ٢٥ | | ٢٦ | | |
| **وضع الوظيفة** | **دوام جزئيّ ١٩٨٣** | **دوام جزئيّ ١٩٨٨** | **دوام كامل ١٩٨٣** | **دوام كامل ١٩٨٨** | **عمل مؤقّت ١٩٨٣** | **عمل مؤقّت ١٩٨٨** |
| الإناث كنسبة مئويّة من مجموع القوّة العاملة النّسائيّة | ١٠ | ١٥ | ٦٥ | ٦٠ | ٢٥ | ٢٥ |
| الذّكور كنسبة مئويّة من مجموع القوّة العاملة الذكوريّة | ١ | — | ٧٩ | ٨٦ | ٢٠ | ١٤ |
| الموظّفون من سكّان البلد الأصليّين: لا وجود لهم في الوزارة.<br>تملك الوزارة ٨٧ لجنة، بعضوية ٧٧ أثنى و٦٣٢ ذكراً كمجموع.<br>موازنة فرص العمل المتساوية في ١٩٨٩—١٩٩٠: ٤٥٠٠٠$<br>ما من حصص خاصّة بالنّساء. | | | | | | |

Source: *The Budget and Its Impact on Women 1989-90* (1989), Financial Information Paper No 5, Adelaide: South Australian Government Printer, pp 50-52; *The Budget and Its Impact on Women 1990-91* (1990), Financial Information Paper No 5, Adelaide: South Australian Government Printer, p 39; *The Budget and Its Impact on Women 1991-92* (1991), Financial Information paper No 5, Adelaide: South Australian Government Printer, pp 133-135.

### ⌘ *تمارين للمناقشة*

**ناقش هذا المقطع من موازنةٍ نسائيّة اعتمدتها الدّولة الأسترالية، مشيراً إلى نقاط الضّعف والقوّة الكامنة فيها.**

**فكّر في فئات النّفقات الثّلاث.**

**أربط نقاشك بالوضع الزّراعي في هذه الدّولة.**

يقدّم التّعليق السّادس والثّلاثون أمثلةً من جنوب أفريقيا، عن بياناتٍ حول النّفقات المرتبطة بالعمالة في القطاع العام (الفئة الثّانية).

التّعليق

## قصّتان حول العمالة في القطاع العام



### *القصّة الأولى: القطاع العام في جنوب أفريقيا (فئة الإنفاق الثّانية)*

ترمي حكومة جنوب أفريقيا إلى إنشاء "قطاع عامّ تمثيليّ بحقّ، يعكس المميّزات الأساسيّة للدّيمغرافيا الجنوب أفريقيّة". فتحدّد الوثيقة البيضاء الصّادرة عن الحكومة، والمتعلّقة بتحويل القطاع العام، الأهداف التي ينبغي تحقيقها على مدى السّنوات الأربع المقبلة:

- على نصف القطاع الإداري أن يتألّف من السّود.
- على ٣٠٪ من الموظّفين الجدد في الإدارة المتوسّطة والعليا أن يكونوا من النّساء.

في أيلول/سبتمبر من العام الماضي، ضمّ القطاع ١,١٦٤,٨٤٣ موظّفاً حكوميّاً. وقد وظّفت الحكومات المحليّة حوالى سبعة من كلّ عشرة موظّفين (٨٢٨,٤٩٤)، شكّلت النّساء أكثر من نصفهم.

أمّا البيض الذين يشكّلون ٢٠٪ من القطاع العام، فقد كانوا ممثّلين بشكلٍ مفرط، مقارنةً بحصّتهم التي تبلغ ١٣٪ من السكان. وفيما لا يتم تمثيل النّساء بشكلٍ كافٍ بين الأفريقيّات، إلا أنّهن ممثّلات على نحوٍ فائق بين البيضاوات.

تختلف مخطّطات العمالة بين الحكومة الوطنيّة والحكومات المحليّة، ممّا يعكس الاختلافات في الوظائف. فتؤمّن حكومات الأقاليم، بشكلٍ واسع، خدمات ثلاثة قطاعات اجتماعية كبيرة، هي التّربية والصّحة والإنعاش، متّبعة تقليد توظيف المزيد من النّساء. أمّا الوظائف الأمنية التي استقطبت عادةً عدداً أكبر من الرّجال، فتشرف عليها الحكومة الوطنيّة.

Source: Department of Finance, Republic of South Africa (1998), *Budget Review 1998*, Pretoria, p 6.41.

### *القصّة الثّانية: المربّون في القطاع العامّ في جنوب أفريقيا (فئة الإنفاق الثّانية)*

يشكّل المربّون أكبر أسرةٍ مهنيّة فريدةٍ من نوعها، تحتسب حوالى ربع موظّفي القطاع العام جميعهم. ورغم أنّ النّساء يسيطرن على هذه الأسرة (٦٧٪ من المجموع)، إلا أنّهنّ نادراً ما يحصلن على مراتب عالية من الأجور. وتبلغ نسبة من يجني ١٣١,٤٧٨ راند وما فوق ٧٪...

يبيّن الجدول أدناه معدّل راتب كلّ مجموعة مقسّمة على أساس العرق—نوع الجنس، بالرّقم الفعليّ أوّلاً، وكنسبة من معدّل راتب المرأة الأفريقية في هذه الأسرة المهنيّة ثانياً. لعلّ الفروقات الواسعة تقع بين الرّجال البيض والنّساء الأفريقيّات (١,٦٤ بالنّسبة للنّساء الأفريقيّات). وغالباً ما تحدث هذه

الفروقات بسبب الاختلافات في الكفاءات، ومدّة الخدمة، والمركز... تجدر الإشارة أيضاً إلى الاختلافات الأساسيّة بين النّساء البيضاوات والنّساء الأفريقيّات...

***معدّل الأجور: للمربّين***

| | المجموع | المجموع | المجموع | الأفريقيّات | الأفريقيّات | البيضاوات | البيض |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الجميع | النساء | الرجال | النساء | الرجال | النساء | الرجال |
| **الفعليّ** | ٤٦٥٤٥ | ٤٤٢٣٣ | ٥٠٥١٩ | ٣٨٣٦٥ | ٤١٤٩٥ | ٥٤٧٦١ | ٦٥٨٨٨ |
| **المؤشر** | ١,٢١ | ١,١٥ | ١,٣٢ | ١,٠٠ | ١,٠٨ | ١,٤٣ | ١,٧٢ |

Source: Julia de Bruyn (1996), 'Public Service', in Debbie Budlender (editor) *The Women's Budget,* Cape Town: Institute for Democracy in South Africa, pp 192-3.

تشكّل عضويّة المجالس واللجان الحكوميّة مؤشّراً للإنفاق الذي تتكبّده الحكومة من أجل توفير فرص عمل متكافئة، وكذلك لمشاركة المرأة والرجل في حياة البلد الاقتصاديّة. ويتناول التعليق السابع والعشرون عضويّة اللجان والمجالس المختارَة في باربادوس.

التّعليق

## ٣٧ اللّجان في بربادوس (إنفاق من الفئة الثانية)

يشير التّمثيل على صعيد المجالس التأسيسيّة المشاركة في العمليّة السياسيّة بعض الميول المثيرة للاهتمام. وقد بيّنت إحدى الدراسات الساعية إلى تحليل نوع الجنس في بنية المجالس أنّ المرأة شكّلت في العام ١٩٩٤، مثلاً، ٧٪ من الأعضاء الذين يحقّقون إيرادات. وقد جرت العادة أن يسيطر الرجال على المجالس الاقتصاديّة فيما تطغى النساء على المجالس الاجتماعيّة. إلاّ أنّ بعض التغيير طرأ على هذا الواقع منذ فترة قصيرة، بحيث أخذ الرجال يشغلون عدداً أكبر من المقاعد في المجالس الاجتماعيّة؛ ولكن من غير أن تشهد المجالس المحقّقة للإيرادات زيادةً ملحوظة في عدد مقاعد النساء.

*عضويّة المجالس المختارة في بربادوس عام ١٩٩٦*

| اسم الهيئة | النساء | الرجال | المجموع | ٪ النساء |
|---|---|---|---|---|
| قسم إدارة الموظفّين | ١ | ٥ | ٦ | ٪١٧ |
| الخدمة القضائيّة والقانونيّة | ٠ | ٥ | ٥ | ٪ ٠ |
| اللجنة الاستشاريّة للتّخطيط للمدن والأرياف | ٠ | ١٠ | ١٠ | ٪ ٠ |
| مجلس ترخيص العمل في الكهرباء | ٠ | ٥ | ٥ | ٪ ٠ |
| لجنة جهاز الشرطة | ٠ | ٥ | ٥ | ٪ ٠ |
| لجنة الانتخابات وتحديد المقاطعات | ١ | ٤ | ٥ | ٪ ٢٠ |
| المجلس الصحيّ | ٢ | ٧ | ٩ | ٪ ٢٢ |
| مجلس المِهن شبه الطبيّة | ١ | ٦ | ٧ | ٪ ١٤ |
| هيئة تسجيل المهندسين المحترفين | ٠ | ٣ | ٣ | ٪ ٠ |
| هيئة اللّجان/مجلس الدفاع | ٠ | ٤ | ٤ | ٪ ٠ |
| مجلس الدفاع | ٠ | ٤ | ٤ | ٪ ٠ |
| شركة الاستثمارات السياحيّة في بربادوس | ٠ | ٦ | ٦ | ٪ ٠ |
| هيئة الرقابة على الأفلام السينمائيّة | ٤ | ٩ | ١٣ | ٪٣١ |

Source: Background research for a preliminary mission to consult with the government of Barbados on the integration of gender into the national budget, 1998, p 15.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ما هي المسألة التي يطرحها نوع الجنس في هذا المثل؟**

**ما هي المؤشّرات (غير تلك المبيّنة في التعليقات ٣٥، و٣٦، و٣٧) الجائز استخدامها لإظهار تأثير نوع الجنس على توزيع موارد الوظائف العامّة؟**

**هل تُشكّل عضويّة مجالس هذا البلد، ولجانه القائمة على نوع الجنس، مثالاً عن إنفاق الحكومة لتوفير فرص عمل متكافئة (من الفئة الثانية)، أو مثالاً عن سياسات ونفقات حكوميّة عامّة (من الفئة الثالثة)؟**

في بعض البلدان، يتمّ تعيين موظّف (يُدعى مأمور المظالم) ليحقّق في الشكاوى التي يرفعها المواطنون ضدّ السلطات العامّة. ومن شأن تمويل هذا المركز، الذي تستفيد منه النساء بطريقة مغايرة عن الرجال، أن يوفّر خدمةً كبيرةً للجماعة. ومن هنا، فإنّ التعليق الثامن والثلاثين يعطي مثلاً بسيطاً عن تحليل الإنفاق "العام" القائم على الفصل بين نوع الجنس، أو الإنفاق من الفئة الثالثة.

التّعليق ٣٨

## منصب مأمور المظالم (إنفاق من الفئة الثالثة)

يتمثّل دور مأمور المظالم بتحديد الشكاوى التي يرفعها الناس بشأن سوء إدارة الوكالات الحكوميّة، بهدف معالجتها. وتجدر الإشارة إلى أنّ المرأة تفيد من خدمات مأمور المظالم بنسبةٍ أقلّ من الرجل. وقد أظهرت البيانات الإحصائيّة الصادرة في السنوات السبع الأخيرة أنّ نسبة النساء المستفيدات من خدمات مأمور المظالم قد راوحت مكانها.

وستستهدف المبادرات المتّخذة في موازنة العام ١٩٩٨—١٩٩٩ المرأة الشابّة في سائر أنحاء البلاد... وتلك المنتمية إلى الجماعات (الأصليّة)؛ مع الإشارة إلى أنّ المعلومات المتعلّقة بخدمات مأمور المظالم يتمّ عرضها على تلامذة المرحلة الثانويّة، خلال زيارات يقومون بها إلى مراكز كائنة خارج داروين. وقد تمّ حالياً إجراء مسح للمجموعات النّاطقة باللغة الأصليّة، بغية تأمين ترجمة فوريّة لمعلومات مأمور المظالم الاستشاريّة.

*نسبة استخدام الإناث لخدمات مأمور المظالم*

| | ١٩٩٥—١٩٩٦ | ١٩٩٦—١٩٩٧ | ١٩٩٧—١٩٩٨ |
|---|---|---|---|
| **خدمات جهاز الشرطة** | ٢٩٪ | ٣٠٪ | ٣٣٪ |
| **كلّ الخدمات الأخرى** | ٣٨٪ | ٤١٪ | ٤٠٪ |
| **المجموع** | ٣٧٪ | ٣٨٪ | ٣٨٪ |

Source: Northern Territory Government (Australia) (1998), *Women in the Budget 1998-99*, Budget Related Paper. Darwin: Northern Territory Government Publications, p72.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ماذا نفهم من هذا المثال عن وقع الإنفاق "العامّ" الذي يرتّبه مأمور المظالم الحكوميّ؟**

**أيعقل أن تحلّل بطريقةٍ مغايرة هذه الخدمات الجماعيّة التي تقدّمها الحكومة للجماعات في هذا البلد؟**

لا يُعتمد دوماً اعترافٌ مناسب بالرّوابط القائمة بين نوع الجنس وفئة الإنفاق "العام"، حتّى ولو كان من المتوقّع أن يخلّف نطاق السياسة والإنفاق تأثيراتٍ عظيمة على نوع الجنس. ولعلّ الدّافع لتحليلات الموازنة المراعية لنوع الجنس التي تجريها الحكومات الأسترالية هو الرّغبة في لفت الانتباه للسياسات الحكوميّة. نتيجةً لذلك، كان تحليل بندَي الإنفاق والسياسة في الموازنة محدوداً. في هذا السياق، يتناول التّعليق التّاسع والثّلاثون إنفاقاً من الفئة الثّالثة، على أساس تقييم سياسة محدودة واعية لمسائل نوع الجنس.

التّعليق

## الموازنة النّسائية في أستراليا – مساعدة للشركات (إنفاق من الفئة الثّالثة)

**٣٩**

تعود ملكيّة نحو ثلث الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم للمرأة، فضلاً عن أنّ ٢٨ في المئة هي ملكٌ مشترك بين المرأة والرجل معاً. وقد بيّنت دراسات جرت مؤخّراً أنّ أبرز المشاكل التي تعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبالأخصّ تلك التي تديرها امرأة وتلك القادرة على التصدير، هي مشاكل تتعلّق بتوفر التمويل، وبنقصٍ في المعلومات حول الحصول على التمويل وكيفيّة إدارته.

تقيس الصّناعةُ الحكوميّة، في الوثيقة البيضاء حول التوظيف والنمو، مدى المساعدة الدّاعمة للشّركات الصغيرة الحجم. فنقدّم لك في ما يلي بعض المقاييس المهمّة الجائز تطبيقها على مدار أربع سنوات، ابتداءً من السنة الماليّة ١٩٩٤—١٩٩٥. وهي مفيدة، على نحو خاص، بالنّسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

| | |
|---|---|
| **برنامج تطوير الشركة** | اتّساع برنامج تطوير الشركة ليشمل نسبةً إضافيّة من التمويل قدرها ١٠٢,٣ مليون$ تؤول لقسم توسيع الصناعة الوطنيّة (NIES) حتّى يطال الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. |
| **إنشاء شبكة للشركات** | توفير تمويل بقيمة ٣٨,٢ مليون$ لحثّ الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على إنشاء شبكات من ثلاث مؤسسات تجاريّة أو أكثر. |
| **إنشاء مؤسسة "أوس إنديستري" صناعة أستراليا (AusIndustry)** | إنشاء مؤسسة "أوس إنديستري" في سبيل تشجيع إعداد البرامج الهادفة إلى تحسين الشّركات. وستعمد هذه المؤسسة إلى وضع برامج تجاريّة الطابع، تقوم مقام مركز للمعلومات والمراجع، بالنّسبة لكافة البرامج المعنيّة بالشّؤون التّجارية التي تقدّمها الوكالات الحكوميّة. |
| **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحصول على التمويل** | *تشتمل المبادرات المقدّرة تكاليفها الصافية بـ١٩,٩ ملايين$ على:*<br>القيام بنشاطات لتطوير مهارات مدراء الأعمال ومورّدي رؤوس الأموال، وتحديد مجموعة من المعايير المعتمدة في التصنيع والصناعات الخدماتيّة، والمعدّة لمساعدة المؤسسات الماليّة في اتّخاذ قراراتها بشأن الإقراض، بالإضافة إلى تشجيع المؤسسات الصّغيرة والمتوسطة الحجم على استشارة خبراء لدى سعيها لتمويل صادراتها التجاريّة؛<br>واعتماد سندات مدفوعة سلفاً لمساعدة مصدّرين يشترط عليهم زبائنهم الحصول على مدفوعات مسبقة من العقد، كضمانة لهم؛<br>***تابع*** |

| | |
|---|---|
| **تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الحصول على التمويل** | توعية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم على ضرورة اعتبار مصرف الكومنولث للتنمية المصدر المختصّ بتمويلها؛<br>وزيادة الحوافز الضريبيّة وتخفيف الكثير من القيود المفروضة على الصندوق المشترك للتنمية (PDFs)؛<br>وتشجيع برنامج التحديث الصناعيّ المقدّر بـ ١١٨ مليون$، ما يؤدّي إلى إنشاء شبكة مراكز لنشر التكنولوجيا هدفها تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى التكنولوجيا الحديثة ... كما ستلقى هذه الأخيرة المساعدة للشروع في استخدام التقنيات الحديثة، فضلاً عن مساعدة الشركات الصغيرة الحجم على تسويق التقنيات الحديثة في وقت مبكر؛<br>والقيام بترتيبات تسهّل الطريق أمام دول الكومنولث لتشتري السلع من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. وفي المقابل، تعزيز فرص هذه الشركات بدخول سوق دول الكومنولث والشراء منها. |
| **التدريب والبحث:** | ستوفّر الحكومة المزيد من الدعم لتدريب الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.<br>كما ستزيل العوائق التي تمنع المرأة من المبادرة إلى تطبيق الخطّة الجديدة الهادفة إلى تحفيز الشركات، والمعدّة لتسهيل أمور من تعمل لحسابها الخاص. وقد قامت الوثيقة البيضاء بزيادة الوظائف المتوفرة في ظلّ هذه الخطّة من ٥٠٠٠ وظيفة إلى ٦٥٠٠ وظيفة في موازنة العام ١٩٩٤—١٩٩٥ لتصل إلى ٩٠٠٠ وظيفة في موازنة العام ١٩٩٦—١٩٩٧.<br>بالإضافة إلى أنّ الحكومة تسعى، بالتّعاون مع "الاتحاد الأسترالي لنساء الأعمال والمحترفات" إلى إجراء مسح وطنيّ من أجل تحديد العوامل التي تمنع، أو تشجّع، نموّ الشركات التي تديرها النساء. والجدير بالذّكر أنّ الحكومة، وبفضل اطلاعها على هذه العوامل بوضوح، ستتمكّن من تطوير سياسات فعّالة قادرة على تعزيز نموّ قطاع الشركات الصغيرة الحجم في أستراليا. |

Sources: *Women's Budget Statement 1995-96* (1995), Budget Related Paper N° 3, Canberra: Australian Government Publishing Service, pp 19-20. Commonwealth of Australia copyright reproduced by permission.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**كيف يمكن تقييم السياسة الواعية لنوع الجنس على نحو أفضل؟**

**ما هي مسائل نوع الجنس المرتبطة بمبدأ مساعدة الشركات الصغير الحجم في هذا البلد؟**

**ما هي الأسئلة التي تطرحها حين تحلّل، على أساس نوع الجنس، المساعدة المتوافرة في هذا البلد للشركات الصغيرة الحجم؟**

في النهاية، تسعى تحاليل الموازنة المراعية لنوع الجنس إلى وضع سياسات وبرامج، وإلى توزيع الموارد على نحوٍ أفضل. وفي هذا الإطار يقدّم التعليق الأربعون مثالاً عن إنفاق "عام" (من الفئة الثالثة)، كان وراء مساهمة أحد تحاليل الموازنة المراعية لنوع الجنس في مراجعة البرنامج.

التّعليق

## البرنامج الوطني للأشغال العامّة في جنوب أفريقيا (إنفاق من الفئة الثالثة)

**٤٠**

منذ العام ١٩٩٤، رصدت الموازنات الوطنية نحو ٣٥٠ مليون راند لتنفيذ البرنامج الوطني للأشغال العامّة، شكّل منها برنامج الأشغال العامّة المستند إلى الجماعة ٢٥٠ راند. فضلاً عن أنّ بعض المقاطعات خصّصت له أموالاً من موازناتها الخاصة.

وقد أشار تقييم البرنامج في العام ١٩٩٧ إلى أنّ الأصول المنتَجة كانت استثنائية الجودة، بالمقارنة مع برامج مماثلة تمّ تنفيذها في مناطق أخرى من العالم. فقد أثبت التّقييم أنّ البرنامج أحسن توزيع المشاريع الـ٥٩٩ جغرافياً، على أساس مظاهر الفقر النسبيّة السائدة في المقاطعات التسع؛ بحيث أنّ مقاطعات كوازولو— ناتال وكايب الشرقية والمقاطعة الشماليّة تلقّت، مجتمعةً، نحو ثلثَيْ الأموال الموزّعة على الصعيد الوطنيّ.

وقد شكّلت النّساء ٤١ في المئة من عدد العاملين على المشاريع، فيما شكّل الشبّاب ١٢ في المئة منهم. ورغم أنّ عدد النساء، هذا، هو أدنى من نسبة الإناث اللواتي يشكّلن سكّان المناطق الريفيّة حيث تُطبَّق المشاريع، فهو بالتأكيد أعلى مما كان ليكون عليه تقريباً، لو انعدمت الحملات الاستهدافية الواضحة. ولسوء الحظّ، يشير التقييم إلى أنّ المرأة كانت تتولّى الأعمال الأشدّ حقارةً، وتتقاضى أجراً دون أجر الرجل، وتُستخدَم عامّةً لفترة أقصر، وتخضع، على الأرجح، لفترة تدريبيّة أقلّ. كما كشف التّقييم عن أنّ ٣٧ في المئة من الرجال الذين تمّ استخدامهم خضعوا للتدريب، مقابل ٣٢ في المئة من النساء.

وبالتالي شكّلت نتائج التقييم القاعدة الأساسيّة لخطط الوزارة الرامية إلى إدخال تحسينات دقيقة على البرنامج وإلى تركيز أهدافه.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**كيف يمكن تقييم السياسة الواعية لنوع الجنس على نحوٍ أفضل؟**

**ما علاقة المسائل التي تطرحها تلك السياسات بهذا البلد؟**

## موازنات نوع الجنس: هيكليّة الإيراد العام

ما زال تحليل نوع الجنس في أطواره الأولى نسبياً. إلا أن دول أستراليا والمملكة المتّحدة وجنوب أفريقيا قد قامت بأعمال أوليّة في هذا المجال. فبرزت إمكانيّة تحديد الفئات التالية:

### فئات الإيرادات الحكوميّة

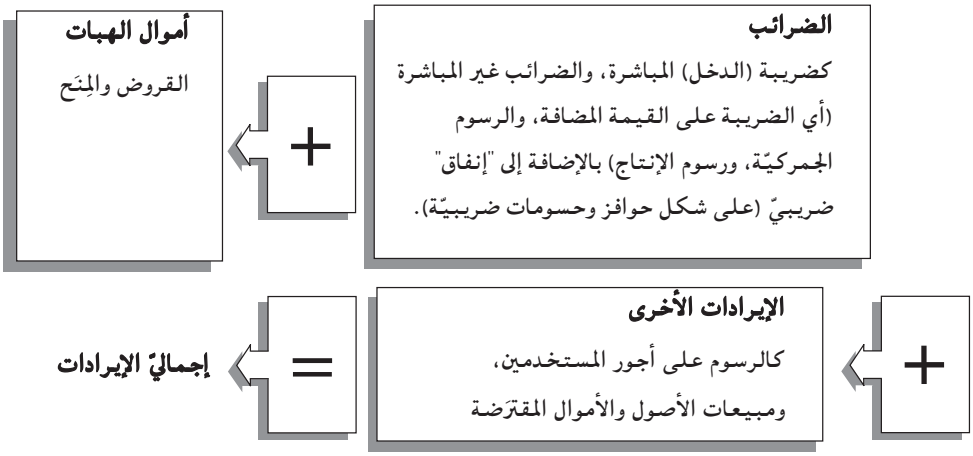


وفي ما يلي، يعرض القسم السابع بعض الأمثلة عن المسائل التي يجب أخذها بعين الاعتبار لدى رفع تقرير عن تحليل الإيرادات الحكوميّة على أساس نوع الجنس. وتجدر الإشارة إلى أنّ هذا التّحليل هو أشدّ صعوبةً من تحليل الإنفاق الحكوميّ المراعي لنوع الجنس، لا بل غالباً ما يكون أكثر دقّةً منه؛ ما لا ينفي، رغم ذلك، إمكانيّة إجراء التحليل والميل إلى إجرائه.

أمّا الإيرادات التي يسهل عادةً تحليلها، فهي الضريبة على الدخل الشخصيّ التي قد يرتبط تحليلها بنوع الجنس للمكلَّف بالضريبة. ويمكن أن تبرز في هذا الإطار مشاكل تتعلّق، أولاً، بتقصير السلطات عن جمع معلومات حول واقع الفصل بين الجنسين، أو باعتبار وحدة ضريبة الدخل مؤلّفة من الزوجين عِوَضاً عن الأفراد. كما يبرز نوع آخر من المشاكل وهي تتعلّق بالأفراد المكلّفين بالضريبة الذين لا يحقّقون عائدات ضريبيّة فرديّة، نظراً إلى أنّ دخلهم لا يتخطّى حدّاً معيّناً؛ علماً أنّ ربّ العمل هو الذي يسدّد مساهماتهم على شكل دفعة واحدة. أما النوع الثالث من المشاكل- التي تعاني منها، بالأخصّ، البلدان الأشدّ فقراً - فيتعلّق بأنّ الأفراد المكلّفين بالضريبة يشكّلون نسبةً ضئيلة من السكّان، ممّا يعني أنّ الضرائب على الدخل الشخصيّ لا توفّر للحكومة إلاّ نسبة متدنّية، إلى حدٍّ ما، من الإيرادات.

ففي مطلق الحالات، سيبيّن تحليل الدخل الشخصيّ أنّ مساهمة الرجل في هذا النوع من الإيرادات تفوق بكثير مساهمة المرأة. ومردّ ذلك أنّ الرجل يجني، عادةً، المال أكثر من المرأة، وبما أنه يكسب عامةً أكثر منها، على حدّ ما يتبيّن في التعليق الواحد والأربعين، فهو يدفع بالتالي نسبةً أكبر من الضرائب.

التّعليق

## الضريبة على الدخل الشخصيّ في أستراليا

**٤١**

**سجّلت السنة الماليّة ١٩٩٠—١٩٩١، نحو ٣,٤ ملايين امرأة مكلّفة بالضريبة، علماً أنّ المرأة شكّلت ٤٣ في المئة من مجموع المكلّفين بالضريبة وسدّدت ٣١ في المئة من إجماليّ ضريبة الدخل. وتجدر الإشارة إلى أنّ المرأة المتزوّجة قد شكّلت ٦٠ في المئة من مجموع النساء المكلّفات بالضريبة، مسدّدةً ضريبة دخلٍ كادت تفوق، كحدٍّ وسطيّ، ضريبة دخل العازبة.**

**العام الماليّ ١٩٩٠– ١٩٩١**

| | المرأة | الرجل | المجموع |
|---|---|---|---|
| **الأعزب/العازبة** | | | |
| عدد المكلّفين/المكلّفات بالضريبة | ١٣٣٧١٥٢ | ١٦٥٢٣٠٥ | ٢٩٨٩٤٥٧ |
| الدخل الخاضع للضريبة بملايين $ | ٢٧٨٧٢ | ٣٩١٤٨ | ٦٧٠١٩ |
| الضريبة الصافية بملايين $ | ٥٤٦٠ | ٨٦٦٦ | ١٤١٢٧ |
| **المتزوّج/المتزوّجة** | | | |
| عدد المكلّفين/المكلّفات بالضريبة | ٢٠١٨٨٠٨ | ٢٧٩٢٠٧٥ | ٤٨١٠٨٨٣ |
| الدخل الخاضع للضريبة بملايين $ | ٤١٩١٦ | ٨٨٤٣٧ | ١٣٠٣٥٢ |
| الضريبة الصافية بملايين $ | ٨١٠١ | ٢٢٠١٢ | ٣٠١١٢ |
| **المجموع** | | | |
| عدد المكلّفين/المكلّفات بالضريبة | ٣٣٥٥٩٦٠ | ٤٤٤٤٣٨٠ | ٧٨٠٠٣٤٠ |
| الدخل الخاضع للضريبة بملايين $ | ٦٩٧٨٨ | ١٢٧٥٨٤ | ١٩٧٣٧٢ |
| الضريبة الصافية بملايين $ | ١٣٥٦١ | ٣٠٦٧٨ | ٤٤٢٣٩ |

Source: *Women's Budget Statement 1992-3* (1992), Budget Related Paper N°5, Canberra: Australian Government Publishing Service, p 296. Commonwealth of Australia copyright reproduced by permission.

### ⌘ *سؤال للمناقشة*

**ما هي مسائل نوع الجنس التي تطرحها الضرائب على الدخل الشخصيّ في هذا البلد؟**

## أثر الضرائب التفاضليّ

لتحليل الضريبة على الدخل الشخصيّ بمزيدٍ من الدقة، قد نحتاج إلى معرفة مدى تفاضل الحوافز الضريبيّة والحوافز الأخرى بين الرجل والمرأة، نظراً للقطاع الذي يعملان فيه، أو لنوع العمل الذي يقومان به، أو لمستوى دخليهما. فضلاً عن أنّ الرجل قد يفيد أكثر من المرأة من بعض الفوائد الأخرى، كالتخفيض الضريبيّ المطبّق على معاش تقاعد الموظّفين الذين سبق أن ساهموا فيه، وذلك لأنّ هذا النوع من الوظائف الرسميّة التي تطبّق نظام المعاش التقاعدي تستخدم عادةً الرجل أكثر من المرأة.

وتكثر أنواع الضرائب الأخرى التي تبدو أشدّ تعقيداً نظراً إلى أنّ الأُسر، لا الأفراد، هي التي تسدّدها. (فيقارن المثال المضروب في التعليق الأربعين عبء الضريبة غير المباشرة على القيمة على

المضافة، المترتِّب على الأسر الأشدّ فقراً وتلك الأشدّ ثراءً). وبما أنّ الضريبة على القيمة المضافة تكون، عامةً، تنازليّة فإنّ الأسر الأشدّ فقراً تدفع نسبةً من دخلها على هذه الضرائب تفوق نسبة الأسر الأشدّ ثراء.

وسيكون لهذا الأمر تبِعات على نوع الجنس، من حيث أنّ المرأة ستنتمي، على الأرجح، إلى الأسر الأشدّ فقراً، و/أو أنّها ستكون القيّمة، في معظم الأسر، المشتريات اليوميّة عادةً.

تؤثّر الضرائب والرسوم المفروضة على السلع والخدمات، كالكحول والسجائر ولعب الميسر، على الرجل أكثر من المرأة، لجهة أنّ عدد الرجال الذين يشربون الكحول ويدخّنون ويلعبون الميسر يفوق، على الأرجح، في معظم المجتمعات، عدد النساء. ويؤثّر هذا سلباً على المرأة – نظراً إلى أنّ هذه الضرائب قد تسمح للرجل بأن يحتفظ بحصّة أكبر من مصروف الأسرة العام.

تشكّل أموال الهبات مصدراً مهمّاً من مصادر الإيرادات في عدد كبير من البلدان المتقدّمة. ولكنّ البلد الذي يتلقّاها قد لا يتمتّع بكثير من الخيارات لجهة إنفاقها، على اعتبار أنّ الأموال يحتمل أن تكون مرصودة لبرامج، أو لسياسات محدّدة، يجوز أن تترك تبعات ومفاعيل تفاضليّة على نوع الجنس.

ومن أحد مصادر الإيرادات الحكوميّة غير الضريبيّة، نذكر رسوم المفروضة على المستخدِم، ومنها الأقساط المدرسيّة والجامعيّة، وتكاليف الخدمات الصحيّة، ورسوم الانتفاع من المنشآت الحكوميّة، ورسوم خدمات المياه والكهرباء، وما إليها من رسومٍ أخرى. فالحكومات، التي تحقّق إيرادات من الرسوم المفروضة على المستخدم، يمكن أن ترغِم العائلات الفقيرة مثلاً على أن تختار بين إرسال الصبيّ أو الفتاة إلى المدرسة. كما يعقل أن تفرض أعباء زمنيّة إضافيّة على المواطنين (عادة النساء منهم) في بلدانٍ يعجز أبناؤها حتّى عن تحمّل الرسوم التي تفرضها الحكومات على المياه والكهرباء، فيتعيّن على نسائها أن تؤمّن المياه وتجمع الحطب للوقود.

أما مبيعات الأصول فتشكّل المصدر الآخر من مصادر الإيرادات الحكوميّة غير الضريبيّة. ففيما تعتبر من المصادر التي تحقّق للحكومات دخلاً، مرّة واحدة، إلا أنّها قد تجبر الأفراد، في وقتٍ لاحق، على تسديد رسوم خدماتٍ، جرت العادة أن يفيدوا منها إمّا مجاناً، وإمّا على شكل إعانات.

### ⌘ *أسئلة للمناقشة*

**ما هي المبالغ والنسب المختلفة من الإيرادات الحكوميّة التي تستند إلى فئات الإيرادات الحكومية المقترحة في هذا البلد؟**

**كيف يمكن لتغييرٍ معيّن يطرأ على سياسة تحصيل الإيرادات، كإقرار زيادة على رسوم المستفيد من الخدمات، أن يؤثّر على الأعباء الزّمنية المترتّبة على المرأة في "اقتصاد الرعاية"؟**

## نظام الإعانات–الضرائب

كثيراً ما يواكب التغييراتِ الطارئةَ على تحصيل الإيرادات (أي التخفيض اللاحق بمعدلات ضريبة الدخل) تغييراتٌ في نفقات الحكومات أو الإعانات التي تقرّها (لاستهداف دعم الطفل بشكلٍ أكبر

مثلاً). ومن هنا، فإنّ تحليل تغييرات الإعانات–الضرائب مع مراعاة نوع الجنس يستدعي تحليل التفاعل القائم بين نظام الضريبة ونظام الإعانات التي تمنحها الحكومات.

ويعطيك التعليق الثاني والأربعون فكرةً عن التغييرات التي طرأت مؤخّراً على نظام الإعانات–الضرائب البريطانيّ، فكان تأثيرها المحتمل على نوع الجنس لافتاً للانتباه.

التّعليق **٤٢** **نظام الإعانات – الضرائب البريطاني المطبّق حديثاً على العائلات العاملة**

أعلن وزير الماليّة عن خمسة اقتراحات مهمّة في الموازنة:

- حسم ضريبيّ جديد للعائلات العاملة التي لديها أولاد: وهو يُعرَف بالحسم الضريبيّ للعائلات العاملة؛
- ضمن إطار نظام الحسم الضّريبي للعائلات العاملة، حسم ضريبيّ جديد لمساعدة العائلات العاملة على تحمّل كلفة رعاية الأولاد؛
- حسم ضريبيّ جديد لمساعدة المرضى والمعوّقين في العمل: وهو يُعرف بالحسم الضريبيّ للأشخاص المعوّقين؛
- الإصلاح الأهمّ منذ العام ١٩٧٥ للاشتراكات في التأمين الوطني، وهو يشجّع خلق فرص عمل لأصحاب الدّخل المتدني في سوق العمل، وإلغاء التفاوت القائم، وتخفيض الأعباء الإداريّة المترتّبة على أرباب العمل. يتيح هذا لكلّ من الموظّفين وأرباب العمل الإفادة من تخفيض عبء هذه الاشتراكات على أصحاب الدخل المتدني، ممّا يؤدّي إلى انخفاض العبء المشترك بمعدل ٣,٢٠ جنيهاً إسترلينياً في الأسبوع لمن يكسب ٦٤ جنيهاً إسترلينياً أسبوعيّاً.
- إنشاء صندوق تُقدَّر أمواله بـ١,٢٥ مليار جنيه إسترلينيّ، يهدف إلى توفير المزيد من الدعم للأولاد، مقرّاً زيادة الإعانات للأولاد الأكبر سنّاً بمعدّل ٢,٥٠ جنيهاً إسترلينياً في الأسبوع، وذلك ابتداءً من نيسان/أبريل ١٩٩٩، وكذلك زيادة المنحة المقرَّرة للأولاد ما دون سنّ الحادية عشرة، ضمن إطار الإعانات المرتبطة بالدخل بمعدّل ٢,٥٠ جنيهاً إسترلينياً في الأسبوع، ابتداءً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

وقد وُضع نظام الاشتراكات في التأمين الوطني كي يسدّد الأجر هذه الاشتراكات عن العائلات ذات الدخل المتدني والمتوسط، التي ترعى أولادها. والجدير بالذكر أنّ عدداً غير متكافئ من الأُسر ذات الدخل المتدني هي أُسرٌ توفّر المرأة فيها الدخل الأساسيّ، بحيث يتسنّى للزوجين أن يقرّرا إذا كان الحسم سيؤول إلى الرّجل أو المرأة. فضلاً عن أنّ نظام الاشتراكات لن يشكّل أيّ تهديد للضرائب المستقلّة، ممّا يجعل هذا النظام، المتماشي مع الحدّ الأدنى الوطني للأجور مفيداً، بالأخص، للمرأة.

Sources: HM Treasury (1998a), 'The Working Families Tax Credit and Work Incentives', *The Modernisation of Britain's Tax and Benefit System*, Number Three, p5; HM Treasury(1998b), 'Government Launches New Deal for Working Families 'Making Work Pay', Press Release, p 2.

⌘ ***أسئلة للمناقشة***

**بماذا يختلف الحسم الضريبيّ عن الإنفاق الحكوميّ؟**

**ما هي مسائل نوع الجنس التي يطرحها المثال المذكور سابقاً؟**

**هل يجوز أن يثير نظام الإعانات–الضرائب في هذا البلد أية مسائل متعلّقة بنوع الجنس؟**

# عمل الحقيبة
# Portfolio Work

## تعريف بعمل الحقيبة

تقضي الاستراتيجيّة الأوليّة لتحليل موازنة تراعي نوع الجنس باختيار عددٍ محدّد من الحقائب أو الوزارات أو القطاعات. إلاّ أن اختيار الحقائب يستدعي منك بعض التفكير. فمن المتعارف عليه أن الحقائب "الاجتماعية" كحقائب التربية والصحة والإنعاش الإجتماعي لا تخلو من تبعات على نوع الجنس، على غرار الحقائب المتعلقة بميادين أخرى كالصناعة، والزراعة، والأراضي، والمياه التي ضربنا أمثلة عنها في أقسام سابقة من هذا الدليل.

ويهدف عمل الحقيبة إلى تحديد المسائل والمشاكل التي تطرحها المخصّصات المرصودة لقطاع معيّن. وقد تحدثنا في القسم السابع عن ثلاث فئات من النفقات وثلاث فئات من الإيرادات. أمّا هذا القسم، فيسعى إلى إصدار بيانٍ عن كلّ فئة من فئات الإنفاق الثلاث الذي يتكبّده قطاع معيّن، بالإضافة إلى بيان رابع عن فئة الإيرادات. ولا يشكّل هذا العمل إلا الاستراتيجية الأوليّة الرامية إلى إصدار بيان موازنة مراعية لنوع الجنس.

## المهمات التمهيدية

من الأفضل الاعتماد على فريق عمل لإنجاز برنامج الحقيبة، مع الإشارة إلى توزيع المشاركين على الحقائب والقطاعات والوزارات (أي التربية والزراعة):

- للبحث في المعلومات المتوافرة عن قضايا نوع الجنس في الدّولة (كالكتيّب الخاص بالنّساء والرجال، أو التقرير الصّادر عن اتّفاقية إلغاء جميع أشكال التّمييز ضدّ المرأة)؛
- واختيار ثلاث مشاكل أو مسائل، من المواد المحلية، تهتمّ بقضايا نوع الجنس، مع تقديم البيانات الدّاعمة؛
- والبحث في الأسباب الكامنة وراء هذه المشاكل ومفاعيلها؛
- والتّعريف بأيّ برامج قطاعية تعالج هذه المشاكل أو تتعلق بها؛
- وتحديد المخصّصات المرصودة لهذه البرامج؛
- ومناقشة أية مصاعب تبرز لدى الإجابة عن هذه الأسئلة.

## البيانات الضرورية

تثير المهمات التمهيدية عدة مسائل متعلقة بالبيانات. ويشير التعليق الثاني والأربعون إلى ثلاثة أنواع من البيانات الضرورية لإجراء موازنة تراعي نوع الجنس.

التّعليق **البيانات**

**٤٣**

يمكن تقسيم البيانات الضرورية لإجراء موازنة تراعي نوع الجنس إلى ثلاث فئات مهمة:

- **المدخلات:** تقيس ما يدخل إلى العملية، كالمبالغ النقدية المقيّدة في الموازنة أو الموظفين المختصين بتنفيذ برنامج أو مشروع معيّن.
- **المخرجات:** تقيس ما ينتج مباشرة عن برنامج أو مشروع معيّن، كعدد مستخدمي سلعة معيّنة أو المستفيدين من خدمة ما.
- **المحصلات:** تقيس نتائج السياسة أو البرنامج المعتمدين، كإحراز تقدّم على صعيد الصحة والمستوى التربوي وتوفّر الوقت.

وتتسم هذه الأنواع الثلاثة من البيانات بأهميّتها، علماً أن كلّ تغيير يطرأ على السياسة أو على البرنامج سيؤثّر على المدخلات والمخرجات أسرع مما يؤثّر على المحصّلات. ومن الصعب عادة أن يُنسَب إلى سياسة معيّنة أو فرديّة، أو إلى برنامج معيّن أو فرديّ، تحقيق محصلات محدّدة، رغم أن أيّ سياسة أو برنامج يُقيّمان على أساس محصلاتهما.

### ⌘ *تمارين للمناقشة*

**ما حاجة البرامج التي تختارها إلى تحديد المدخلات والمخرجات والمحصلات؟**

**ما هي المصادر المختلفة التي تصدر عنها البيانات في هذا البلد؟ حدّد مدى توفر كلٍّ منها وانتظام صدورها ومدى خضوعها للتحديث.**

**(قد تشمل الأمثلة: مسوح الأسر وإحصاء رسمي للسكان وغيرهما، ومسوح الشركات والبيانات الإدارية والمصادر غير الحكومية، كالجامعات والمنظمات الأخرى من مثل المنظمات غير الحكومية.)**

**هل سيركّز تحليل البرامج على المدخلات والمخرجات والمحصلات؟**

## وضع تحليل للحقيبة

يجب أن يبدأ كلّ تحليل من تحاليل الحقيبة بمقدّمة عامّة عن مجال عمل الحقيبة، وعن تبعاته على نوع الجنس. فيشتمل على:

- فكرة عامّة عن هدف الحقيبة الرئيسي وعن القضايا التي يطرحها نوع الجنس بصورة عامّة؛
- وتعريف بالبرامج الأساسية التي تنطوي عليها الحقيبة، محدّداً المبالغ المرصودة لكلّ برنامج ونسبة إجمالي موازنة الحقيبة.

## تحليل الإنفاق

استناداً إلى فئات الإنفاق المفصّلة في القسم السابع، يمكن إصدار البيانات الثلاثة التالية:

**البيان**

**١**

***المخصّصات المحدّدة لكلّ نوع جنس***

صِف المخصّصات المرصودة لكلّ نوع جنس، تحديداً، عن طريق الإشارة إلى:

- هدف البرنامج أو المشروع؛
- وتحليل ما يحقّقه البرنامج من تأثير يتمثّل بمؤشر أو مؤشرات المخرجات (التي قد يعكسها عدد النساء أو الرجال المستفيدين من البرنامج)؛
- وتوزيع المخصصات؛
- والتغييرات المخطّط لها للسنة المقبلة.

**البيان**

**٢**

***وظائف القطاع العام***

تذكّر أن مسائل نوع الجنس في وظائف القطاع العام تفترض نوعين من التفكير، لدى إجراء تحليل موازنة تراعي نوع الجنس. أولاً، يمكن أن تعكس أنماط الوظائف العامة، أو لا تعكس، مبدأ تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة وبين مجموعة رجال أو نساء.

ثانياً، يجوز أن يتأثر توزيع البرامج على أساس نوع الجنس ببنية الوظائف العامّة في القطاع العامّ وبالموظفين الآخرين الذين تعيّنهم الحكومة. ورغم الجدل الذي أثرناه سابقاً لمعرفة إن كانت هذه المخصّصات تابعة إلى إنفاقٍ من الفئة الثانية أو الثالثة، بهدف إصدار بيان عن الحقيبة، فإنّ المسائل المرتبطة بالوظائف العامّة ستتمّ معالجتها على أساس أنّها تابعة للفئة الثانية من الإنفاق.

لذلك، حلّل المسائل المتعلقة بمبدأ تكافؤ الفرص في الوظائف العامة عن طريق:

- ***وصف أنماط الوظائف المعهودة في حقائب معيّنة أو في القطاع العام ككلّ.***
  يتمّ الفصل على أساس نوع الجنس أو فئة الوظيفة أو شكل الوظيفة (وظيفة بدوام كامل أو جزئي أو وظيفة دائمة أو مؤقتة) أو الرواتب والإعانات. فضلاً عن أنّ الفصل قد يتّخذ شكل العرق أو الإعاقة.
- ***وصف المبادرات الخاصة لتعزيز مبدأ تكافؤ الفرص.***
  تحديد المبالغ المنفقة والأعداد التي تمّ التوصل إليها (أي عدد النساء المعهود إليهن تدريب المدراء، أو تدريب المسؤولين على أساس نوع الجنس).
- ***تحليل عدد النساء أو الرجال الذين يشغلون مراكز تخوّلهم التركيز على مسائل نوع الجنس أو الاختصاص فيها*** (أي رجال الشرطة، أو مسؤولون في القطاع الصحي، أو الإنعاش

الاجتماعي يعالجون مشاكل الاغتصاب والعنف المنزلي، أو رجال يشغلون مواقع تخوّلهم معالجة مسألتي العنف الذّكوريّ والعنف النّاجم عن نوع الجنس).

- ***تحليل عضوية المجالس واللجان المشكّلة في ظل الحقيبة.***
التمييز بين الموظفين المعيّنين الذين يتقاضون أو لا يتقاضون راتباً، وبين سلم الرواتب.
- ***وصف أية تغييرات مخطّط لها في السّنة المقبلة.***

**البيان**

**٣**

***المخصّصات العامّة***

يمكن تحليل المخصّصات "العامّة" المندرجة في الموازنة عن طريق الاستعانة بأية أداة من الأدوات التي يتحدث عنها القسم السابع. لذا فاختر برنامجاً يتميّز بأهميته على صعيد الموازنة وعلى صعيد نوع الجنس، ثم اعرضه عن طريق وصف:

- هدف البرنامج أو النشاط الذي تختاره ضمن البرنامج (أي ما يصبو إليه)؛
- المبلغ المنفق على البرنامج أو المشروع والنسبة التي يشغلها من إجمالي الموازنة؛
- القضية أو القضايا التي تثيرها سياسة نوع الجنس المعتمدة في البرنامج؛
- تحليل ما يتركه البرنامج من تأثير يتمثل بمؤشر أو مؤشرات المخرجات والمحصلات؛
- التغييرات المخطّط لها في السنة المقبلة.

**البيان**

**٤**

***تحليل الإيرادات***

استناداً إلى فئات الإيرادات المحدّدة عامّة في القسم السابع، إختر مصدراً من مصادر الإيرادت (أو الضرائب أو الإعانات أو السياسات) مهمّ بالنّسبة لحقل الحقيبة وعلى صعيد نوع الجنس. وتجدر الإشارة إلى أن مسألة الإيرادات يمكن تحليلها من خلال الاستعانة بأدوات متنوّعة وعرضها من خلال وصف:

- النسبة التي يشكّلها هذا المصدر من إجمالي الإيرادات وكيفيّة تغيّرها مع مرور الوقت؛
- ومسائل نوع الجنس التي يطرحها؛
- وتحليل مسألة الإيراد بالاستناد إلى مؤشر/مؤشرات، تبيّن كيف تنخفض الأعباء (الإعانات) تِبعاً لنوع الجنس ولفئات أخرى؛
- والتغييرات المخطّط لها في السنة المقبلة.

## وضع خطّة عمل

نحتاج في هذه المرحلة إلى التّحقّق من إمكانية الاستمرار بنجاح بالعملية بعد إنجاز العمل الأوليّ للحقيبة.

ولا بدّ من أن يثير كلٌّ من فريق عمل الحقيبة ومن أعضاء الفريق الأشمل، القيّم على تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس، النّقاش حول القائمة التّالية من المهام والقرارات. فيقتضي ذلك من الفريق أن يقرّر كيفيّة إنجاز العمل، على وجه عام، أقلّه في السنة الأولى، بحيث يتمّ الاتّفاق تحديداً على نطاق العمل والموقع والسياسات.

### القائمة

- ما هي مسائل نوع الجنس التي تطرحها فئات الإنفاق والإيراد الأربع التي تمّ اختيارها لكلّ حقيبة أو قطاع أو وزارة؟
- ما هي أدوات التّحليل التي سيتمّ استخدامها؟
- ما هي المؤشرات المفترض تحديدها؟
- ما هي مصادر البيانات المعتمدَة – أي المصادر الواجب تطويرها وتلك التي كانت متوافرة سابقاً؟
- هل يتمّ التركيز على الموازنات/النفقات/الإيرادات المستقبلية و/أو الجارية و/أو المنصرمة؟
- كيف يتمّ تحمّل المسؤوليات؟
- ضمن أي ملفّ وتحت أيّ شكل سيتمّ عرض تحليل الموازنة المراعية لنوع الجنس؟
- كيف سيتمّ التوفيق بين إجراء تحليل الحقيبة المراعية لنوع الجنس وبين دورة الموازنة؟
- على أيّ أساس سيتمّ تقييم العمل المنجَز؟

يجب أن يقوم فريق عمل كلّ حقيبة، ومنسقّو كامل العمل، معاً، بوضع جدول المهمات.

## جدول المهمات

| المهمة | عناصر المهمة | الشخص/ الأشخاص القيّمون عليها | المواد المقدّمة إلى | تاريخ الابتداء | تاريخ الانتهاء |
|---|---|---|---|---|---|
| ١ | | | | | |
| ٢ | | | | | |
| ٣ | | | | | |
| ٤ | | | | | |
| ٥ | | | | | |
| ٦ | | | | | |
| ٧ | | | | | |

# References and bibliography ثبت المراجع

تمّت مراجعة كافة التّعليقات والرّسومات والجداول المبيّنة في هذا الكتاب مراجعةً شاملة، في الصّفحات حيث وُجدت. وتعرض المراجع التّالية مؤلَّفاتٍ أكاديميّة أخرى، تمّت العودة إليها في هذا النّص، أو في الموادّ التي قد تساعد القارىء على التّعمق في فهم الموضوع.


Bakker, Isabella (1998), *Unpaid Work and Macroeconomics*: *New Discussions, New Tools for Action*, Ottawa: Status of Women Canada.

Blades, Derek (1997), *A Proposal for the Measurement of Non-market Household Production*, Paris, OECD.

Brown, L (1995), *Gender and the Implementation of Structural Adjustment in Africa: Examining the Micro-Meso-Macro Linkages*, Washington DC: International Food Policy Research Institute.

Budlender, Debbie (ed) (1998), *The Third Women's Budget*, Cape Town: Institute for Democracy in South Africa.

Budlender, Debbie(ed) (1997), *The Second Women's Budget*, Cape Town: Institute for Democracy in South Africa.

Budlender, Debbie (ed) (1996), *The Women's Budget,* Cape Town: Institute for Democracy in South Africa.

Cagatay, Nilufer, Elson, Diane and Grown, Caren (eds) (1995), 'Gender, Adjustment and Macroeconomics', *Special Issue. World Development*, Vol 23, No 11.

Australian Bureau of Statistics (1994), *How Australians Use Their Time*, Canberra: Australian Bureau of Statistics, ABS Catalogue No 4153.0, Canberra.

Department of Finance, Republic of South Africa (1997), *People's Guide to the Budget*, Pretoria.

Elson, Diane (1998), 'The Economic, the Political and the Domestic: Businesses, States and Households in the Organisation of Production', *New Political Economy*, Vol 3, No 2, pp 189-208.

Elson, Diane (1997a), 'Gender-Neutral, Gender-Blind, or Gender-Sensitive Budgets?: Changing the Conceptual Framework to Include Women's Empowerment and the Economy of Care', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat.

Elson, Diane (1997b), 'Gender and Macroeconomic Policy', *Link in to Gender and Development*, Issue 2, Summer, pp 12-14.

Elson, Diane (1997c), 'Integrating Gender Issues into National Budgetary Policies and Procedures within the Context of Economic Reform: Some Policy Options', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures,* London: Commonwealth Secretariat.

Elson, Diane (1997d), 'The Development of Policy Options for Governments to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures: Tool 3, Gender-Aware Policy Evaluation of Public Expenditure by Sector', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat.

Elson, Diane (1997e), 'The Development of Policy Options for Governments to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures: Tool 1, Gender-Disaggregated Beneficiary Assessment of Public Service Delivery and Budget Priorities', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat.

Elson, Diane (1997f), 'The Development of Policy Options for Governments to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures: Tool 2, Gender-Disaggregated Public Expenditure Incidence Analysis', *Preparatory Country Mission to Integrate Gender into National Budgetary Policies and Procedures*, London: Commonwealth Secretariat.

Hedman, Birgitta; Perucci, Francisca and Sundstrom, Pehr (1996), *Engendering Statistics: A Tool for Change*, Stockholm: Statistics Sweden.

Hill, Anne and King, Elizabeth (1995), 'Women's Education and Economic Well-being', *Feminist Economics*, Vol 1, No 2, pp 21-46.

Himmelweit, Susan (1998a), 'Care and the Budgetary Process', paper presented to Out of the Margins 2: Feminist Approaches to Economics Conference, held at the University of Amsterdam, The Netherlands, June 2-5.

Himmelweit, Susan(1998b), 'The Need for Gender Impact Analysis', in Robinson, Sarah (ed) *The Purse of the Wallet?*, Proceedings of the Women's Budget Group Seminar, held at Church House Conference Centre, Westminster, London, February 12, London: Fawcett Society.

Hurt, Karen and Debbie Budlender (eds) (1998), *Money Matters: Women and the Government Budget*, Cape Town: Institute for Democracy in South Africa.

Ironmonger, Duncan(1996), 'Counting Outputs, Capital Inputs and Caring Labour: Estimating Gross Household Product'' *Feminist Economics*, Vol 2, No 3, pp 37-64.

Mohiuddin, Yasmeen(1996), '*Country Rankings by the Status of Women Index*, Paper presented at the 1996 Conference of the International Association of Feminist Economics, American University, Washington D.C.

Saito, K and Spurling, D (1996), *Developing Agricultural Extension for Women Farmers*, World Bank Discussion Paper 156, Washington DC.

Sawer, Marian(1996), *Femocrats and Ecorats*: Women's Policy Machinery in *Australia, Canada and New Zealand,* Geneva: United Nations Research Institute for Social Development.

Sawer, Marian(1990), *Sisters in Suits*: *Women and Public Policy in Australia*, Sydney: Allen and Unwin.

Sharp, Rhonda(1999 forthcoming), 'Women's Budgets', in Lewis, Meg and Petersen, Janice (eds) *Feminist Dictionary of Economics*, New York: Edward Elgar Publishers.

Sharp, Rhonda and Broomhill, Ray(1998), 'International Policy Developments in Engendering Government Budgets' in Shannon, Elizabeth (ed), *Australian Women's Policy Structures*, Hobart: Centre for Public Management and Policy, University of Tasmania.

Sharp, Rhonda and Broomhill, Ray(1990), 'Women and Government Budgets', *Australian Journal of Social Issues*, Vol 25, No 1, pp 1-14.

Sharp, Rhonda and Broomhill, Ray (1998), *Short Changed*: *Women and Economic Policies*, Sydney: Allen and Unwin.

Summers, Anne(1986), 'Mandarins or missionaries: Women in the federal bureaucracy', in Grieve, Norma and Burns, Ailsa (eds), *Australian Women*: *New Feminist Perspectives*, Melbourne: Oxford University Press.

Tibaijuka, A(1994), 'The Cost of Differential Gender Roles in African Agriculture: A Case Study of Smallholder Banana-Coffee Farms in the Kagera Region, Tanzania', *Journal of Agricultural Economics*, Vol 45, No 1, pp 69-81.

Tzannatos, Z(1991), 'Potential Gains from the Elimination of Gender Differentials in the Labour Market' in George Psacharopoulos and Zafiris Tzannatos (eds) *Women's Employment and Pay in Latin America*, Report No 10, Latin America and Caribbean Technical Department, Washington DC: World Bank

Waring, Marilyn (1998), *Counting for Nothing: What Men Value and What Women are Worth*, Sydney: Allen and Unwin.

World Bank(1995), *Toward Gender Equality*: *The Role of Public Policy*, Washington DC: World Bank.

المعهد الديمقراطي الوطني
للشؤون الدولية
**National Democratic Institute**
**for International Affairs**

2030 M Street, 5th Floor, NW
Washington, DC 20036-3306
tel: (202) 728-5500
fax: (202) 728-5520
**www.ndi.org**

أمانة سرّ الكومنولث

**Commonwealth Secretariat**

وكالة أستراليا للتنمية الدّولية

**AusAID**

62 Northbourne Avenue
Canberra ACT 2601, Australia
tel: 61 2 6206-4000
fax: 61 2 6206-4880
**www.ausaid.gov.au**